الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة 8 ماي 1945 قـــالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم: التاريخ.

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر حول:

الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية (1954-1962) م

إعداد الطالبتين:

- بن عمارة أحلام
- كتيتني ســـارة

تحت إشراف:

أ.د – عمر عبد الناصر

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
01	بورغدة رمضان	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
02	عمر عبد الناصر	أستاذ محاضر ب	مشرفا
03	مدور خميسة	أستاذة محاضرة ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

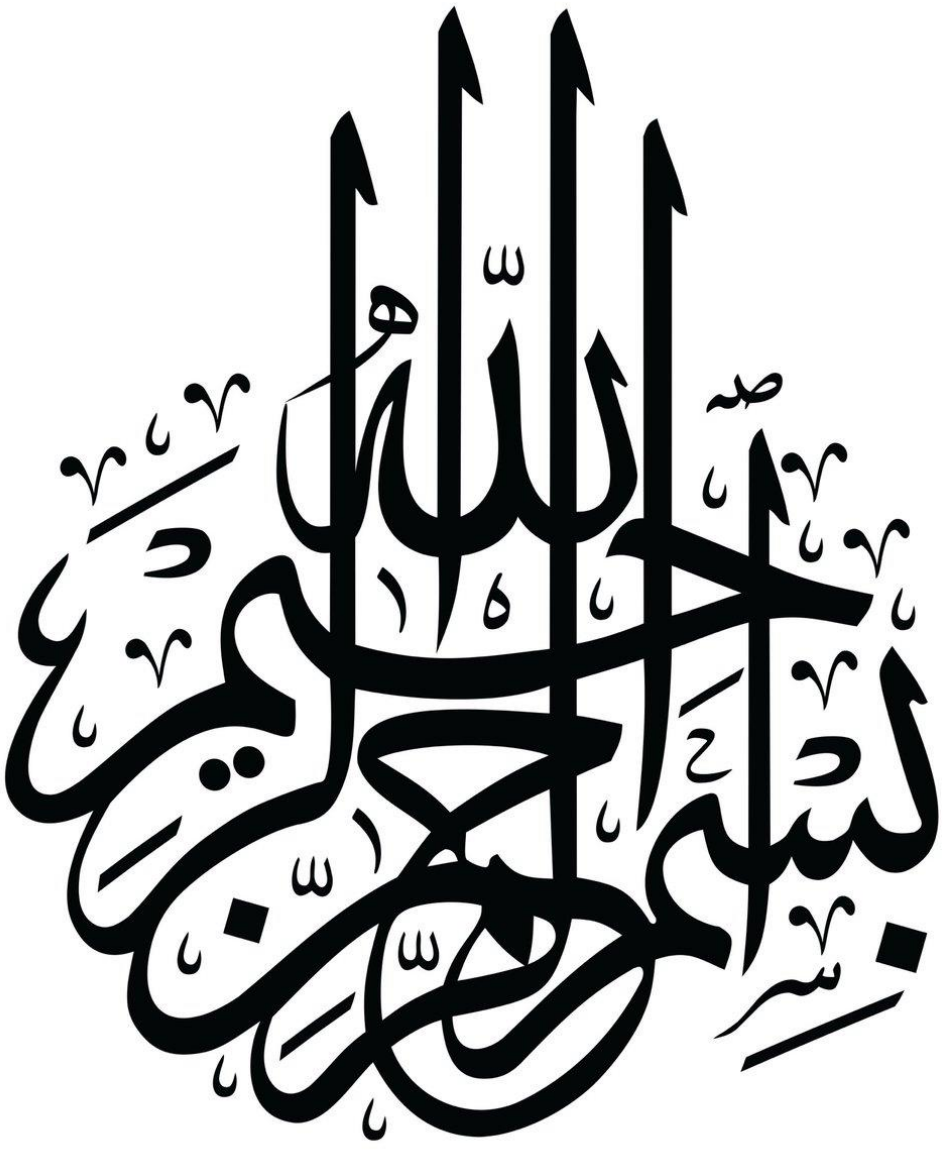
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد اللّه وحده نحمده ونستعينه على ما رزقنا به من نعمة وعلى أن أعاننا على إنجاح هذا البحث والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

في البداية نتقدم بالشكر الجزيل وجميل العرفان للأستاذ الدكتور المشرف " عبد الناصر عمر " الذي شرفنا بمتابعة عملنا وعلى مجهوداته لإنجاز هذا البحث وإلى كل من الأساتذة المناقشين الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة المتواضعة ولنا عظيم الشرف أن نعمل بنصائحهم وإرشاداتكم التي ستثري عملنا بمعلومات جديدة، كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم برأيه، وشجعنا ولو بكلمة طيبة لإخراج هذا البحث إلى حيز الوجود من أساتذة وزملاء وأصدقاء.

واللّه ولي التوفيق.

إهداء

إلى من كان سندا لي ودعمني بكل ما أحتاجه أبي العزيز أطال اللّه في عمره.

إلى أمي التي لم تتوانى يوما في تربيتي ورعايتي ودفعتني إلى طريق النجاح بنصائحها وتوجيهاتها أطال اللّه في عمرها.

إلى كافة إخوتي وأخواتي العزيزات كل واحد باسمه: نبيل، سفيان، فؤاد ، يوسف، لامية منيرة، صفية، اللهم احفظهم لي تقديرا وعرفانا على جميع مساعدتهم لي، إلى كافة عائلة بن عمارة أينما كانت وحيثما وجدت، إلى أستاذي المشرف الدكتور: عمر عبد الناصر.

إلى رفقاء الدراسة دفعت قسم التاريخ للموسم 2020-2021 إلى رفقاء العمر وإلى أحب الناس إلى قلبي: نوارة، صورية، خيرة، سهى، أسماء، وإلى من تعرفت عليه خلال فترة دراستي إلى زميلتي في العمل كتيتني سارة، إلى كل من علمني حرفا خلال حياتي الدراسية إلى كل هؤلاء وإلى كل من يقرأ هذه الصفحات أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

بن عمارة أحلام

إهداء

الحمد اللّه رب العاملين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بصلواتها ودعواتها إلى أغلى إنسانة في الوجود " أمي الحبيبة" أهديها هذا العمل كرد بسيط لعنائها وشقائها معي إلى أن أوصلتني إلى ما أنا عليه.

إلى من عمل بكد في سبيلي ودعمني بكل ما أحتاجه " أبي الغالي ".

إلى توأم روحي ورفيق دربي إلى من رافقني في مشواري هذا ووقف بجانبي ودعمني زوجي الغالي " عمار ".

إلى إبني فلذة كبدي إلى صغيري الغالي وعزيزي الصغير " محمد أشرف " – أدامه اللّه

إلى إخوتي الغاليان: أسامة ، أمين.

إلى أختاي الغاليتان: غادة ، جيهان.

إلى كل عائلتي وأهلي، إلى صديقاتي : شهيناز، حلومة، وسام، ريمة، أسماء، إلى كل من ساعدني في عملي هذا وحتى بدعاء.

كتبتني سارة

قائمة المختصرات

الرمز	معناه
تر	ترجمة
ج	جزء
د. س. ن	دون سنة نشر
د. ط	دون طبعة
د. م	دون مكان
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	العدد
ع. خ	عدد خاص
تح	تحقيق
ج. ت. و	جبهة التحرير الوطني
ل. ت . ت .	لجنة تنسيق وتنفيذ
م. و ث . ج.	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
ح . م . ج. ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المقدمة

مقدمة

كان لاندلاع ثورة أول نوفمبر **1954**بمثابة الهزة التي أخلطت أوراق سياسة فرنسا، حيث أدركت جبهة التحرير الوطني أن العمل المسلح غير كافي لتحقيق طموح الشعب الجزائري، وأعلنت بذلك تبنيها للعمل الدبلوماسي في سبيل كسب التأييد المادي والمعنوي والتعريف بالقضية الجزائرية وأسماعها للرأي العام الدولي، وبذلك سطرت الثورة الجزائرية للعمل الدبلوماسي في الخارج من خلال عدة طرق وأساليب، حيث لم تكتف بالجانب السياسي، بل بكل ما يمكن أن يفيد في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، حيث أولت القيادة الثورية اهتماما بالغا للعمل الدبلوماسي في المجال الخارجي مثله مثل النشاط العسكري في الداخل، لأنها أيقنت أن مواجهة الإستعمار الفرنسي يجب أن تكون كاملة ومنظمة داخليا وخارجيا، من خلال المشاركة في مختلف اللقاءات والمؤتمرات العالمية، وذلك عن طريق حضور الوفد الخارجي الجزائري في مختلف هذه المؤتمرات سواء المنعقدة في إفريقيا أو آسيا أو حتى في هيئة الأمم المتحدة، وبفضل النشاط الدبلوماسي بالخارج، لقيت الثورة الجزائرية دعما كبيرا في الأوساط العربية وبعض من دول آسيا وإفريقيا، واستطاعت الجزائر من خلالها هذا التأييد أن تواجه السياسة الاستعمارية الفرنسية، وتكمل سيرها نحو تحقيق هدفها الأسمى وهو استرجاع السيادة والحرية ونيل الاستقلال.

مقدمة

1- أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع كونه يفتح المجال لدراسة فترة حساسة من تاريخ الثورة الجزائرية **1954-1962**، أي منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى الاستقلال، حيث عرفت هذه الفترة تحركات دبلوماسية واسعة ركزت بالخصوص على:

- ✓ تدويل القضية الجزائرية.
- ✓ حمل معاناة الجزائريين إلى الخارج، وإبلاغ الرأي العام الدولي بذلك، خاصة الأعمال التعسفية التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين.
- ✓ الاعتراف بالحكومة الجزائرية كمفاوض رسمي في سير المفاوضات الفرنسية الجزائرية.

2- مجال وحدود الدراسة:

بالنظر للفترة الممتدة من **1954 إلى 1962**، وما تخللها من أحداث تاريخية، قمنا بتحديد الاطار المكاني والزماني لدراستنا تمثلا في:

أ. **الإطار المكاني:** وينحصر في الجزائر والعالم.

ب. **الإطار الزماني:** يدور حول دور الوفد الجزائري في المحافل الدولية من أجل تدويل القضية الجزائرية منذ **1954** أي من بداية اندلاع ثورة نوفمبر إلى غاية إعتراف هيئة الأمم المتحدة بحق الجزائر في تقرير مصيرهم واسترجاع السيادة الوطنية في **1962**.

3- دواعي اختيار الموضوع:

إن إختيارنا لموضوع دور الوفد الخارجي في الثورة الجزائرية **1954- 1962** كان نتيجة تضافر عدة دوافع أهمها:

- أولا: **الدوافع الذاتية:** كان اختيارنا لهذا الموضوع نتاج دوافع شخصية، وذلك من أجل الاطلاع والتعمق في مثل هذه المواضيع الحساسة.
- ميولنا لدراسة تاريخ الجزائر بصفة عامة، وتاريخ الثورة منه بصفة خاصة، والذي اكتسبنا فيه تجربة أولية خلال سنوات التدرج الثلاث، فحاولنا استثمارها وتطويرها في مرحلة دراسات التدرج.
- أهمية الموضوع من الناحية الزمنية لتاريخ الجزائر.

ثانيا: دوافع موضوعية:

- ❖ أهمية العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في إنجاح القضية الجزائرية والتعريف بها.
- ❖ إن البحث في هذا الموضوع، يبين للقارئ استراتيجية وديناميكية جبهة التحرير الوطني في مسايرة الأحداث الدولية، من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية.

4- إشكالية البحث:

ومن هنا نستقي إشكالية الدراسة: **ما مدى تأثير العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في تدويل القضية الجزائرية وتغيير مسارها؟**

ولتوضيح هذا الأمر نجد أنفسنا أمام جملة من التساؤلات الهامة منها:

1. ما مفهوم الدبلوماسية؟

2. فيما تمثل نشاط الوفد الخارجي خلال الفترات الأولى من اندلاع الثورة التحريرية؟
3. كيف استطاعت قيادة جبهة التحرير الوطني التعريف بالقضية الجزائرية، وبالتالي تدويلها في مداولات الهيئات الدولية؟
4. ما هي أهم المؤتمرات والمحافل الدولية التي تم فيها طرح القضية الجزائرية؟
5. كيف كان نشاط الوفد الخارجي بعد مؤتمرالصومام؟
6. ما هي أهم المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية طيلة مناقشات الجمعية العامة خلال هذه الفترة؟
7. إلى أي مدى تطور النشاط الدبلوماسي بعد تشكيل الحكومة المؤقتة؟
8. ماهو الدور الذي لعبه كل من وفد جبهة التحرير الوطني وممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية للتعريف بالقضية الجزائرية؟
9. إلى أي حد أثرت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني على مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية.؟

5- المنهج المتبع:

للإجابة على الاشكالية المحورية التي تفرعت عنها عدة أسئلة جزئية، اعتمدنا في هذا البحث على عدة مناهج تاريخية أهمها:

- ✓ **المنهج التاريخي السردي:** حيث يعتبر أساس أي بحث تاريخي، قمنا فيه بسرد دور الوفد الخارجي وجهوده في التعريف بالقضية الجزائرية.
- ✓ **المنهج التاريخي الوصفي:** من أبرز المناهج المستعملة في وصف وإعطاء صورة واضحة وهامة لجوانب الموضوع والتأكيد على أهم المجريات واستعراضها، حيث وصف دور وسياسة الوفد الخارجي في السعي من أجل تدويل القضية الجزائرية، واسماع صوتها في المحافل الدولية.

- ✓ **المنهج التاريخي التحليلي:** وربطها بمسببات وعوامل وظروف حدوثها ومحاولة تحليلها من خلال خلفياتها التاريخية، فركزنا على تطور النشاط الدبلوماسي من **1954 حتى 1962**، والظروف التي جعلته يزداد في نشاطه من أجل تحقيق إنتصار أكثر جدية.

6- المصادر والمراجع:

لمعالجة هذا الموضوع فقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، وقد اقتصرنا على ذكر أكثرها أهمية وفائدة للموضوع، منها:

المصادر:

جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني: تعد من المصادر المهمة بالنسبة لموضوع الدراسة، ذلك أنها أعطت جزءا كبيرا من المادة العلمية حول النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية في كسب التأييد الدولي لها، والوصول إلى إجراء مفاوضات لتحقيق الاستقلال.

كتاب نهاية حرب التحرير في الجزائر –اتفاقيات إيفيان- بن خدة بن يوسف: وهو مصدر مهم وشهادة حية يعتمد عليها المؤرخون في كتابة تاريخنا، حيث تناول مراحل وتطورات القضية الجزائرية في الاتفاقيات الفرنسية الجزائرية، إضافة إلى الأسباب والظروف المحيطة بالاتفاقيات، وهذا يتضح جليا في عنوان الكتاب.

المراجع:

أحمد سعيود:العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958: يعتبر من بين المراجع الأكثر استخداما نظرا لتناوله الجانب الدبلوماسي لنشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وهذا ما ساعدنا في معرفة مساعي جبهة التحرير الوطني في التعريف

بالقضية الجزائرية، وتطورها في الخارج حيث أفادنا بشكل كبير من بداية البحث إلى غاية نهايته.

عمر بو ضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960: وهو من بين المراجع التي تناولت الحكومة المؤقتة الجزائرية، وكذا نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة، قصد الاعتراف بها وإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، ولهذا اعتمدنا عليه في إعداد هذا العمل.

7- خطة البحث:

سمحت لنا المادة العلمية على تغطية موضوعنا بإتباع خطة مقسمة إلى مقدمة، فصل تمهيدي، بالإضافة غلى ثلاث فصول يحتوي كل فصل على مبحثين، بعدهم خاتمة ثم قائمة الملاحق وتليها قائمة لأهم المصادر والمراجع.

تضمنت **المقدمة** التعريف بالموضوع وأهميته، إشكالية البحث، محفزات اختياره، مع التطرق لأهم الصعوبات التي واجهتها أثناء البحث والمناهج التي اعتمدنا عليها، كما شغلت هذه المقدمة بعض أهم المصادر والمراجع.

وقد جاء الفصل التهميدي بعنوان: مسار دبلوماسية جبهة التحرير الوطني من خلال مواثيق الثورة، احتوى على ثلاث مباحث، فكان **المبحث الأول**بعنوان مفهوم الدبلوماسية لغة واصطلاح، **والمبحث الثاني:** الاستراتيجية الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني من خلال بيان **أولنوفمبر 1954**، أما **المبحث الثالث** فخصصناه لاستراتيجية الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني من خلال ميثاق مؤتمر الصومام 1956.

أما **الفصل الأول** فجاء تحت عنوان نشاط الوفد الخارجي من **1954-1956** حيث تطرقنا في **المبحث الأول** لتشكل الوفد الخارجي، **والمبحث الثاني** تناولنا فيه نشاطات الوفد

الخارجي على المستوى العسكري والاعلامي والدبلوماسي، **أما في الفصل الثاني:** تحدثنا عن العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني **1956-1958**، فعنونا **المبحث الأول** بتشكيل القيادة الخارجية بعد مؤتمر الصومام وخصصنا **المبحث الثاني** لمهام الوفد الخارجي بعد مؤتمر الصومام العسكري والدبلوماسي، **أما الفصل الثالث** والمعنون بالقيادة الخارجية للثورة من الحكومة المؤقتة إلى الاستقلال**1958-1962**فقد عالجنا **المبحث الأول** للنشاط الدبلوماسي للقيادة الخارجية من **1958-1960**، **والمبحث الثاني** تناولنا فيه نشاط القيادة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة **1960-1962** وأنهينا البحث **بخاتمة** تحتوي جملة من النتائج وحوصلة عامة لما توصلنا إليه، وكمحاولة للإجابة على تلك الاشكالية سابقة الطرح، وأرفقنا البحث بملاحق ذات صلة بالموضوع وفهرس محتويات.

8- صعوبات البحث:

- لم تخلو دراستنا هذه كغيرها من الدراسات من الصعوبات والعراقيل التي تعترض طريق أي باحث هو في طور البحث والتي نذكر منها:
- صعوبة تناول هذا الموضوع نظرا لتشعبه في بعض مراحل الدراسة.
- تداول معظم المراجع لنفس المعلومات.
- وبالرغم من هذه الصعوبات السالفة الذكر حاولنا قدر الامكان تغطية الجوانب المهمة للموضوع، وإتمام هذا العمل الذي تم بعون المولى عزوجل الله وبتوفيقه.

فصل تمهيدي: مسار الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني من خلال مواثيق الثورة.

المبحث الأول: تعريف الدبلوماسية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني من خلال وثيقة الصومام.

فصل تمهيدي: مسار الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني من خلال مواثيق الثورة.

المبحث الأول: تعريف الدبلوماسية.

الدبلوماسية في الحقيقة قديمة قدم الإنسان اعتمدتها المجتمعات البشرية طريقة لتنظيم علاقاتها فيما بينها، على أسس تكفل لها التعايش المنظم المستقر والتبادل المثمر[1]، وقد تنوعت التعريفات لكلمة الدبلوماسية في ألفاظها وأسلوبها، فلا يوجد رأي واحد حول المدلول القانوني لمصطلح الدبلوماسية[2].

1- لغة:

إن كلمة الدبلوماسية مقتبسة أصلا من اسم (Diploma)، والذي تشتق منه كلمة دبلوم[3]، كما أن كلمة دبلوماسية**Diplomatie – Diplomacy** ترجع في أصلها إلى اللغة اليونانية**(الاغريقية)**، وهي تصريف الشؤون بلياقة وكفاءة وذكاء من أجل تحقيق أفضل النتائج[4].

---

[1] صالح بن القبي، **الديبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**، منشوراتANEP ، (الجزائر)، (2002)، ص 08.

[2] عبد الكريم عوض خليفة، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**،(د. ط)، (دار الجامعة الجديدة)، (الإسكندرية)، (2013)، ص 13.

[3] حسين الشامي، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها**، (ط3)، (دار الثقافة للنشر والتوزيع)، (عمان)، (2007)، ص 27.

[4] عبد الكريم عوض خليفة، **المرجع نفسه**، ص 13.

وتعني كذلك أساس الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة، وتمنح حاملها مزايا معينة، ومع مرور الزمن انتقلت هذه الكلمة إلى اللغات الحية، ومنها إلى اللغة العربية، لتعبر عن مفهوم ومعنى يتخطيان اللفظ اللغوي أو الترجمة اللغوية إلى الممارسة الفعلية والتواصل ما بين الحكومات[1].

كما تعرف على أنها تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف بمهمة، شهادة على صحة تكليفه بها، فيحظى بثقة المرسل إليه، فيوفر له التسهيلات الضرورية لأدائها على الوجه المطلوب[2].

وعرفها معجم أوكسفورد حسب الانجليزي "**هارولد نيكولسون**" في **مؤلفه الدبلوماسية** بأنها إدارة العلاقات الدولية، عن طريق التفاوض والأسلوب التي ينظم وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين[3].

2. اصطلاحا:

عرفت الدبلوماسية على أنها علم وفن وذوق، لها علاقة وثيقة بالسلوك البشري الذي يتفاعل مع الآراء السياسية، كما أنها تعني مجموعة القواعد والأعراف الدولية والاجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، أي الدول والمنظمات الدولية والممثلين والاجتماعات الدولية، وعقد الاتفاقات والمعاهدات[4].

[1] حسين الشامي، المرجع السابق، ص 27.

[2] صالح بن القبي، المرجع السابق، ص 08.

[3] عبد الكريم عوض خليفة، المرجع السابق، ص 13.

[4] لنا حسين صالح، **مسؤولية أعضاء البعثات الدبلوماسية عن الأعمال الإدارية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، (جامعة الشرق الأوسط)، (الأردن)، (2018)، ص 15.

كما يستخدم البعض مصطلح **الدبلوماسية** ليدل على السياسة الخارجية، والبعض الآخر يستخدم نفس المفردة لتشير إلى حسم الخلافات التي قد تنشأ بين الدول المختلفة عن طريق التفاوض، وهناك قسم آخر يستخدم نفس الكلمة لتدل على النباهة والموهبة واللباقة، أما المختصين في الزمن الحديث فيستخدمون المصطلح ذاته ليدل على عملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة[1].

وقد وردت عدة تعريفات للدبلوماسية فنجد مثلا: **تبرادية نوديرية** يعرف الدبلوماسية بأنها فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي البلاد الأجنبية، وقد كان **الفرنسي ريفييه** أكثر من التزموا الايجاز في تعريف الدبلوماسية فاكتفى بقوله:" الدبلوماسية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة"[2].

تعرف الدبلوماسية على أنها علم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي العام، أي الدول والمنظمات الدولية من اتصالات ودية، والحفاظ على مصالحها المتبادلة وفن تمثيلها وإجراء المفاوضات، عبر أجهزة متخصصة يطلق عليها البعثات الدائمة أو المؤقتة[3].

تطورت الدبلوماسية عبر التاريخ، فاختلفت استعمالاتها وأغراضها حسب التطور الجغرافي للشعوب والأمم[4].

---

[1] زياد خلف عبد الله الجبوري، "**تطور الديبلوماسية- دراسة تحليلية-**"، مجلة تكريت، (ع09) ، (د. م)، 2007، ص 483.

[2] عبد الكريم عوض خليفة، المرجع السابق، ص 14.

[3] ديلمي آمال، **التنظيم القانوني الدولي للعلاقات الدبلوماسية عن الأعمال الإدارية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة تيزي وزو، 2012، ص 11- 12.

[4] جمال سهيل، **البعثات الدبلوماسية المغربية إلى البلاد الفرنسي خلال القرن (11هـ / 17م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2010، ص 24.

وتأتي الدبلوماسية استئنافا لحروب طويلة فتاكة مدمرة، فتحقق لأطرافها بالمفاوضة والحوار الهادئ، ما استعصى عليهم بالدمار والتقتيل والتشريد، ولا يكتفي المتفاوضون في أغلب الأحيان بإيجاد الحلول للمواجهات القائمة، بل يحاولون بنفس المناسبة، تصفية الأجواء من كل ما يمكن أن يشوبها مستقبلا من خلافات محتملة، وبذلك تتعهد الأطراف المتعاقدة على احترام مضمون الاتفاق شكلا ومضمونا[1].

وبشكل عام فمصطلح الدبلوماسية يستخدم لوصف جهود الحكومة لإدارة السياسة الخارجية، من خلال مباشرة التواصل والتواصل مع سكان دولة أجنبية[2]، وهي فن إدارة العلاقات مع دول أخرى لإنماء المصلحة الوطنية[3].

كما تدل على آليات عمل تستخدمها دول عظمى ومستضعفة على حد سواء وتوظفها في خدمة قضية معينة ترغب الدول أو الشعوب بتوصيلها إلى العالم[4].

---

[1] صالح بن القبي، المرجع السابق، ص 08.

[2] Jan melissen.ed.the new publicy soft power in internationnale relation new york:palgrave mancmillan.2005. p 04

[3] أمين شلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة**، (ط2)، (علاء للكتب للنشر والتوزيع)، (1997)، ص 29.

[4] شروق الإبراهيم محمود زيد، **الدبلوماسية العامة الفلسطنية الرياضة نموذجا للقوة الناعمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2017، ص 02.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر.

وضعت اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلاع الثورة، وذلك في أواخر **شهر أكتوبر 1954** حيث وقع اجتماع في منزل **بوقشورة** بحي (Pointe Pesade) **رايس حميدو** حاليا بعد أن تم الاتصال **بكريم بلقاسم** وموافقته على الانضمام إلى الجماعة للقيام بالثورة، حضر في هذا الاجتماع من يعرفون **بمجموعة الستة وهم: بوضياف، بن بولعيد، ديدوش مراد، بيطاط، بن مهيدي، وكريم بلقاسم**، تم فيه تحديد تاريخ اندلاع الثورة **بفاتح نوفمبر 1954**، وإصدار بيان موجه للرأي العام الجزائري والعالمي يخبر باندلاع الثورة وبتحديد هدفها، وبميلاد حركة تسمى جبهة التحرير الوطني وهو نداء فاتح نوفمبر الهدف الأولي منه توحيد الشعب الجزائري والتعريف بالقضية الجزائرية في الخارج[1] وراء جبهة التحرير الوطني[2].

ومن ثم فإن استراتيجية قادة الثورة الجزائرية كانت تقوم على أساس جهاز سياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري، بحيث يكون هذا الجهاز قادرا على شرح معنى وأهداف الثورة قصد كسب التأييد الداخلي والخارجي[3]، حيث شرعت جبهة التحرير الوطني إثر تفجيرها للثورة

---

[1] زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، (د. ط)، (مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (2007) ، ص 11- 13.

[2] ج ت الو لم تكن قائمة رسميا في فاتح نوفمبر 1954، حيث أن المناشير التي وزعت على الناس لتخبرهم فيها بقيام ثورة التحرير الوطني رسميا في 01 نوفمبر، كانت تحمل إمضاء لجنة الثورة لاتحاد والعمل، لكن التجاوب العميق للجماهير الشعبية مع ثورة التحرير وانخراطهم في صفوفها، أدى بالمسؤولين تغيير عبارة " لجنة" إلى " جبهة التحرير الوطني" في أوائل 1955، وقد فتحت الجبهة أبوابها لجميع المناضلين السياسيين على اختلاف أحزابهم، و ج ت و هي أول حزب جزائري يوحد صف الأمة من أجل تحررها، وقد أصبحت المنظمة السياسية الجديدة للعمل الثوري، ثم تم تأسيس الجناح العسكري لها " جيش التحرير الوطني" وكان هدف الجبهة هو تحرير الوطن من رجس الاستعمار، أنظر إلى: عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 51-53.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، (د. ط)،(دار الغرب الاسلامي)، (بيروت)، (1997)، ص 380.

المسلحة تتحرك على الصعيد الخارجي وربطت بذلك سياستها الداخلية بسياستها الخارجية [1]، واستكمالا للمهمة الداخلية فقد عزز البيان ذلك بوضع خطة تضبط الأهداف الخارجية للكفاح الوطني، لأجل التحرك الدولي لدى " الرأي العام العالمي"[2].

ومن بين الأهداف التي حددها **بيان أول نوفمبر** من أجل الاستقلال الوطني على الصعيد الخارجي هو العمل على تدويل القضية الجزائرية، والقضاء على أسطورة " الجزائر فرنسية" وفي هذا الإطار يبين البيان أن جبهة التحرير الوطني ستعمل على جعل القضية الجزائرية قضية دولية وذلك بمساندة كل الحلفاء الطبيعيين[3].

وذلك من خلال تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي، وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة أكدت جبهة التحرير الوطني عطفها الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند القضية التحريرية الجزائرية، وذلك بتحديد جميع وسائل الكفاح وانسجامها مع المبادئ الثورية واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية[4].

ووفقا لاستراتيجية التي رسمتها جبهة التحرير وفي بيان الأول الصادر في **1954**[5]، رأت جبهة التحرير بأن الاستقلال المنشود يكمن في الوحدة مع أقطار المغرب العربي، وأكد البيان

---

[1] أحسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956**، (د. ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (سطيف)، (د. س. ن)، ص 151.

[2] يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية(1954 – 1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 121.

[3] أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر،2001، ص 37.

[4] زبيحة زين الدين المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأمة، (د. ط)، (دار الهدى)،(الجزائر)، (2009)، ص 100.

[5] أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954 – 1958)**، (د. ط)،(دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع)،(الجزائر)، (2008)، ص 59.

على الصبغة العربية الاسلامية هذه الوحدة أكدت على أصالة وهوية الثورة الجزائرية وانتمائها الحضاري إلى العالم العربي والإسلامي، وقد حدد بيان أول نوفمبر آخر أهداف القضية الجزائرية في مساندة الشعوب التي تساعد القضية الجزائرية، وبتحديده الدقيق والعميق للأهداف الداخلية والخارجية يكون بيان أول نوفمبر قد استكمل بناء الإيديولوجية الوطنية والثورية بأبعادها الثلاثة: الوطنية الاقليمية الحضارية والعالمية الانسانية[1].

وكان أول نوفمبر عمل دبلوماسي لجبهة التحرير الوطني طبقا لبيان أول نوفمبر يتمثل في القيام بنشاط إدراج القضية الجزائرية في إطارها الطبيعي، أي الإطار الافريقي الآسيوي وكان مؤتمر باندونغ أول فرصة خارج الإطار العربي استغلتها جبهة التحرير الوطني للتعريف بنفسها وبالثورة الجزائرية وإقناع الرأي العام الدولي، بأن الجزائر ليست جزءا من فرنسا وأن قضيتها هي قضية شعب سلبت منه حريته وصودرت حقوقه[2].

وفي هذا السياق نجد أن ردود الفعل الأولية في الوطن العربي والاسلامي، على اندلاع الثورة التحريرية كان مساندا وداعما لها، ويظهر ذلك من خلال التصريحات الصادرة عن رجال الفكر والعلم في العالم العربي والاسلامي بالرغم من ضغط الدبلوماسية الفرنسية الشديدة والمتواصل على الجزائريين[3].

ويمكننا القول بأن بيان أول نوفمبر **1954**، يعد الوثيقة التعريفية الأولى بالثورة الجزائرية، وبمواقف وأهداف جبهة التحرير الوطني جاء فيها توضيح الظروف ودوافع اندلاع الثورة

---

[1] فتح الدين بن أزواو، **إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954 – 1962)**، (دار الارشاد للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (2013)، ص 153 – 154.

[2] أحمد سعيود، المرجع نفسه، ص 76.

[3] مولود قاسم آيت بلقاسم، **ردود الفعل داخليا وخارجيا عن غزة نوفمبر أو بعض مآثر نوفمبر**،(دار الأمة)، (الجزائر)، (2008)، ص 186– 188.

الجزائرية، وبيان الأهداف المسطرة ووسائل الكفاح المنتهجة، وكان الحرص واضحا على تحقيق هدف الاستقلال الوطني بكل الوسائل المشروعة[1].

[1] عبد الله مقلاتي، **مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية**،(د. ط)، (شمس الزيدان للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (2012)، ص 75.

المبحث الثالث: استراتيجية جبهة التحرير من خلال مؤتمر الصومام:

إن المرحلة الأولى من الثورة بقدر ما كانت هامة وضرورية كانت صعبة وخطيرة، إذ تمكنت من تحقيق خطوات معتبرة في جميع المجالات وكان عليها أن تواصل مسيرة الكفاح حتى النهاية بخطى ثابتة وإرادة وعزيمة كبيرتين حتى تحقق الأهداف التي اندلعت من أجلها الثورة[1].

بهذا فرضت ضرورة العمل وتشتت القوى وغياب التنسيق، ومواجهة " ملف العدو" في القضاء على الثورة في بدايتها، والذهاب إلى "مؤتمر وطني" لمعالجة مكان الضعف في الجبهة والرد على خصومها الذين زعموا أن الثورة بدون تنظيم وتنسيق، وكان في زعمهم ذلك الجانب من الحقيقة كونها أي: (الثورة الجزائرية ليست تمردا ذا طابع فوضوي، محدود محليا من دون تنسيق، ولا قيادة سياسية ومحكوما عليها بالفشل)[2].

واستجابة لهذه التطورات الجديدة وفي ظل ظروف خاصة محليا ودوليا لا يمكن تجاهلها كونها ترجمة لواقع ثوري، وفهم هذه الظروف يساعد على فهم الكثير من القرارات التي بثقت عن مؤتمر الصومام[3].

---

[1] وزارة المجاهدين، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.م)، 2007، ص 48.

[2] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 156.

[3] إنعقد في غابة أكفادو بقرية إيفري أوزلاقن، ولاية بجاية أو القبائل الصغرى، **وبرنامج الصومام** هو أول برنامج سياسي وثوري شامل ومكتمل، خطط للإدارة والجيش والسياسة العامة والدبلوماسية والتسيير والتنظيم، أنظر عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، م، و، د، ب، ج، و، ث، 1954/11/1، (الجزائر)، (د. س. ن)، ص 100.

حين تهيأت الظروف اختير يوم **20 أوت 1656** لانعقاده[1]، والذي مثل الخطوة الأولى في مسار التقويم الثوري مكان الثورة من التزويد ببنى تنظيمية ومؤسساتية وسن مبادئ وأهداف ووسائل العمل التي نادى بها بيان الثورة الأول[2].

إلى جانب ذلك هدف مؤتمر الصومام هو الآخر إلى تفعيل العمل الدبلوماسي نظرا لأهميته الهادفة إلى تنويع الجهات ضد الاستعمار أمام صعوبة حسم المسألة عسكريا، وكرد فعل أيضا على الادعاء الفرنسي الذي يعتبر ما يجري في الجزائر عبارة عن تمرد داخلي، وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية وهذا ما غبر عنه **حسين آيت أحمد** قائلا: " بدلا من النصر عسكريا، يجب السعي لإضعاف الجيش الفرنسي إضعافا تاما بحيث يستحيل عليه الانتصار بالسلاح"، كما يقول **عبان رمضان:** " الاخوان يعرفون بأن قلتنا مقارنة بالجيش الفرنسي في المجال والعتاد، لا تسمح لنا بتحقيق انتصارات عسكريا، ولا يكفي لقضيتنا أن تقتل عشرة أعداء في واد التلاغمة، والذين أن يتحدث عنهم أحدا، أو تقتل واحا من الجزائر العاصمة والذي ستبلغ عنه الصحافة الأمريكية مع أننا نواجه بعض المخاطر، إلا أنه يجب علينا أن نجعل قضيتنا وكفاحنا معروفا"[3].

---

[1] بشير سعيدوني، "**مؤتمر الصومام 20 أوت 1556 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية**"، مجلة الدراسات الإفريقية، (ع 6)، (2018)، ص 09.

[2] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 168.

[3] عيسى لتيم، **دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954- 1962**، أطروحة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، 2015، ص 47-48.

حاول المؤتمرون ضبط السياسة الداخلية والخارجية للجبهة، وخط السير للدبلوماسية الجزائرية في المرحلة المقبلة وكيفية تفعيل آلية تدويل القضية الجزائرية على المستوى الدولي وكذلك الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال وإجراءات التفاوض بين الطرفين[1].

كما حاول إبراز خصوصية الجزائر وكفاحها في الخارج من خلال تأكيده على **الأهداف** الموضحة أدناه:

- ❖ عزل فرنسا سياسيا في الجزائر والعالم.
- ❖ توسيع نطاق الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية لإعطاء الجيش شخصية وتنظيم سياسي محكم يمكن الاعتراف به واحترام لقوانين الحرب وتنظيم إدارة عادية للمناطق التي يحررها جيش التحرير الوطني.
- ❖ توسيع تأييد الرأي العام الفرنسي بوجه خاص والدولي بوجه عام، خاصة باعتراف العديد من الدول الصديقة والشقيقة.
- ❖ تنمية الاعانة الدبلوماسية ...حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم تتطلع اطلاعا كافيا على الصفة الوطنية لحرب الجزائر وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية.
- ❖ السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب الأوروبية بما فيها البلاد الشمالية والديموقراطيات الشعبية وكذا بلاد أمريكا اللاتينية[2].

وانبثق عن المؤتمر عدة مؤسسات للثورة منها: المجلس الوطني للثورة وهو هيئة عليا تدير شؤون الثورة وتنظيمها في الداخل والخارج، والتي تدعمت مكانتها في الخارج، إذ تجسد التضامن

---

[1] عمر بو ضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية(1954-1960)**، (د. ط)،(دار الإرشاد للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (د. س. ن)، ص 86.

[2] محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)**، (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (2009)، ص 152.

العربي مع الثورة الجزائرية في شكل عمل قوي، وأصبحت شعوب إفريقيا وآسيا تتطلع نحوها وتمدها بالعون المادي والمعنوي[1].

لقد اكتسبت وثيقة **الصومام 1956** أهمية خاصة في مسار الثورة التحريرية، وذلك لكونها عززت مسيرة الثورة وزودتها بأشكال وآليات تنظيمية إدارية وعسكرية، إلى جانب المؤسسات السياسية القانونية التي تؤطر القيادة وتضمن وحدة المسار الثوري ناهيك على أنها عملت على حماية وتسعير أدوار الثورة وبناء استراتيجية جديدة للكفاح الوطني في سبيل التحرير والاستقلال[2].

على الرغم من إتفاق أغلب الدارسين والباحثين لنص **وثيقة الصومام 1956**، وإقرارهم كونها ليست وثيقة إيديولوجية تحمل مشروع مجتمع، غير أنهم أجمعوا على كونها وثيقة تنظيمية، سياسية، اجتماعية، كما أنها عززت البعد التنظيمي والتعبوي للثورة، ورسمت استراتيجية الكفاح في المرحلة القادمة، كما حددت الأهداف والوسائل وآليات العمل، وأساليب التعامل، وكذل الشروط التسوية مع العدو ...إلخ، وفعلا فقد حدد الصومام معالم الطريق للثورة وقيادتها وللشعب أيضا، وبذلك فإن الشروط التي هيأتها الثورة منذ انطلاقتها ودعمها بقوة أرضية **الصومام 1956**، وقد ساعدت على وقاية الثورة من خطر المستعمر ومخططاته[3].

في الأخير نستنتج أن بناءا على ما ورد في بيان أول نوفمبر وما جاء في وثيقة الصومام كان مسعى جبهة التحرير هو إخراج القضية الجزائرية من إطارها الضيق الفرنسي، كما ركزت جبهة التحرير الوطني على تحديد أهدافها الخارجية من خلال بيان نوفمبر ومؤتمر الصومام، اللذين لعبا دور كبير في تنظيم النشاط الدبلوماسي الخارجي للثورة الجزائرية.

---

[1] محمد لحسن زغيدي، المرجع نفسه، ص 165.

[2] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 184.

[3] يوسف قاسمي، المرجع نفسه، ص 188.

الفصل الأول: نشاط الوفد الخارجي من 1954 . 1956.

المبحث الأول: تشكل الوفد الخارجي.

المبحث الثاني: نشاطات الوفد الخارجي على المستوى العسكري، الإعلامي، الدبلوماسي.

الفصل الأول: نشاط الوفد الخارجي من 1954-1956.

المبحث الأول: تشكل الوفد الخارجي:

لم تكن الدبلوماسية الجزائرية وليدة الثورة الجزائرية، فقد كانت المحاولات الفعلية لتدويل القضية الجزائرية بداية من الدور الذي لعبه[1] **الأمير خالد**[2]، والمتمثل في ترأسه للوفد الجزائري الذي حضر **مؤتمر الصلح 1919**، وقدم للمشاركين على رأسهم الرئيس الأمريكي ولسن عريضة الاجتماع[3]، ثم بعد ذلك **نجم شمال إفريقيا** سنة **1929**[4] والذي أصبح **حزب الشعب الجزائري** سنة **1937**[5].

---

[1] سهام بن غليمة، **الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين (1954-1958) بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 180-181.

[2] الأمير خالد ولد في 1875 بدمشق بدأ مشواره السياسي والذي كانت بدايته تأسيس كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين، وقد قام بنشاط سياسي مكثف أثناء هذه الفترة وأسس جريدة الأقدام، وفي سنة 1924 نفته السلطات الاستعمارية إلى سوريا حيث استقر هناك إلى أن توفي سنة 1936، أنظر إلى رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، (ج1)، (د. ط)، (دار المعرفة)،(الجزائر)، (2010)، 242ص.

[3] سهام بن غليمة، المرجع نفسه، ص 180.

[4] نجم شمال إفريقيا تيار وطني يسمى أيضا بالتيار الاستقلالي، وقد ظهر هذا الحزب سنة 1926، وبذلك تم فيه ميلاد هذا الحزب، أنظر إلى: رابح لونيسي وآخرون، (ج1)، المرجع نفسه، ص 242.

[5] حزب الشعب الجزائري يعتبر إمتداد لحزب شمال إفريقيا تأسس مباشرة بعد حل هذا الأخير في Nanter بضواحي باريس بزعامة مصالي الحاج، كانت إهتمامته أكثر اتساعا على المستوى الخارجي تمحورت مطالبه من خلال انشاء حكومة مستقلة عن فرنسا، إنشاء برلمان جزائري، احترام الشعب الجزائري ، احترام اللغة العربية والدين الاسلامي، أنظر إلى رابح لونيسي، (ج1)، المرجع نفسه، ص 246-247.

بداية من عام **1946**، ومنذ اندلاع الثورة الجزائرية التحريرية أولت جبهة التحرير الوطني أهمية كبيرة للعمل الدبلوماسي إلى جانب العمل العسكري والاعلامي[1].

شكل تدويل القضية الجزائرية أولى اهتمامات جبهة التحرير الوطني وذلك من خلال ما جاء في بيان أول نوفمبر، حيث بدأت تتضح معالمها من البداية الأولى للثورة، وهذا بتعيين بعثة دبلوماسية استقرت بالقاهرة، مكونة من السادة[2]: **حسين آيت أحمد**[3]، **محمد خيضر**[4]، أحمد **بن بلة**[5].

---

[1] سهام بن غليمة، **المرجع السابق**، ص 180-181.

[2] عيسى لتيم، **المرجع السابق**، ص 46-49.

[3] **حسين آيت أحمد** من مواليد 1926 كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار حريات الديموقراطية 1946، ومن بين الحاضرين في اجتماع 22، عين عضوا دائما في المجلس الوطني للثورة المنبثق عن مؤتمر الصومام، تعرض لعملية اختطاف الطائرة من طرف القوات الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956، عين سنة 1957 عضوا شرفيا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزير دولة في الحكومات المؤقتة الثلاث، أنظر إلى: رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 100.

[4] **محمد خيضر** من مواليد **1912** انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم في حزب الشعب الجزائري، كان عضوا في جبهة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكذا لجنة التنسيق والتنفيذ **1957**، كما أدرج اسمه كوزير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أنظر إلى: رابح لونيسي، **المرجع نفسه**، (ج1)، ص 268.

[5] **أحمد بن بلة** انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديموقراطية، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني **عام 1954**، بعد اندلاع الثورة أصبح عضوا في الوفد الخارجي، كما أختير عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وعضوا في المجلس الوطني للثورة، وفي **22 أكتوبر 1956** ألقت السلطات الفرنسية القبض عليه في حادثة اختطاف الطائرة، بقي في السجن إلى غاية 19 مارس 1960، أنظر إلى: رابح لونيسي، المرجع نفسه، ص 266.

الفصل الأول: نشاط الوفد الخارجي من 1954-1956.

وقبل الحديث عن المهمة التي تكفل بها عناصر الوفد في الفترة الممتدة من الانطلاقة إلى مؤتمر الصومام **1956** من الأجدر العودة في هذا السياق إلى النواة الأولى التي ظهرت فيها أولى تشكيلة لما أصبح يعرف بعد الانطلاقة بالوفد الخارجي[1].

وهي التشكيلة التي أفرزتها حركة انتصار الحريات الديموقراطية، الناتجة عن اختلاف رؤى ومواقف مناضليها حول المسائل التي كانت من ضمن انشغالات الحركة، كالتمثيل الدبلوماسي بالخارج، وهذا ما أدركه مفجرو الثورة منذ أول وهلة، وبينوا أهمية وضرورة العمل الدبلوماسي في الخارج الذي يجعل من القضية الجزائرية أمرا واقعا في العالم أجمع[2].

ولمعرفة الدور الذي لعبه هؤلاء لأعضاء في دعمهم للثورة انطلاقا من الخارج يجدر بنا التطرق إلى؟ ظروف تشكيل هاته القيادة هناك[3]، والتي اسندت لهم مهمة التعريف بالثورة ومبادئها وأهدافها، وتقديم دعم الحركة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بفتح مكاتب دائمة بعواصم البلدان الشقيقة والصديقة، لتمثيل الجبهة في المؤتمرات الأممية ضمن وفود بلدان العربية[4].

---

[1] الطاهر جبلي، **الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)**، (د. ط)، (دار الأمة)، (الجزائر)، (2015)، ص 198.

[2] محمد خيشان، **مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة (1947-1957)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 33.

[3] لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الافريقية**، (ط1)،(دار السبيل للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (2009)، ص 95.

[4] عبد السلام كمون، **مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي والمغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2012، ص 126.

الفصل الأول: نشاط الوفد الخارجي من 1954-1956.

لقد تركزت النشاطات الأولى لأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير على تحقيق انشغال أساسي ألا وهو الحصول على اعتراف للوفد الخارجي باعتباره المعبر الحقيقي أو الواقعي للمقاومة الجزائرية، التي تقودها حركة فنية انبثقت عن أزمة حركة انتصارات الحريات الديموقراطية يجهلها الكثيرون في أرض الوطن، فما بالك على الصعيد العربي والاقليمي والدولي[1].

تمكن الوفد من إرساء أرضية العمل الدبلوماسي على المستوى الخارجي، بكسب مساندة الدول العربية كمصر والسعودية، وبعد اندلاع الثورة اتخذها الوفد المشكل من: **محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة** كقاعدة لعمله الدبلوماسي والعسكري والاسلامي، موظف في ذلك إمكانيات العم التي تلقاها من الدول العربية[2].لذلك فالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني يعد الأداة الدبلوماسية الأولى للثورة التحريرية الجزائرية الكبرى[3].

ولقد أثمرت مساعي في محاولة تحقيق نجاحات لفائدة الثورة بانجاح الجهود الكبيرة التي استغرقت وقتا كبيرا، فبقي يناضل من أجلها مستأنفا عمله حتى الوصول إلى توسيع عمله الدبلوماسي، بالإضافة إلى أن الوفد الخارجي عمل يجد في كل الجبهات وفي مختلف الاتجاهات، ساعيا إلى توظيف التنظيمات الطلابية والطاقات البشرية لدعم تحركاته الدبلوماسية ولإنجاح مهمة تدويل القضية الجزائرية[4].

---

[1]: صالح بن القبي، المرجع السابق، ص 17.

[2]: عمر بو ضربة، المرجع السابق، ص 98-99.

[3]: محمد خيشان، المرجع السابق، ص 36.

[4]: أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)**، (د. ط)، (دار التنوير)،(الجزائر)، (2013)، ص 82.

الفصل الأول: نشاط الوفد الخارجي من 1954-1956.

كان للقيادة الخارجية لجبهة التحرير الوطني دور فعال جدا لاسيما في القاهرة[1]، وكان أول من وصل إليها هو محمد خيضر وذلك **عام 1951** ثم لحق به أحمد بن بلة بالقاهرة، فسافر لها في أواخر **1953**، ومنذ ذلك الوقت أصبح يطلق على هؤلاء الثلاثة اسم بعثة حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديموقراطية بالقاهرة[2]، لكن سرعان ما تحولت هذه التسمية إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وذلك إثر اللقاء الذي جمع بين محمد بوضياف وأحمد بن بلة في شهري جويلية وأوت **بمدينة برن السويسرية[3]**، وهو ما أكده بوضياف حول التاريخ الدقيق لتأسيس الوفد وما كان قبله لم يكن سوى الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديموقراطية[4].

واستنادا للمناضل **مبروك بلحسين** فإن بوضياف آخر من إلتحق بالوفد الخارجي في القاهرة **02 نوفمبر 1954[5]**، وعندما صار الوفد يتشكل من الرباعي **محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف[6]**، وفي أول لقاء بين أعضاء الوفد، تقرر أن يتولى بوضياف وبن بلة الشؤون العسكرية ويتقاسم كل من **محمد خيضر وحسين آيت أحمد** المهام السياسية والدبلوماسية[7]، فكلف **بن بلة** بمهمة الاتصال بالسلطات المصرية والحصول على الأسلحة وتموين الثورة[8].

---

[1]: محمد خيشان، المرجع السابق، ص 176-177.

[2]: زيبحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 100.

[3]: محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، (موفم للنشر)، (الجزائر)، (2008)، ص 141.

[4]: عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص 127.

[5] طاهر جبلي، المرجع السابق، ص 199.

[6] مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج(1954-1962) مؤتمر الصومام في مسار الثورة الجزائرية**،(تر): صادق العامري، (دار القصبة للنشر)،(الجزائر)، (2004)، ص 82.

[7] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 100.

[8] محمد عباس، **إغتيال حلم ...أحاديث مع بوضياف**، (دار الهومة)، (الجزائر)، (2009)، ص 66.

أما محمد خيضر تركزت مجهوداته أكثر في النشاط السياسي والدبلوماسي، كما أشرف خيضر على تقديم مراسلات بين القيادة في الخارج وبين عبان رمضان القيادة بالداخل[1].

أما حسين آيت أحمد فكلف بتدويل القضية الجزائرية في مؤتمر **باندونغ 1955**[2]، وانتقل إلى نيويورك للدفاع عن القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، وعين كعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام[3]، أما **محمد بوضياف**[4] فقد تمت ترقيته كمتحدث باسم الثورة على الصعيد الخارجي ومنسق بين الداخل والخارج[5].

وكلف بمصلحة العتاد والاتصال بن بلة[6]، وكما تولى بعض المهام مع بن بلة وتبنى فكرة أولوية الداخل على الخارج[7]، وكان له الدور في تأسيس اتحادية جبهة فرنسا[8]، وهنا نلاحظ تطور نشاط الوفد الذي أصبح لا يقتصر فقط على شراء السلاح وتأمين إيصاله إلى الثورة، وإنما تعداه إلى شرح القضية الجزائرية وتدويلها[9].

---

[1]: الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 201.

[2]: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 81.

[3]: محمد خيشان، المرجع السابق، ص 34.

[4]: ولد في **1919**، انخرط في حزب الشعب، وأصبح عضوا بارزا ح إ ن ح د انظم إلى صفوف الوفد الخارجي عشية اندلاع الثورة من بين الأعضاء المفجرين للثورة، ألقي القبض عليه مع أعضاء الوفد الخارجي في **1956**، أطلق سراحه بعد انتصار الثورة وعقد اتفاقيات ايفيان في **1962**، أنظر إلى: رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، (ج2)، (د. ط)، دار المعرفة، الجزائر،2010، ص 203-208.

[5] رابح لونيسي وآخرون، (ج1)، المرجع السابق، ص 266.

[6] مسعود عثماني، **الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب**، (د. ط)، (دار الهدى للطباعة والنشر)، (الجزائر)، (2012)، ص 167.

[7] مبروك بلحسين، المصدر نفسه، ص 114.

[8] محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية**، (ط. خ)، وزارة المجاهدين، ص 34-35.

[9] محمد عباس، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص 66-67.

المبحث الثاني: نشاطات الوفد الخارجي على المستوى العسكري والإعلامي والدبلوماسي.

1. نشاط الوفد في الجانب العسكري :

في خضم الظروف الصعبة شكلت الإمكانيات المادية والبشرية ضرورة ملحة بالنسبة لفائدة الثروة، باعتبارها من المسائل الحيوية والحساسة لانطلاق واستمرارية أي عمل ثوري[1].

عملت الثورة الجزائرية للاستفادة من الوضع الإقليمي والعالمي في سبيل توفير المؤونة المختلفة، وذلك بتوظيف الحدود الشرقية والغربية لجعلها مصدر تموين خارجي[2]، فنشط الزعماء الثلاثة بن بلة ومحمد خيضر وآيت أحمد في الاتجاه المحدد لرسم معالم الثورة الجزائرية الحقيقية[3]، فقد نهض بن بلة والوفد الخارجي بدور هام في تحصيل الأسلحة وتمهيد طريق إدخالها إلى الجزائر وقد تلقى من عبد الناصر والمخابرات المصرية كامل الدعم في أداء مهمته، ولم تكن مهمة شراء الأسلحة بالهينة كما أن طريق مرورها للجزائر كان شاقا.[4]

وهذا ما دفع بن بلة وآيت أحمد ومحمد خيضر إلى البحث مع السلطات المصرية في تنظيم شبكة لوجيستيكية للتزويد بالسلاح[5]،

---

[1] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 146.

[2] حفظ عبد بو بكر، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، (د. ط)، (طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية)، (الجزائر)، (2013)، ص 70.

[3] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 166.

[4] عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، (ج2)، (د .ط)، (دار سحنون للنشر والتوزيع)، (د. س. ن) ، ص 70.

[5] Mohamed Harbi le FLN Mirage et réalité1945-1965 Ed .E.N.A.L. Alger 1993 p 124.

وفيما يخص الحدود الشرقية لا بد من ضرورة فتح ثغرات بتوصيل الأسلحة والتفكير في إمكانية إلقاء الأسلحة بواسطة المظلات[1]، فقد كانت الثورة بحاجة ماسة للأسلحة وفيها تم تشكيل بما يعرف بالقاعدة الشرقية[2].

فقد كانت الحدود الشرقية تتميز باستراتيجيتها الخاصة مقارنة بالمناطق الأخرى تتميز جغرافيا بتضاريسها المعقدة، ومن طرف قوات المشاة الفرنسية وكذا سلاح الطيران الفرنسي، وبذلك ستلعب هذه الحدود دورا بارزا في التموين والتسليح، فاستطاع بن بلة عن طريق خبرته النضالية بإقناع مصر لدعم الثورة الجزائرية[3]، وبالفعل تم تنظيم شبكة عن طريق الملحق العسكري المصري بالسفارة المصرية في ليبيا وتم توفير كميات كبيرة من الأسلحة، فوصلت الشحنة الأولى إلى جبال الأوراس عبر الحدود التونسية الليبية فحملها الإبل على مرحلتين: الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة تخزين وسط تونس والثانية من منطقة تخزين عبر منطقة الكاف[4]، كما تم نقل عبر القوارب 100 بندقية لي أنفليد 303 و10 رشاش برن، و1000 و 303 خارقة ، و 1000 طلقة و303 خارقة للدروع، 24650طلقة 0.45 للتومي، 120 قنبلة يدوية ميلز، نلاحظ أن الكمية كانت صغيرة وذلك لأن هذه كانت أول عملية بحرية من الجهة الشرقية، وذلك من نوفمبر حتى ديسمبر 1954.[5]

---

[1] وهيبة سعيدي، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)**، (د. ط)، (دار المعرفة)، (الجزائر)، (2009) ، ص 50.

[2] العقيد الطاهر زبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)**، (د. ط)، وحدة الرويبة ANEP، (2008)، ص 179.

[3] الطاهر جبيلي، المرجع السابق، ص 148.

[4] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**،(ج1) ، (د. ط)، (دار العثمانية)، (الجزائر)، (2013)، ص 283.

[5] عمار قليل، المصدر نفسه، ص 284.

منذ خريف **1955** كانت شحنات الأسلحة التي أحيانا يفوق وزنها **30 طنا** تمر عبر مدنين وقابس ثم إلى تونس وبعد ذلك تنقل إلى الحدود الشرقية للجزائر حيث تقسم الأسلحة إلى مختلف مناطق بحضور ممثليها، وفي **سنة 1956** عين أوعمران مسؤول التسليح والتموين على الحدود الشرقية والغربية مبعوثا من لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد عين عمار بن عودة بين تونس وليبيا والقاهرة وكذلك أوروبا من أجل جلب السلاح للثورة، كما ساهم من تخفيف حدة المشاكل، وأصبح لكل ولاية مكتب بتونس وذلك لاهتمام بعبور السلاح[1]، أما بالنسبة للحدود الغربية فقد كانت محاولة الحصول على الموافقة الضمنية لإسبانيا على الخصوص، بالإضافة إلى شتى الوسائل على الأسئلة والذخائر الموجودة في المستودعات الفرنسيين والأمريكيين والتي توجد فوق التراب المغربي[2].

ففي هذا الإطار عقدت في جانفي 1955 اجتماعات تنسيقية بمبادرة مصرية ضمت من الجانب الجزائري بن بلة وبوضياف، وآيت أحمد، ومن الجانب المغربي علال الفاسي ووعيد الكبير الفاسي، وتم استعراض وضعية الكفاح الجزائري والمغربي وظروف تنسيق العمل بين الجبهتين، واتفقوا على أن تقوم مصر بإمداد الثوار الجزائريين والمقاومة المغربية بالسلاح، وأن تواصله إلى منطقة الريف الشمالية، وأن يلتزم جيش التحرير الوطني وحركة المقاومة المغربية ببدء الكفاح الموحد والتنسيق بينهما ضمن قيادة مشتركة[3].

---

[1] حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 122-123.

[2] وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 50.

[3] عبد الله مقلاتي، **"مشكلة التسليح إبان مرحلة إندلاع الثورة (1954-1956)"**، مجلة العصور جديدة، (ع 16-17)، 2015، ص 273-274.

ففي شهر أوت تمكن السيد أحمد بمساعدة ممثل جبهة التحرير المغربي السيد عبد الكريم الفاسي من تهريب ألف قطعة سلاح من إسبانيا إلى المغرب ومنها إلى الجزائر، ويذكر بوضياف أنه وفي نفس السنة **1955** قد أبلت المنطقة الخامسة بالأسلحة والذخيرة[1].

فكانت أبرز عملية في تمرير السلاح من الجهة الغربية هي مغامرة اليخت دينا والتي جسدها بن بلة اجتماعه باللواء سليمان عن طريق فتحي ديب، الذي اعتمده عبد الناصر لهذه المهمة، فأبحر اليخت دينا يوم **02 مارس** لتولي بعض الأعمال القيادية في وهران ومنهم هواري بومدين، وكانت الشحنة المحملة على اليخت دينا تضم الأسلحة والذخيرة والمتفجرات الموزعة بين الجزائر ومراكش على النحو التالي[2]:

[1] محمد عباس، اغتيال حلم، المصدر السابق، ص 67.

[2] مصطفى طلاس ، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**،(د. ط)، (مكتبة دار طلاس)، (سوريا)، (د . س. ن)، ص 145-146.

الجزائر: وتتكون الشحنة الموجهة إلى مدينة الجزائر من 204 بندقية 303، 20 رشاش برن303، 240 خزينة للبرن، 34 كاس اطلاق، 68 بندقية رشاش تومي، 0.45 طلقة 303، 166 طلقة 303 قنبلة يدوية ميلز 36، 136000 طلقة 0.45 للتومي، 4000 صاعق، علبة كبريت هواء، 350 كلغ جلجنايت، 667 فتيل مأمن، 3000 ماسك وذخيرة 303.

مراكش: وتتكون الشحنة الموجهة إلى مدينة مراكش من: 36 بندقية 303، 10 رشاش برن، 120 خزنة للبرن، 16 كاس اطلاق، 32 بندقية، رشاش تومي 45، 18000 طلقة 303، 5000، 82 طلقة للبرن، 144 قنبلة يدوية ميلز 36، 64000 طلقة تومي 45، 190 فتيل مأمون، 2000 كبسول[1].

ساهمت هذه الكمية بإعطاء نفس جديدة لقادة الداخل لتوسيع دائرة الصراع، بتوزيع هذه الكميات على كل المناطق العسكرية[2].

ومع تطور الكفاح المسلح وزيادة الطلب على السلاح تم الاعلان على تأسيس جيش التحرير المغرب العربي في يوم **02 أكتوبر 1955**، واتخذت منطقة الريف الخاضعة للسيطرة الاسبانية منطلق لتزويد بالأسلحة وتدريب المجندين وإقامة القواعد الخلفية[3].

[1] فتحي الديب، جمال عبد الناصر، **الثورة الجزائرية**، (دار المستقبل العربي)، (القاهرة)، (1984)، ص 84.

[2] محمد خيشان، المرجع السابق، ص 143

[3] فتحي الديب، المصدر نفسه، ص 100.

ففي **02 ديسمبر 1955** ولتأمين جبهتي مراكش ووهران تم تجهيز **اليخت** " **انتصار** " الذي أبحر من ميناء الاسكندرية وكانت الشحنة المحمولة المشكلة من بنادق رشاشة ومدافع وذخائر لمختلف الأسلحة وكانت موجهة للجيش التحرير الوطني والباقي منه إلى جيش التحرير العربي، ولكن في عرض البحر الأبيض المتوسط اكتشف اليخت من طرف الطيران الفرنسي، فتم تسليم بعض الأسلحة من قبل بوضياف والبعض الآخر لم يتم العثور عليه[1].

كما ساهمت المنطقة الجنوبية الغربية في التموين بالأسلحة خلال الثورة الجزائرية مساهمة فعالة وتتمثل هذه المنطقة من الجزائر حاليا في ولايات النعامة، بشار، أدرار تندوف، وهي التي كانت تمثل المنطقة الثامنة التابعة للولاية الخامسة خلال الثورة بحيث أصبح جبالها وحوافها منطقة عبور للأشخاص والأسلحة من الغرب إلى داخل الجزائر[2] .لم تقتصر عمليات نقل وتهريب الأسلحة عبر الأراضي المغربية والخطوط البحرية السابقة الذكر، بل تعدى لأمر إلى سماح السلطات المغربية بتفريغ شحنات الأسلحة القادمة من دول صديقة في موانئها وشواطئها، ثم تقوم هذه السلطات نفسها في كثير من الأحيان بنقل هذه الأسلحة بالتعاون مع جبهة التحرير الجزائرية بطريقتين: عبر البر تارة وعبر البحر تارة أخرى حسب ما يقتضيه الأمر[3].

---

[1] حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 309.

[2] عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر(1890-1962)**، (د. ط)، (ديوان المطبوعات الجامعية)، (2010) ، ص 178.

[3]: محمد السعيد ناصري،" **معبر ومسالك السلاح بالمملكة المغربية ودورها في تسليح الثورة الجزائرية (1956-1962)**"، مجلة العلوم الاجتماعية، (ع 25)، الجزائر، 2017، ص 290.

لذلك فالعمل الثوري أصبح حقيقة فعلية وهو قادر على توفير الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق الآخير الذي لا بد منه لصنع الأداة القوية التي تستطيع الصمود في وجه آليات الحرب الاستعمارية[1]،

إضافة إلى الدعم العربي الذي وقف مع الجزائر فهم يناضلون ضد كل قوى الاستعمار ويقفون بجوار الجزائر[2]، ومن أدلة ذلك اتفاق المواثيق الحزبية والرسمية والشعبية على مساندة مطلقة ومدها بكل مساعدة ممكنة، سواء مادية أو معنوية[3]، فتحولت بذلك العديد من الدول العربية إلى قواعد خلفية للثورة[4].

[1] محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، (ج2)،(د. ط)، (دار الحكمة للنشر)، (الجزائر)، (2014)، ص 82.

[2] أحمد الرفاعي، **قضية الجزائر والتضامن العربي**، (د .ط)، (دار الفكر)،(د .س. ن)، ص 44.

[3] أحمد حلواني، **الثورة الجزائرية في الصحافة السورية (1955-1957) دراسة لمواقف تيارات سياسية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، (دمشق)، (2017)، ص 499-500.

[4] حمانة البخاري، **فلسفة الثورة الجزائرية**، منشورات مخبر الأبعاد بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، (د .س. ن)، ص 146.

فقد كانت الدولة المساندة وبشكل قوي للثورة الجزائرية، مصر حيث كانت وراء إقرار جامعة الدول العربية بتخصيص مبلغ 80000 جنيه كمساعدة للثورة الجزائرية وقد صرف منه حوالي 50000 لشراء الأسلحة، وازداد دور مصر بعد اللقاء التاريخي بين بن بلة وجمال عبد الناصر، بحيث طلب بن بلة السلاح وحصل عليه من الرئيس جمال عبد الناصر[1].

كما كان لدور المهاجرين في أوروبا اسهاما كبيرا في دعم الثورة حيث اضطلع المهاجرين بدورهم السياسي والعسكري والمالي، حيث انخرط الآلاف منهم في الكفاح المسلح في العامين الأولين، وكانت مساهمتهم المالية الشهرية ثابتة محددة بقيمة 1000 فرنك قديم عن كل مهاجر، ثم ارتفعت المساهمة عام 1956 إلى 2000 فرنك قديم ويرجع كل الفضل إلى نشاط اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي استطاعت أن تجند مزيدا من المناضلين وأن تجد عشرات المتعاطفين مع الثورة الجزائرية[2].

كما نلاحظ نشاط الطلبة في الكفاح المسلح، فمثلا الطالب عبان رمضان بعد أقل من ستة أشهر بادر بتأسيس خلية حزبية ثورية في الجزائر العاصمة جلب إليها بعض الحزبين القدامى أمثال: **بن خدة، سعد دحلب،** وغيرهم وكذلك نجد الشهيد **عمارة رشيد ومحمد بن يحي** رئيس الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائرين والأمين خان، بوعلام أو صديق فكانو شعلة ثورية وذوي حماس شديد للثورة ومبادئها[3].

---

[1] الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية(1954-1958)**،(د .ط)، (دار هومة)، (الجزائر)،(2010)، ص 397-398.

[2] حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص90-91.

[3] عمال هلال ، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954**، (د .ط)، (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع)،(الجزائر)،(2008)، ص 50-51.

2. نشاط الوفد الخارجي في الجانب الإعلامي:

أول ما قام به أعضاء الوفد الخارجي في غرة نوفمبر مهمة "الإعلام" على الصعيد الخارجي، وبواسطة التصريحات، التعليقات، الندوات، والمؤتمرات الصحفية، سواء كتابيا بالنشر في الصحف والمجالات، أو شفويا بالتعليق عليه في الإذاعات[1]، وذلك لغرض التعريف بالثورة وبأهدافها المتمثلة في مكافحة الاستعمار الفرنسي إلى غاية الحصول على الاستقلال التام من خلال أول التعليق عبر إذاعة " صوت العرب" بالقاهرة بعنوان" الثورة تنفجر في الجزائر" وكان فحوى هذا التعليق يدور حول حركة المقاومة في بلاد المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة، والتي التحقت بالبلدين الشقيقين تونس والمغرب لمكافحة الامبراطورية على مستوى الشمال إفريقي[2].

وقد ذكر أبو القاسم سعد الله بأنه مر بثلاث مراحل حول النشاط الإعلامي الاذاعي، ولقد كان أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني والطلبة الجزائريين هم الذين يقومون بعداد البرامج وإذاعتها من صوت الجزائر[3]، ولتوسيع مجال النشاط الخارجي قام الوفد بجولات دعائية حيث شكلت هذه الجولات أهم وسائل الدعائية التي اعتمدتها الوفد الخارجي، بحيث قام رئيس الوفد محمد خيضر وحسين لحول عام **1955** بجولة إلى كل من سوريا، الأردن، لبنان، وذلك لعم الثورة ماديا ومعنويا[4].

---

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 288.

[2] محمد أحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 78.

[3] عبد القادر نور، **شاهد على ميلاد صوت الجزائر**، (ط1)، منشورات الاذاعة الجزائرية،(دار هومة)، (الجزائر)،(د .س. ن)، ص 06-07.

[4] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 167.

كما توجه محمد خيضر إلى ليبيا في **1956** وتنقل أعضاء الوفد إلى أوروبا للتنسيق مع قيادة الثورة وذلك لدعمهم[1]، بالإضافة إلى تكثيف الحملات الدعائية المصرية الجزائرية بين بن بلة وجمال عبد الناصر[2]، فالقاهرة تستحق تبوأ المكانة الأولى في قائمة العواصم العربية المساندة للثورة الجزائرية[3]، كما ساهم في المجال الإعلامي طلاب ومثقفون جزائريون بقسط وافر في إنشاء الصحف المحلية وتحرير المناشير وتوزيعها " الثورة، صوت الجيل، الحرب[4]."

كما كان للإذاعة الأردنية دور كبير في خدمة القضية الجزائرية، وذلك من خلال مخاطبتها للمواطن الأردني العربي في كل مكان وتبصيره بحقيقة وواقع تلك القضية، حيث جاء هذا الموقف في إطار الدعم الإعلامي الأردني، وامتداد لموقفه القومي في دعم ومساندة نضال الشعب الجزائري، وفضح السياسية الفرنسية الإجرامية التي تمارسها في الجزائر، وكان كل ذلك خلال زيارات أعضاء الوفد الخارجي إلى الأردن[5].

إضافة إلى الدور الفعال الذي قام به " **أحمد توفيق المدني**" في إطار دفعة عربية للحرب الإعلامية والصحفية للثورة بحضوره الدائم والفعال وتنشيطه للمؤتمرات صحفية وإعلامية، وإعداد الرسائل الإذاعية لغرض القضية الجزائرية وكسب التأييد الرأي العام العالمي وتكذيب فرنسا وادعاءاتها المشككة في حقيقة الثور[6].كذلك عين "أحمد توفيق المدني " من

---

[1] أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر**، كتاب الجزيرة شاهد على العصر، (الدار العربي للعلوم)، (ط1) ، (دار ابن حزم)،(2007)، ص 111.

[2] زهير إحدادن، **شخصيات ومواقف**،(د .ط)، منشورات ANEP، الجزائر، 2002، ص 161.

[3] محمد شلوش، **الإذاعة الجزائرية النشأة والمسار**، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية،(الجزائر)، ص 04.

[4] عمار هلال، المرجع السابق، ص 60.

[5] عمار صالح العمري، **موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية (1954-1962)**، **(ط .خ)**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 113.

[6] عبد القادر خلفي، المرجع السابق، ص 2015-113.

طرف أعضاء الوفد الخارجي بالدعاية ونشر بيان يومي عن الثورة وتحرير برنامج إذاعي لصوت العرب[1].

فقد قدم الإعلام المصري الدعم المتميز للثورة بكل وسائله المكتوبة والمسموعة والمرئية لتغطية إنجازات الثورة المسلحة، وتسجيل تحقيقات ميدانية مع الثوار، بالإضافة إلى إجراء استجوابات مع أعضاء الوفد وتخصيص مساحات مهمة في كل الصحف إلى كل تطور تعرفه القضية الجزائرية على الساحة الدولية[2].إضافة إلى الانطلاقة القوية في 16 ديسمبر1956 لإذاعة الجزائر الحرة المكافحة[3].

نشاط الوفد في الجانب الدبلوماسي:

لقد وجدت الثورة الجزائرية منذ الأسابيع الأولى لإندلاعها سندا قويا من دول إفريقيا وآسيا ويرجع الفضل في بادئ الأمر إلى روابط العروبة والاسلام التي وظفتها إلى أبعد الحدود من أجل القضية الجزائرية[4] ، بعد ذلك ليجد الوفد الخارجي نفسه أمام فرصة تاريخية، لتكون بذلك أول محطة عالمية لتدويل القضية الجزائرية[5].

---

[1] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، (ج3) ، (د .ط)، (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (1982)، ص 155.

[2] أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، (ط2)، (ثالة للنشر والتوزيع)،(د. م)، (2009)، ص 51.

[3] فايزة بكار، **إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ما بين (1926-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010، ص 47.

[4] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 117.

[5] أحمد بشيري، المرجع نفسه، ص 45.

فقد كلف وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج برسم الساسة الخارجية وفق المبادئ المتفق عليه، وإنطلاقا من القاهرة قام بن بلة وخيضر وآيت أحمد ومساعديهم بنشاط حثيث للتعريف بالقضية الجزائرية ويمكننا حوصلة في النقاط التالية:

بذل جهود معتبرة لتوحيد الأحزاب الوطنية، حيث التحق ممثلو المركزيين بالجبهة (يزيد ولحلو) وإلتزم الشيخ الإبراهيمي بتأييد الثورة، وأبدى ممثلو مصالي رغبتهم في التحالف مع جبهة التحرير (مزغنة والشاذلي)[1].

وتم في **17 فيفري 1955** الاجتماع الموسع بمنزلي والذي حضره ممثلو الهيئات والأحزاب، بعد نقاش طويل مثمر اتفق الجميع على توقيع ميثاق جبهة التحرير الجزائري والذي كان يدعو إلى توحيد جهود الشعب الجزائري تحت لواء جيش التحرير الجزائري وفي إطار جبهة التحرير الجزائري ومبادئها المتمثلة في:

الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الإيمان بوجود توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاث: **تونس، الجزائر، مراكش.**

جبهة التحرير الجزائري مستعدة من الآن لتندمج في هيئة أجمع وأشمل للأقطار المغاربية الثلاث بنظام يوضح ومستويات تحدد[2].استراتيجية جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية على المستوى الأمم المتحدة لائحة أولويات السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وذلك منذ إصدار بيان أول نوفمبر 1654، فبعد التعريف بأبعاد القضية الجزائرية وبطبيعة الثورة[3].

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 70.

[2] فتحي الديب، المصدر السابق، ص 76-645.

[3] عمر بو ضربة، المرجع السابق، ص 283.

حيث أكدت أن الثورة الجزائرية تضع كفاحها في نطاق الحركات العربية التحريرية، وهي تعتمد في كفاحها من أجل تحرير الجزائر على دعم ومساعدة الشعبين الشقيقين في تونس والمغرب، ثم على التضامن العربي وصداقة الافريقيين والآسيويين[1].

فاندفع الوفد الخارجي في وقت مبكر باتجاه كواليس الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تنقل الوفد الخارجي بين الدول المعروفة بقوى **كولومبو**[2]، وإرسال مذكرة لدعم تسجيل ثم دراسة القضية الجزائرية التونسية والمغربية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة[3].

مؤتمر باندونغ:

لقد بادر الوفد الخارجي في المشرق العربي إلى إرسال وفد يتكون من السيدين حسين آيت أحمد ومحمد يزيد إلى بلدان جنوب آسيا، وقد طاف الوفد بكافة الأقطار الآسيوية داعيا للقضية الجزائرية ومعرف بها، واستطاع أن يقتع الدول الداعية إلى المؤتمر بضرورة طرح القضية الجزائرية على بساط البحث إلى جانب قضيتي تونس ومراكش[4]، وفي نفس الوقت إدراج القضية ضمن القضايا الجوهرية الحساسة التي يجب التفكير فيها والتعجيل بتقديم العمل

[1] أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 61.

[2]: عقدت دول كولومبو في **05 أفريل1954** لقاء بسيريلانكا، الهدف منه هو إنهاء الحرب بين القوات الفرنسية والفتنامية، في ختام هذا اللقاء دعا الوزير الأول الأندونيسي إلى اجتماع في 28-29 ديسمبر 1954 حضره الرؤساء الخمس لهذه الدول: أندونيبيا، باكستان، سيلان، بارمانيا، والهند، أنظر مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر: عبد الصبور شاهين، (ط)3، (دار الفكر)، (سوريا)، 2001، ص 26-27.

[3] عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي**، المرجع السابق، ص 283.

[4] أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958**، المرجع السابق، ص 52.

الدبلوماسي والمادي لها، ومواصلة مسارها الثوري والضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بها في هيئة الأمم المتحدة[1].

انعقد **مؤتمر باندونغ**[2] التاريخي في الفترة الممتدة من **18-24 أفريل 1955** بناءا على مبادرة من رؤساء حكومات دول مشروع كولمبو (باكستان، الهند، بورما، سيلان التي تغير اسمها إلى سيرلانكا، إندونيسيا) ضم المؤتمر **29** دولة[3].

بالإضافة إلى حضور وفود أربعة دول كأعضاء مراقبين: الجزائر، تونس، المغرب، قبرص[4]، يعتبر المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز[5]، وهو الأول من نوعه في عالم الآراء الحكيمة وأكبر مؤتمر يجمع القلوب التي جرحها الاستعمار الفرنسي والوجهة الصادقة للعمل على قتل هذا لاستعمار ومحوه من إفريقيا وآسيا[6]، لذلك فقد كان **باندونغ** أول انتصار دولي تحرزه جبهة التحرير الوطني التي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بكل حرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي الكبير، وأن يتمكنوا من إقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية، فباندونغ فتح أبواب المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة أمام جبهة التحرير الوطني[7].

---

[1] محمد خيشان، المرجع السابق، ص 52.

[2] باندونغ مدينة إندونيسية.

[3] 29 دولة حضرت **مؤتمر باندونغ**(الهند، باكستان، سيلان، بورما، أندونسيا، أفغانستان، السعودية، كامبوديا، ساحل العاج، الصين، مصر، أثيوبيا، العراق، إيران، اليابان، الأردن، لاوس، لبنان، ليبيا، نيبال، فلبين، سيام، السودان، سوريا، تركيا، الفتنام الشمالية والجنوبية، اليمن)، أنظر مالك ابن النبي: المصدر السابق، ص 50.

[4] أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 80.

[5] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 89.

[6] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 37.

[7] عطا الله فشار، **دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص 19.

كذلك من أبرز نتائج باندونغ تعزز كفاح الشعب الجزائري بتأييد الأقطار العربية الشقيقة وموازاة البلدان الافريقية والآسيوية الصديقة إنضمام كثير من الزعماء الوطنيين ورؤساء الحكومات في إفريقيا وآسيا لصف شعوبهم ومعارضتهم لسياسة الانحياز إلى المعسكرات الدولية[1].

وكما ركزت جهود أعضاء الوفد الخارجي على تحقيق وحدة الشمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والاسلامي وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفها اتجاه جميع الأمم التي تساندنا في قضيتنا التحريرية[2].

يعد **مؤتمر باندونغ** انتصارا هاما للقضية الجزائرية في المجال الدولي، ونصرا سياسيا كبيرا لجبهة التحرير الوطني لأنه مكن من التعريف بالقضية وتدويلها وهذا من الأهداف التي خططها بيان نوفمبر، كما أت السلطات الاستعمارية استاءت من القرارات الصادرة عن مؤتمر باندونغ بحيث إعتبرها السيد إذغافور رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك من خلال التصريح الذي أدلى به في الندوة الصحفية التي عقدها بباريس بأنها قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا في الشمال الافريقي، فالمؤتمر كما قال قد خص بالذكر قضية القطر الجزائري هو جزء لا يتجزأ من فرنسا[3].

نتيجة الدعم العربي والاسلامي والدولي للقضية الجزائرية تمخض عنه كسب تأييد الكتلة الأفرو آسيوية من خلالها طرحت القضية ونقشت في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وذلك لبحث القضية الجزائرية.، ففي **24 جويلية 1955** تسلم السكرتير العام للأمم المتحدة خطابا من أربعة عشر دولة آسيوية إفريقية يطلبون فيه إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، وذلك بناءا على تعليمات حكوماتهم وقد أوضحوا في خطابهم أهمية

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص 129.

[2] مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 85.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 154.

حق تقرير المصير في تكوين الأمم المتحدة وأشاروا إلى القرار **رقم 637** الذي أقرته أغلبية الجمعية العامة بشأن حق تقرير المصير وممارسة الحريات الأساسية[1]، وقررت بذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها[2]، بعد هذا أحيلت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية للجمعية للدراسة والبحث فيها[3].

وفي الفاتح من **أكتوبر 1955** ومع تطور الأحداث انسحب الوفد الفرنسي بصورة الاحتجاج عن اتفاقه مع تونس ومنحها الاستقلال شبه داخلي، واستبعادها لحل مرضي للقضية المغربية ولكن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أقرت يوم **25 نوفمبر 1955**تأجيل مناقشة القضية[4].

أولا: براهين الرافضين لتدخل الجمعية العامة ومنها:

أما الرافضين هم: استراليا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، التشيلي، الدومنيك، كولومبيا، فرنسا، هايتي، الهندوراس، السويد، لكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغواي، النرويج، بنما، البيرو، تركيا، إتحاد جنوب إفريقيا، بريطانيا، الو م أ. ، فقدموا للأهلية براهين عديدة يمكن تقديم أهمها:

- **البرهان القانوني:** ومفاده أن الجمعية العامة لا يحق لها التدخل في الشأن الداخلي يخص بلد عضو وهو فرنسا، بحكم أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وهو ما نص عليه الدستور الفرنسي وهو بذلك يمنع على الأمم المتحدة التدخل في هذه القضية، حسب المادة الثانية لميثاق سان فرانسيسكو.

---

[1] عبد المالك بن عودة، **قضية الجزائر في الأمم المتحدة**، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر،(د .ط)، (د .م)،(د .س . ن)، ص 07.

[2] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، (ط1) ، (دار ريحانة للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، 2002، ص195-196.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين:** (ج3) ، القسم 2، (دار الغرب للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، ص 23.

[4] عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي**، المرجع السابق، ص 249-250.

❖ **البرهان التاريخي أو الحق في الاحتلال:** ومعناه أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأن وضعيتها تخص هي قضية تخص القانون الفرنسي ومن ثم فإن الجمعية العامة غير مؤهلة.

❖ **الاعتراض على مبدأ تقرير المصير:** واستند إليه بعض المندوبين المعارضين لتدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا.

ثانيا: براهين المؤيدين لتدخل الجمعية العامة:

وهم لبنان، السعودية، مصر، سوريا، اليمن، العراق، أفغانستان، الأرجنتين، روسيا البيضاء، إيران، تايلندا، اوكرانيا، ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفلبين، بولونيا، الاتحاد السوفياتي، الأورغواي، يوغسلافيا[1]

الحجة القانونية: ومعناه أن الجمعية العامة لها الأهلية اللازمة للتعامل مع القضية الجزائرية في المادة (02) الفقرة (07) وطبقا للمادة (10) من ميثاق الهيئة الأممية رأت الأفرو آسيوية أن الجمعية العامة مؤهلة للتعامل مع القضية الجزائرية.

تهديد الأمن والسلم الدوليين: وهو أقوى برهان واعتمدته الدول الآفروأسيوية لتأكيد أهلية الجمعية العامة لأنها مخولة لمناقشة أي قضية تتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ولقد شنت فرنسا دبلوماسية تضليلية خارج أروقة الأمم المتحدة وداخليا مستخدمة كل الوسائل والأساليب لإفشال مبادرة تدويل القضية الجزائرية[2].

[1] عبد المالك بن عودة، المرجع السابق، ص 08.

[2] عيسى لتيم، المرجع السابق، ص 607.

الجزائر ليست جزء من فرنسا الأم الحق في تقرير المصر:

وبعدها لجأت البعثة الفرنسية إلى مقاطعة جلسات المناقشة بذلك قررت الجمعية العامة، في **سبتمبر – نوفمبر 1955** وبالتحديد 30 رافض وهي الدول المذكورة سابقا، وفي 26 نوفمبر 1955 تم سحب القضية الجزائرية من جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة[1].

مع ذلك لم ينقص من قيمة الجزائر عامة وجبهة التحرير الخاصة في كفاحها ضد العدوان الفرنسي، بذلك أجلت القضية إلى غاية الدورة الحادية عشر من **سنة 1956**، ولم تستسلم الدول العربية وكذا الدول الآفرو آسيوية في مواصلة جهودها لدعم القضية الجزائرية وبذلك تم عقد اجتماع يوم **02 إلى 03 جوان 1956** بتقديم طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر فقبل الطلب وأدرجت القضية[2].

[1] عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي**، المرجع السابق، ص 252.

[2] بشير سعيدوني، **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، (ج1) ، (د. ط)، (دار مدين)، الجزائر،(د. س . ن) ، ص 287.

الفصل الثاني: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1956.1958.

المبحث الأول: تشكيل القيادة الخارجية بعد مؤتمر الصومام.

المبحث الثاني: مهام الوفد الخارجي بعد مؤتمر الصومام (العسكري والدبلوماسي).

الفصل الثاني: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1956- 1958.

المبحث الأول: تشكيل القيادة بعد مؤتمر الصومام.

يعد مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقيادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح، فقد أسس لعملية تنظيم الثورة، ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية، وعند الحديث عن ظروف انعقاد المؤتمر، يعني تقييم مسيرة سنتين مرت خلالها الثورة بعدة تطورات[1]، فلقد أرسى المؤتمر تنظيما سياسيا محكما وخلق جيشا نظاميان وخرج بقيادة وطنية موحدة قادرة على تنسيق المواقف والاشراف على الثورة في كامل مناطق الوطن، وقد أثرى ناهج مؤتمر الصومام إيديولوجية جبهة التحرير[2]، والذي اعتبر من الوجهة النظرية الخط المنهجي الايديولوجي للثورة كما اعتبر من الوجهة العلمية أساس التنظيم لبناء الكيان الجزائري[3]، حيث كانت مقرراته نقلة نوعية وانتصارا كبيرا في مسيرة الثورة التحريرية، كما أنه زود الثورة بالأدوات التي كانت تنقصها لتوفير أسباب نجاح الكفاح المسلح والوصول إلى إستقلال البلاد[4].

لقد أخرج مؤتمر الصومام الأداء الثوري من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي، وألغى ميزة الاستقلال الذاتي، التي كانت تتمتع بها المناطق التاريخية الخمسة وقيادة الوفد الخارجي، وذلك بإخضاع كل الأطراف إلى قيادة وطنية مركزية[5].

---

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 67.

[2] عبد الله منقلاتي، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 126.

[3] مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 227.

[4] عبد الله مقلاتي، المرجع نفسه، ص 126.

[5] عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية (1954-1962)** ، (د . ط)، (دار العلم والمعرفة)،(الجزائر)، (2013)، ص 156.

وينظر إلى المؤتمر على أنه احدى الحلقات الهامة في تاريخ الثورة التحريرية، كونه عمل على تقديم المساري السياسية والعسكرية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى تقويم نشاط الوفد، وتشكيل قيادة سياسية تتكفل بالتسيير[1].

مما لاشك فيه أن مؤتمر الصومام حدث تاريخي عظيم، فقد كانت الوضعية تتسم بعدم التنسيق، ولم تكن هناك قيادة موحدة، ولا برنامج موحد لبلوغ الأهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر[2]، وبالنظر إلى الظروف الصعبة التي كانت تجري فيها الحرب التحريرية، فقد كان لمؤتمر الصومام برنامج سياسي معدا بكيفية أعطت صورة تنافسية، ومنسجمة لجبهة التحرير الوطني، كما تم فيه تحديد التام لأهداف السياسية والعسكرية المذكورة في إعلان الفاتح من نوفمبر **1954**[3]، أخرج بذلك الثورة الجزائرية من الارتباك في القيادة والاضطراب إلى عهد نظام واستقرار، ووحدة وتحديد مسؤولية، كما نجحت الثورة الجزائرية بذلك المؤتمر الصغير في حجمه، العظيم بأعماله ن فمنذ تلك الساعة خضع الجميع لسلطة مركزية وتغيرت صفة الثورة وطريقة عملها، وأصبحت لها قيادة سياسية عسكرية واحدة[4]، وضمن لها السير المنتظم في إطار القيادة الجماعية داخل الجزائر وخارجها، وبفضله تخطت الثورة الصعوبات والعراقيل، واستطاعت أن تتغلب عليها رغم كثرتها وخطورتها، سواء فيما يتصل بالعدو أو المتناقضات التي كانت داخل الثورة نفسها[5].

---

[1] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 293.241.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 105.

[3] سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، (د. ط)، (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية)، (الجزائر)،(2007) ، ص 29.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 332.

[5] يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية**، (ط1)، (شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (2004)، ص79.

درس المؤتمر مختلف القضايا المعروضة عليه، وناقشها وخرج بجملة من القرارات المهمة، والتي تناولت مختلف الجوانب التنظيمية والعسكرية والسياسية[1]، تمثلت في التنظيم الاقليمي وذلك من خلال تقسيم البلاد إلى ست ولايات، وتقسيم الولاية إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والناحية إلى قسمات، أما فيما يخص القرارات العسكرية تناولت التوحيد العسكري والرتب العسكرية والرواتب، والمنح العائلية بالإضافة إلى القرارات السياسية من أهمها: إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كالهيئة الوحيدة التي لها الحق في وضع السياسات العامة للثورة مشكلة من أربع وثلاثين عضو من كل القطر الجزائري، انتخب على رأسها عبان رمضان، كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي، وانضم إليها بعد ذلك بن خدة وسعد دحلب، إضافة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، وهي سلطة تنفيذية مشكلة من خمسة أعضاء مهمتها الاشراف على شؤون الكفاح المسلح[2].

نستخلص من هذه القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام، الذي ابتدأت أشغاله **يوم الثلاثاء 20 أوت وانتهت يوم 05 سبتمبر 1956** أن الثورة الجزائرية قد انتقلت من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية، من مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام[3]، وبهذا دخلت الثورة بعد مؤتمر الصومام، مرحلة جديدة في الكفاح ضد الاستعمار تمثلت في توحيد الادارة وتنظيمها ووضع استراتيجية جديدة للثورة[4].

---

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 67.

[2] محمد شطيبي، **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية (1954-1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 48.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص397.

[4] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 152.

وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تقوم بعملية القرصنة الجوية كرد فعل لتشتت صفوف جبهة التحرير، وذلك في 22 أكتوبر 1956، أرغمت ظلالها الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة، وألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين كانوا متجهين لحضور لمؤتمر سياسي بتونس، حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن[1]، وهكذا ظنت فرنسا أن نجاحها في عملية القرصنة، سيمهد لها السبيل لإخماد جذور الثورة[2]، كما أذاعت غير أن أملها قد خاب لأن الثورة حسبت لذلك حسابا قبل وقوعه، باتخاذها لمبدأ الادارة الجماعية، كما أن جبهة التحرير الوطني لم تستسلم وقامت بعدة نشاطات دبلوماسية مع الأقطار العربية، وكذلك مع الدول المؤيدة للقضية الجزائرية للضغط على فرنسا والتنديد بعملية القرصنة[3].

[1] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 160.

[2] بسام لعسيلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، (د .ط)، (دار النفائس)، (لبنان)،(د .س . ن)، ص 118.

[3] محمد لحسن زغيدي، المرجع نفسه، ص161.

فانطلق أعضاء الوفد في مسعى دبلوماسي قوي وتونس وليبيا لكسب دعمهما وتأييدهما للثورة الجزائرية وعلى الخصوص السماح بتمرير الأسلحة عبر أراضيهم.

كما توالت اجتماعات الوفد كلما دعت الضرورة إلى ذلك حيث درست عدة قضايا واتخذت بشأنها القرارات المناسبة إلى غاية **أكتوبر 1956** ومن أبرزها:

- التعاون مع المعتمرين حول إصلاح مطارات ليبية وضمت تحت تصرف الوفد لإرسال الأسلحة جو إلى الجزائر.
- القيام بجولة لمختلف البلاد العربية والاسلامية لأجل نشر الدعاية وجمع المال والسلاح.
- تكليف محمد يزيد بأن يمثل رسميا جبهة التحرير الوطني بالبلاد الأمريكية وأن يعمل ضمن هيئة الأمم المتحدة[1].
- دعم ممثل الجبهة بأمريكا حسين آيت أحمد بثلاثة ملايين فرنك.
- إرسال عمر دردور ليمثل الوفد في ليبيا وتيجاني هدام بالكويت، وأحمد بودا بالعراق بصفتهما مندوبين رسميين الجبهة.
- إرسال الأخضر الابراهيمي ومحمد بن يحي إلى جاكرتا بأندونسيا لتمثيل الجبهة.
- تكليف توفيق المدني بتجهيز نشرة أخبار يومية عن حوادث الثورة الجزائرية وتوزيعها على الصحف ووكلات الأنباء[2].

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 85.

[2] أحمد منغور، المرجع نفسه، ص 86.

لم تظهر فكرة جبهة التحرير الوطني كمفاوض محتل، إلا في **مطلع 1956**عندما أشار عبان رمضان في رسالة لخيضر أن الجبهة تطورت حتى أن الحكومة الفرنسية ذاتها أصبحت واعية بأنها المنظمة السياسية المقبولة دون سواها، وأن الجبهة هي الطرف الوحيد الذي يمكن أن يتحاور مع الفرنسين، وفي أكتوبر من نفس السنة، تحدثت جريدة المجاهد عن جبهة التحرير واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري والذي لا يكون التفاوض الجدي إلا معه[1].

عقد الوفد الخارجي عدة اجتماعات بعد حادثة الاختطاف، من بينها باجتماع الذي انعقد بالقاهرة يوم **08 مارس 1957** حضر رجال الوفد حيث تقرر في الاجتماع أن ينشأ ضمن هيئة الوفد، مكتب خاص لجبهة التحرير بالقاهرة تتكون من: أحمد توفيق المدني رئيسا للمكتب، أحمد فرانسيس كاتب التنسيق، العباس ابن الشيخ الحسين، وعبد الرحمان كيوان وحامد روابحية، أعضاء تابعين للمكتب، وقد تم تحديد مهمة المكتب وطريقة عمله على الصفة الآتية:

01. هذا المكتب مكلف بتنفيذ المهمات التي قررت لجنة التنسيق والتنفيذ قيامه بها.

02. العلاقات مع الحكومة المصرية حسب تعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ[2].

03. العلاقات مع الجامعة العربية.

04. الاتصالات مع السلك الدبلوماسي لمصر.

05- الاتصال مع الشخصيات والمنظمات المصرية والعربية.

06- مراقبة الصحف والصحافة والاذاعة وكل ما ينشر ونداع عن القضية الجزائرية.

---

[1] محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)**،(د. ط)، (دار القصبة)، (الجزائر)، (2007)، ص 283.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 115.

07- الدعاية وذلك بإصدار نشرة رسمية أسبوعية أو نصف شهرية تغطي أخبار الجزائر وتبين وجهة نظر الوفد الخارجي في كل المسائل التي تهمها.

08- إذاعة حديثة يومي باللغة العرب في صوت العرب وحديث آخر باللغة الفرنسية عن القضية الجزائرية.

09- نشر المقالات التي ترد عليه من المكتب المركزي للنشر في الصحف المحلية.

10- القيام بالأعمال الادارية والاجراء اللازم لأعضاء الوفد من إقامة، وتأشيرات...

11- يكون بالمكتب ملحق ثقافي مهمته لاهتمام بالطلبة الجزائريين الموجودين بمصر[1].

12- يوضع تحت تصرف هذا المكتب المعاونون الآتية أسماؤهم: **الأستاذ ابن يا أحمد، الحاج البوسعادي، السعدي عثمان** وغيرهم ممن يرى المكتب وجوب الاستعانة بهم لإنجاح مهمته.

وبهذا التنظيم الجديد ازداد أداء الوفد فاعلية من خلال الدعم الذي أصبح يقدمه له مكتب القاهرة، أصبح الوفد يؤدي دورا دبلوماسيا رائعا زاد من كسب التأييد الدولي للثورة من خلال البعثات التي قام بها أعضاؤه[2]، الأمر الذي جعل رئيس الوفد الخارجي للجبهة محمد الأمين الدباغين يشرح الموقف في مؤتمر تم عقده بتونس في **22 مارس 1957** غداة الاستعمار إلى الذكرى الأولى الاستقلال تونس بقوله: الاعتراف بالاستقلال لا يعني استسلام فرنسا" بالإضافة إلى قوله: " أن الاعتراف بالاستقلال يتبعه تشكيل حكومة مؤقتة تشرف على انتخاب مجلس تأسيس لكنه لم يوضح الطرف الذي يتفاوض مع الفرنسيين"[3].

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 87.

[2] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 87.

[3] محمد عباس، المصدر السابق، ص 281.284.

وعلى إثر انعقاد المجلس الوطني للثورة بالقاهرة يوم **20 أوت 1957** بعد خروج لجنة للتنسيق والتنفيذ إلى الخارج، تم تقييم عمل الوفد للفترة الممتدة ما بين **22 أكتوبر 1956** إلى **20 أوت 1957**، تقرر أن تتولى لجنة التنسيق والتنفيذ مهمة تمثيل الثورة في الخارج، بالإضافة إلى المهام الأخرى الموكلة لها، والاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الوقت الذي تراه مناسبا، وهكذا استلمت الهيئات المنبثقة عن مؤتمر الصومام مهمة الوفد الخارجي خاصة الحكومة المؤقتة التي تأسست في **1958**، وهو تطور منطقي للأحداث يندرج ضمن تفعيل دور المؤسسات التي تضمن نجاح الثورة[1].

المبحث الثاني: مهام الوفد الخارجي بعد مؤتمر الصومام.

كانت الثورة الجزائرية تخوض بالوقت نفسه معركة شاقة على الصعيد الخارجي، وهي معركة زادين تعقيدها انها كانت متعددة الأوجه فقد كان على جبهة التحرير الوطني أن تتولى مهمة التعريف بالقضية الجزائرية ومهمة الإعلام باستطاعتها العسكرية في الداخل ومهمة جمع المساعدات اللازمة من سلاح ومال ومن دعم سياسي[2].

01- على الصعيد العسكري:

بعد ابرام بروتوكول **20 مارس 1956** بين فرنسا وتونس الذي أصبحت تونس بموجبه دولة مستقلة يمكن القول أن تونس تحولت إلى قاعدة خلفية أساسية للثورة الجزائرية وذلك بحكم الجوار الجغرافي أولا وبحكم التواصل مع العمق العربي ثانيا، يقول المؤرخ الجزائري الدكتور

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 87-88.

[2] محمد لمبارك الميلي، **مواقف جزائرية**،(ط1) ، (المؤسسة للكتاب)، (الجزائر)، (1984)، ص 38.

يحي بوعزيز في مقاله نشرها سنة **1999** ما يلي: ومثلما كانت تونس الشقيقة في القرن الماضي قاعدة خلفية ملتهبة"[1].

غير أن هذا البروتوكول " أثر سلبا على عملية تهريب السلاح لأن الحدود التونسية كانت تمثل الطريق لعبور هذه الأسلحة فقامت لجنة التسليح بعقد اجتماع في **27 أفريل 1956** ضم كل من محمد خيضر، الأمين دباغين، فرحات عباس ، أحمد بوادا، توفيق المدني، وقد عملوا على ربط علاقات مع الحكومة التونسية برئاسة بورقيبة للسماح بتمرير السلاح إلى الجزائر عبر أراضيها، والعمل على استئجار سفينة من تركيا لنقل السلاح الذي وضعته سوريا تحت تصرف الثورة والسعي لدى مصطفى بن حليم رئيس حكومة ليبيا من أجل وضع مطار أو مطارين تحت تصرف اللجة من جهة الجنوب لتهريب السلاح[2].

وعليه انطلاقا من هذا الأساس فإن التنسيق التونسي الجزائري في هذه المرحلة أصبح نتيجة جزءا من هذه العملية الكبرى الخاضعة لتوجيهات القيادة العليا لجيش تحريرا لمغرب الغربي، وبالذات تتصاعد موجة المتطوعين التونسيين نحو الجزائر منذ **1956** وكانت بفتح عدة مكاتب للتطور أي التطوع والتجنيد في صفوف الثورة كذلك جمع الأموال والتبرعات المادية لقادة الثورة[3].

---

[1] عمار بن سلطان وآخرون، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، (سلسلة المشاريع الوطنية العربية)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص 39.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 136-168.

[3] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 32-40.

من جهة **ليبيا** فقد كان رد فعل الملك ادريس السنوسي ايجابي وداعم للثورة الجزائرية، حيث سافر **أحمد توفيق المدني** إلى ليبيا لمقابلة الملك ادريس لرفقة الأمين دباغين، إذا يذكر المدني أنه خلال إجتماعه مع الملك يوم **04 ديسمبر 1956**، حاول إقناعه مدى أهمية الطريق البري في تمرير الأسلحة ونجاح في إقناع الملك، وقد أكد أنه سيبذل بهذه في تمهيد الطريق لهم كما أخبرهم أن قضية الجزائر قضية ولا يتفانى كل عربي ومسلم في خدمتها[1]، تم الاتفاق بين الوفد الجزائري وقائد الجيش الليبي ابن حليم وقائد الطيران، على وضع مطار بلدة بتالوت ومطار آخر يقع جنوب فزان تحت سلطة الجبهة، كما وضعت طائرات من نوع داكوتا لتوصيل الأسلحة إلى نقطة الصحراء، الجزائر تعنيها السلطة الجزائرية[2].

كذلك توالت المساعدات من خلال التزويد بالأسلحة وصلت عبر متن اليخت انتصار، التابع للبحرية المصرية، وكانت تضم **150** بندقية انجليزية و **10** رشاشات برن، المهم أن تهريب الأسلحة كان يتم أساسا عبر الحدود الليبية، التونسية[3]. فإن عملية تهريب الأسلحة فقد بلغ أقصى شدته في الشهرين الآخرين من عام 1956[4].

---

[1] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 50.

[2] وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 78-79.

[3] عبد الواحد بوجابر، **الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة (الولاية الأولى التاريخية)**، (د .ط)،(د. س. ن)، ص 174-175.

[4] عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الجزائرية 1961**،(ج 1) ، (د. ط)، (المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال والتوزيع)، (الجزائر)،(د .س. ن)، ص 38.

وفي **04 أكتوبر 1956** وصلت شحنة والتي تحمل المعدات العسكرية على عدد من المناضلين الجزائريين المدربين على استعمال اللاسلكي، كما كانت باخرة أتوس هي سفينة كبيرة قام بشحنها جزائريون ومصرين بكميات كبيرة من السلاح والذخائر والمتفجرات بعضها من مصر وبعضها الآخر اشتراه الوفد من الخارج، وكانت شحنتها أكبر شحنة ستحظى بها الثورة الجزائرية لأن السفينة احتجزت يوم **16 أكتوبر 1956** ناحية وهران بعد اقلاعها يوم **04 أكتوبر** ليلا من ميناء الاسكندرية[1]، فهي بسبب خيانة النيبال[2] ولكن بن بلة يرجحها إلى المخابرات الأمريكية التي نشأت في ليبيا وكانت نتيجتها العدوان الثلاثي إلى مصر[3].

وبعد **مؤتمر الصومام** عين عبان رمضان مسؤول لجنة التنسيق والتنفيذ من الأمين دباغين رئيس الوفد الخارجي وهو المشرف على جبهة التحرير بتونس والتي تضم كل من عما بن عودة، بن مصطفى، وابراهيم مزهودي وأحمد محساس ومولود قايد، وأصبح أوعمران مكلفا بالفرع العسكري داخل الوفد الخارجي، حيث اتصل أوعمران **بعمارة بوقلاز** مقترحا عليه جعل سوق أهراس منطقة لتموين الثورة بالسلاح لكونها تقع على الحدود الشرقية مع تونس، ونظرا لحاجة الثورة الوقت إلى الأسلحة، فبعد اجتماع ونقاش تم الموافقة وتشكلت حينها ما أصبح يعرف بالقاعدة الشرقية بقيادة **عمارة بوقلاز** في **ديسمبر 1956**[4].

---

[1] وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 56.

[2] فتحي ذيب، المصدر السابق، ص 291.

[3] روبير ميل، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميل**، (تح): لعفيف لخضر ، (ط3) ، (دار الأدب)، (بيروت)، (1883)، ص 103-104.

[4] بوعلام بو حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**،(د. ط)، (دار النعمان للطباعة والنشر)، (الجزائر)، (2012)، ص 218.

فبعد أن غادر **أوعمران** الجزائر إلى تونس اهتم أساس بتدبير الأسلحة وشحنها إلى المجاهدين في الجزائر وآخر ينتقل إلى بلدان المشرق للحصول عليها[1]، وعين **عمار بن عودة** مساعد أو نائبا له في المنطقة الشرقية، وقد انتقل بن عودة بين تونس وليبيا والقاهرة، وكذلك أوروبا من أجل جلب السلاح، وأصبح لكل ولاية مكتب بتونس وكذلك للاهتمام بعبور الأسلحة لاسيما الولايات الحدودية، وقد اعتمد عمار بن عودة على مناضلين من ليبيا مثل سالم شليك والذي وضع شاحنته تحت تصرف الثورة لنقل السلاح من ليبيا إلى تونس، وعمل أوعمران الذي كان على رأس مصلحة التسليح والتموين العام لتوفير المؤونة والسلاح وإيصالها إلى المراكز المتواجدة على الحدود الجزائرية التونسية، وقد واصل هذه المهمة محمود الشريف الذي أصبح وزير التسليح والتموين العام بعد تشكيل الحكومة المؤقتة[2].

مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو آسيوية بالقاهرة:

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة **من 26 ديسمبر 1957** إلى الفاتح **جانفي 1958** عقب دراسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها **12**، وإصدار قرار بشأنها أوصت من خلاله بفتح المفاوضات على أساس الاستقلال الجزائري، وقد مانت الجزائر حاضرة في هذا المؤتمر الذي لقب بمؤتمر الحرية بصفتها عضوا كاملا بوفد يمثل جبهة التحرير الوطني الممثلة لشعب الجزائري، يتكون من **20** عضوا يترأسه الدكتور أمين دباغين[3]، جاء هذا المؤتمر تقريرا للتضامن الآفرو آسيوي الافريقي وتأييد المبادئ كان بحضور **46** دولة[4].

---

[1] عمر تابليت، **القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**، (ط1)، (دار الألمعية للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (2011)، ص 91.

[2] يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة**، المرجع السابق، ص 260.

[3] جريدة المجاهد، ع 15، بتاريخ 01-01-1958، ص 05.

[4] عمر بو ضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي**، المرجع السابق، ص 284.

هذا المؤتمر الذي تساءلت فيه الصحف الأجنبية عن معنى شعاره" التضامن الافريقي الآسيوي" وبما أن الجزائر شاركت لعضو مراقب في **باندونغ** إلى أقصى شرق القارة الافريقية، وعمل هذا المؤتمر على توحيد برامج العمل وتحقيق التقارب بين الشعوب التي لا تزال تواجه الاستعمار بصفة مباشرة أو غير مباشرة[1]، لقد كان إلزاما على وفد جبهة التحرير الوطني المشاركة في المؤتمرات يسعى إلى كسب تأييد حكومات وشعوب هذه البلدان، لأن فرنسا في حرب مع الجزائر تستفيد من المساعدة المستمرة التي تتلقاها من الجهات الأخرى[2].

وقد تميز هذا المؤتمر بنوع من الصراحة والعطف والمحبة وعبرت فيه الدول عن رغبتها الحقيقية في التحرر من كل طرق الاستعمار، وتقرر هذا المؤتمر أن يكون أول عمل في هذا الميدان هو مساعدة الجزائر بالمال والأدوية وكل ما يحتاجه الشعب الجزائري[3]، وقد ألقى ممثل الوفد الجزائري[4] خطابا في هذا المؤتمر تضمن ما يلي:

أن الشعب الجزائري سيكافح هذا الموت في سبيل الحرية ولن تساوم عن تضحياته، وهذا الشعب المكافح قد زاده مودة ومساعدة حلفائه الطبيعيين، كما بين الوفد الجزائري في خطابه أن الملايين من الجزائريين في حالة تتطلب الإسراع في تقديم المساعدة من طرف الدول الأفرو آسيوية لأن هذا الشعب زادت هجرته بسبب الفقر والمرض والإبادة من طرف الجيش الفرنسي[5]، أما عن توصيات المؤتمر فقد كانت ايجابية أهمها:

---

[1] مريم الصغير، **البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955-1962)**، (ط1)، (دار السبيل)، (الجزائر)، (2009)2009، ص 293.

[2] أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، المرجع السابق، ص 100.

[3] مريم الصغير، البعد الافريقي **للقضية الجزائرية (1955-1962)**، المرجع السابق، ص 294.

[4] **الوفد الجزائري** يتشكل من عشرين عضو برئاسة أمين دباغين، أنظر إلى: عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 284.

[5] مريم الصغير، المرجع نفسه، ص 295-296.

- إعادة إطلاق المعتقلين الخمسة وجميع الموقوفين بالسجون والمحتشدات الفرنسية.
- تكثيف مظاهر التأييد الكفاح الجزائري.
- التنديد بالحرب الاستعمارية المفروضة على الشعب الجزائري.
- عمل فرنسا على احترام حقوق الانسان واتفاقية جنيف[1].

ولعله من المهم أن مشاركة جبهة التحرير الوطني جنبا إلى جنب مع الوفود الأخرى، والذين هم في الغالب ممثلين لبلدانهم وهم أولى الأمر ويدافعون عن سياسة حكوماتهم يجد اعتزاما من الدول المشاركة بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري المكافح من أجل الحصول على الاستقلال الوطني[2].

مؤتمر بريوني جويلية 1956.

لقد استطاعت القضية الجزائرية احتلال صدارة الأحداث البارزة في المؤتمرات الدولية[3]، بفضل الدعم المتواصل لها من طرف الكتلة الأفرو آسيوية من خلال ظهور حركة التضامن الكبيرة الأفرو آسيوية كانت الدول العربية وراءها والتي ترجمت إلى جبهة مناهضة الاستعمار وعرفت بحركة عدم الانحياز، هذه الجبهة التي لم تتوقف عن دعم القضية الجزائرية وكل الشعوب المناضلة من أجل تحررها واستقلالها[4].

عقد هذا المؤتمر بيوغسلافيا، وقدمت خلاله جبهة التحرير الوطني إلى الرؤساء " جوزيف تيتو يوغسلافيا" ازنهاور" الهندو" جمال عبد الناصر "مصر"، مذكرة أعدت فيها على أهدافها

---

[1] عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي**، المرجع السابق، ص 285.

[2] أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، المرجع السابق، ص 102.

[3] عيسى لتيم، المرجع السابق، ص 51.

[4] مريم الصغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1958-1962)**، (د. ط)، (دار الحكمة للنشر)، (الجزائر)،(د. س. ن)، ص 349.

ومطالبها بإعادة السيادة للشعب الجزائري وأبدى كل من الرؤساء الثلاثة تعاطفهم مع القضية الجزائرية، ومؤيدين كل الجهود التي تهدف إلى إيجاد حل سلمي للقضية والخول في مفاوضات بين الجزائر وفرنسا[1].

وقالت جريدة المجاهد عن هذا المؤتمر" هذا الانتصار الذي احرزناه في **مؤتمر بريوني** يمثل تقدما في توسيع نطاق الاهتمام الدولي بحرب الجزائر، فهو يمكننا من ضبط الوسائل لإشعار العالم بجرائم فرنسا وفي حق الجزائر بأن يعيشوا أحرار مستقلين"، وقد أعطى هذا المؤتمر للقضية الجزائرية دعما دبلوماسيا على المستوى الدولي[2].

مؤتمر طنجة 30 مارس إلى 27 أفريل 1958:

لقد مثل مؤتمر طنجة المنعقد في **أفريل 1958** حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية، ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي[3]، فالدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة كان بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي، ففكرة عقد مؤتمر ثلاثي يجمع الأحزاب الثلاثة لم تكن وليدة عام **1958**، وإنما كانت قد راودت تونس والمغرب والجزائر منذ قمة أكتوبر **1956** والتي تشارك فيها جبهة التحرير الوطني، وبعد القرصنة الجوية الفرنسية فهذا الحادث لم يقض على الفكرة وإنما بقيت ليعاد إسم جبهة التحرير الوطني من جديد[4].

---

[1] صالح لميش، **مصدر ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 1988، ص 136.

[2] جريدة المجاهد، ع 2، 10-111956، ص 02.

[3] عبد الله منقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية**، (د. ط)، (دار السبيل للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (2009)، ص 204.

[4] معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي**،(د .ط)، (دار الحكمة والنشر)، (الجزائر)، (2010)، ص 126.

ويعد مؤتمر طنجة من أهم المؤتمرات الداعية للوحدة المغاربية، فبعد التداعيات والآثار التي انتجتها الحرب في الجزائر على دول الجوار عقب سلسلة من الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية، على أكثر من صعيد خلال سنوات ثلاثة الأولى إلى بداية **1958**، رأت الطبقة السياسية بالمغرب ممثلة في حزب الاستقلال، ومثيلتها في تونس ممثلة في الحزب الدستوري، ضرورة عقد مؤتمر مع جبهة التحرير الوطني، ودرس الأوضاع المستجدة على الساحة المغربية وتوحيد المواقف تجاه لاستعمار وبناء على ذلك جاءت فكرة مؤتمر طنجة[1].

ودرست خلال أربع أيام كاملة قضايا استعمال تحرير المغرب العربي وتوحيده، وقد وضع **مؤتمر طنجة** الحجر الأساسي للوحدة الفيدرالية بين أقطار شمال إفريقيا[2]، وقد ركز الخطاب الافتتاحي للرؤساء على حتمية التضامن مع الجزائر في كفاحها التحريري وشدد رئيس وفد جبهة التحرير الوطني على تحرير المغرب العربي وتحقيق وحدته السياسية[3].

[1] مريم الصغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 106.

[2] حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية**،(ج2)، (د. ط) ، (دار السبيل)، (الجزائر)، (2009)، ص 426.

[3] معمر العايب، المرجع السابق، ص 126.

افتتحت جلسات المؤتمر العلنية قصر المارشال على الساعة الخامسة والنصف مساءا، وقد ألقى ممثلو الوفد المشاركة خطب الافتتاح، لقد كانت مسألة التي تم طرحها قبل بداية المناقشة نقاط جدول الأعمال تتمثل في مدى الالتزام الوفد الثلاثة بتنفيذ القرارات، وبعد إلحاح جبهة التحرير الوطني على شركائها في المؤتمر، أما على المستوى قنوات الحزب أو على مستوى قنوات الحكومة، ولخص هذا النقاش رئيس المؤتمر بإعلانه على جميع القرارات[1].

برغم أن قرارات مؤتمر طنجة تعتبر أهم نقطة من النقاط الايجابية للمؤتمر، إلا أن فشل تطبيق هذه القرارات هو أول سلبيات المؤتمر هو أول إرادة الوحدة لم تكن حقيقة بل ملومة من الأساس لاعتقادها على المصالح المشتركة، المؤتمر الذي ارتبط بوحدة المغرب العربي لم تكن كما أراد له أن يكون الميلاد الرسمي، أو النواة الأساسية للوحدة بل يمكن اعتباره نهاية لمسار نضالي من أجل الوحدة الذي ابتدأ مع عدد من الشبان المغاربة[2].

- اضافة إلى تراجع إهتمام الحركات الوطنية المغاربية بالموضوع بسبب الصراعات الحادة.
- الخلافات الجزائرية المغربية بشأن مسألة الحدود.
- إختلاف الأنظمة السياسية والتوجهات الإيديولوجية.[3]

[1] مؤمن العمري، "**مؤتمر طنجة، 27-30 أفريل 1958**"، دراسة تاريخية وسياسية نقدية، مجلة العلوم *الإنسانية*، ع 23 ديسمبر 2009، ص 181.

[2] مؤمن العمري، المرجع نفسه، ص 223.

[3] صبيحة بخوش، "**وحدة المغرب العربي من منظور مؤتمر طنجة 1958**"، مجلة الباحث، ع8، 2014، ص 232.

- استفحال الخلافات بين الأطراف الثلاثة منذ جوان **1958** دخلت جبهة التحرير الوطني في خلافات حادة مع تونس.
- عدم وفاء تونس والمغرب بإلتزماتها إزاء مقترحات دعم الثورة[1].

مؤتمر أكرا من 12-15أفريل 1958:

عقد هذا المؤتمر أكرا عاصمة غانا في الفترة الممتدة من **15 إلى 22أفريل 1958** بحضور ثمانية دول[2]، وكان ذلك بمناسبة الذكرى الأولى لاستقلال غانا كان شعار المؤتمر افريقيا لافارقة ويجب أن يتحكم فيها أبنائها[3].

لقد كان من الطبيعي أن يعقد المؤتمر افريقيا على مستولى الحكومات، بعد ثلاث سنوات من **مؤتمر باندونغ**، وبعد بضعة أشهر من مؤتمر القاهرة وكانت القضية الجزائرية من بين أهم القضايا التي تضمنتها جدول أعمال المؤتمر، وأهم ما يجب ملاحظته من هذا المؤتمر هو أن الدول المشاركة فيه لم تتناول المشكل الجزائري في نطاقه الضيق المعهود أن النطاق الفرنسي الجزائري ولكن بوصفه مشكلا افريقيا أي أن الدول الإفريقية هبت للدفاع عن القضية الجزائرية واعتبروا الثورة الجزائرية ثورتهم[4].

---

[1] معمر العايب، المرجع السابق، ص 127.

[2] محمد بجاوي، محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)**، (ط2)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 168.

[3] مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية، المرجع السابق، 309.

[4] جريدة المجاهد، (ع 23)، بتاريخ 07 ماي 1958، ص 15.

وتم التقرير في المؤتمر ما يلي:

الكفاح المسلح: هو الوسيلة الوحيدة لنيل الاستقلال وتحطيم كل الأوضاع الاستعمارية لإقامة أوضاع جديدة يتم بنائها للشعب، لتجزئة الجزائر وضرورة الكفاح وربطها مع تجارب الكاميرون وكينيا إلى جانب الكفاح السياسي والنقابي في الأقطار الخاضعة لفرنسا وبريطانيا[1].

أما هذا القرار فقد خصصه للقضية الجزائرية حيث أبرز المشاركون في المؤتمر انزعاجهم باستمرار الحرب في الجزائر وحرمان فرنسا الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره وطالبو بإنهاء القتال وسحب قواتها والدخول في مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الوطني للوصول إلى التسوية نهائية عالمية[2]، حيث صدرت لائحة عن المؤتمر تؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتنظيم يوم خاص بالتضامن الافريقي مع الجزائر[3].

وبهذا التأييد تكون القضية الجزائرية قد كسبت وحققت نصرا على الصعيد الدبلوماسي والفضل يعود إلى حنكة الوفد الممثل في جبهة التحرير الوطني بإقناع الدول المشاركة في المؤتمر بأهمية القضية الجزائرية، الأمر الذي أدى بالمؤتمرين إلى تبني القضية وإصدار قرارات بنشأتها تعد في غاية الأهمية[4].

---

[1] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 101.

[2] مريم الصغير، **البعد الإفريقي للقضية الجزائرية**، المرجع السابق، 309.

[3] عبد الله منقلاتي، **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية (1954-1962)**،(ج2)،المرجع السابق، ص 239.

[4] جريدة المجاهد، ع 23، المصدر السابق، ص 15.

مؤتمر تونس(المهدية) من 17-20 جوان 1958:

تزامن انعقاد المؤتمر مع تولي ديغول الحكم عقب أحداث **13 ماي 1958** ظهوره على الساحة السياسية الفرنسية ولم يكن هذا عائقا في طريق الزعماء المغاربة الممثلين في حزب الدستور التونسي، الاستقلال المغربي، جبهة التحرير الوطني[1].

وتمحور جدول أعمال الندوة ما يلي:

- تطبيق نتائج وقرارات مؤتمر طنجة.
- دعم الثورة الجزائرية.
- إجلاء قوات الإستعمار الفرنسي من منطقة المغرب العربي.
- إدانة سياسية للجنرال شارل ديغول العسكرية في الجزائر.
- توحيد الجهود في الهيئة الدولية من أجل النظر للقضية الجزائرية[2].

وفي الأخير نشير إلى أنه بالرغم من كل هذا فإن ما يجب ملاحظته ممثلي جبهة التحرير الوطني في هذه المؤتمرات بضعة أعضاء فاعلين جنب إلى جنب مع ممثلين عن البلدان المشاركة واللذين هم في الغالب من أولى الأمر في بلادهم، ويستوحون سياستهم عن سياسة حكومتهم بعد اعترافهم بها كشعب أو أمة[3].

---

[1] يتكون الوفد الجزائري من: فرحات عباس، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بو صوف، أحمد فرنسيس، أحمد بو منجل، آيت حسين، مولود قايد، أنظر إلى: المجاهد، (ع 26)، بتاريخ 02-07-1958، المصدر السابق، ص 08.

[2] جريدة المجاهد، (ع 12)، 26-07-1958، ص 08.

[3] محمد بجاوي، المصدر السابق، ص 199.

تدويل القضية الجزائرية في الدورة 12 و13 للأمم المتحدة:

الدورة الثانية عشر 1957:

عرضت القضية باللجنة الأولى وتقدمت سبعة عشر دولة آسيوية وإفريقية بمشروع من **خمسة ديسمبر 1957**برقم 194[1]، بطلب إدراج القضية الجزائرية في الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة، وفكرت الدول الأفروآسيوية في طلب عدم وجود أي رغبة لدى الطرف الفرنسي لتطبيق الامم المتحدة السابق بخصوص الجزائر، وبناءا على هذا الطلب شرعت اللجنة السياسية في بحث القضية الجزائرية في **28 نوفمبر 1957** وقدم خلالها مشروعان: **الأول** كان من طرف **17 دولة إفريقية آسيوية** نص على أن تعترف الأمم المتحدة بمبدأ حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري وندعو إلى المفاوضات للوصول إلى حل نهائي والثاني فقد تقدمت به سبع دول ونص أن الجمعية العامة تعود عن المها في إمكان الوصول إلى حل سلمي وديموقراطي عادل[2].

واقترحت على النرويج وايرلندا إدخال تعديلين على مشروع الدول الآفرو آسيوية ويستهدف من التعديل الأول حذف الفقرة المتعلقة بالاعتراف بتقرير المصير للشعب الجزائري، واستبدالها بفقرة بأن تقرر مستقبله بالطريق الديموقراطي، لكنه قوبل بالرفض حيث عملت الدبلوماسية الفرنسية بنشاط كبير في الفترة الممتدة ما بين فيفري ونهاية جويلية **1957**، هذه الدعاية الفرنسية نشطت في هذا الاتجاه بالنرويج أكثر من غيرها في بلدان المنطقة لأن هذا البلد عضو في حلف الشمال الأطلسي[3].

[1] أنظر الملحق: عبد المالك بن عودة، **قضية الأمم المتحدة**، المرجع السابق، ص 14-15.

[2] عيسى لتيم، المرجع السابق، ص 604.

[3] عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي**، المرجع السابق، ص 191.

في الأخير عبرت الجمعية عن رغبتها في الحل من خلال المحادثات التمهيدية وقد توج هذا الطرح للقضية الجزائرية بعد أن ناقشتها الجمعية العامة، وبالإشارة إلى قرارها في 1957، تعبر مرة أخرى عن اهتمامها بالحالة في الجزائر، عملت بالعرض المقدم من قبل ملك المغرب الأقصى والرئيس التونسي لوساطتها وبذل مساعيها الحميدة لحل المشكلة، وتعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال، بأن تبدأ المحادثات باستخدام وسائل أخرى لهدف الوصول إلى حل يتفق مع أهداف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقد صادفت الجمعية بالإجماع عن هذا المشروع يوم **10 ديسمبر 1957**[1].

الدورة الثالثة عشر:

وأمام هذه التطورات على الساحة الداخلية والدولية، عادت القضية الجزائرية مرة أخرى إلى الظهور في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة حيث تولت 24 دولة إفريقية-آسيوية تقديم طلب التسجيل في 16 جويلية 1958، وأرفقت هذا الطلب مذكرة نصت على أن الحرب ضلت مستمرة في الجزائر بلا هوادة متسببة في زيادة الآم، والخسائر في الأرواح البشرية وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، إن هناك علامات تثير القلق في الأشهر الأخيرة، تدل على أن الوضعية ازدادت خطورة لأن الحوادث قد إجتازت حدود الجزائر[2].

[1] عبد المالك بن عودة، المرجع السابق، ص 16.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص 293.

وفي **13 ديسمبر** تقدمت بتعديلين للمشروع يقضيان بحذف الإشارة إلى حق الاستقلال واستبدالها بعبارة حقهم في تقرير المصير وحذف الفقرة الخاصة بالحكومة الجمهوري الجزائرية واستبدالها بعبارة أن قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون في التفاوض، وقد عارض الكتلة الآفرو آسيوية التقدير بشدة واصرت هاتين عليها، ومن ورائها الأول التي دعتها إلى ذلك، فقدم التعديل الأول للتصويت ورفض أغلبية 48 صوتا ضد 13 وامتناع **19** من التصويت، وكذلك هذه النتيجة سبب في امتناع هاتين عن تقديم التعديل الثاني للتصويت، وبعد ذلك قدم المشروع الأساسي دون تعديل للتصويت فوافق عليه **32 صوت ورفضه 18** وامتنع من التصويت **30 مندوبا**[1].

وقد أوصلت اللجنة السياسية بتقديم هذا المشروع إلى الجمعية العامة، فعرض عليها واقترح مندوب الملايو تعديلا، يقص بحذف الفقرة الخاصة بذكر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حتى يمكنه أن يصوت لصالح القرار بدلا من الامتناع عن التصويت كما فعلت اللجنة السياسية فأزره عند الوفود وقد تم حذف تلك الفقرة، وعرض المشروع بعد ذلك كما هو وصوت لصالحه إلى جانب الدول السابقة، كل من الملايو واليونان وايرلندا، وأمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بدلا عن الرفض عكس ما سبق في المرة الأولى بقيت القضية الجزائرية كما هي دون حل، ولكن حصل تطورا كبيرا في اتجاه كثير من الوفود وأصبحت تتفهم المشكلة وتختطف عليها وصار الأمل كبيرا في أن تحصل على نجاح كبير في الدورة القادمة[2].

[1] عيسى لتيم، المرجع السابق، ص 630.

[2] عيسى لتيم، المرجع نفسه، ص 631.

الفصل الثالث: القيادة الخارجية للثورة من الحكومة المؤقتة إلى الإستقلال 1958-1962.

المبحث الأول: النشاط الدبلوماسي للقيادة الخارجية من 1958.1960.

المبحث الثاني: نشاط القيادة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة 1960-1962.

الفصل الثالث: القيادة الخارجية للثورة عن الحكومة المؤقتة إلى الاستقلال:

المبحث الأول: النشاط الدبلوماسي للقيادة الخارجية من 1958-1960.

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر **1954** أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصلحة سواء السياسية منها أو العسكرية، أن على المستوى الداخلي أو الخارجي كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها، وتعتبر تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية أحد أبرز هذه الأحداث حيث يمكن اعتبار هذا الحدث حصيلة للظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، ووفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

لقد كانت فكرة إنشاء حكومة موجودة منذ سنة **1957** وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني حولت لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية انشائها، عندما تتوفر الشروط اللازمة وذلك في اجتماع المنعقد بالقاهرة من **20 أوت 1957**[2]، وبعد تفويض من جبهة التحرير الوطني من المجلس الوطني للثورة دخلت في مشاورات ورأت ضرورة التعجيل في تنفيذ مشروع الحكومة المؤقتة لمواجهة مختلف المشاكل والصعوبات[3].

---

[1] وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص 88.

[2] صالح بلحاج، **أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة**، (دار قرطبة للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (ط1) ، (2006)، ص 281.

[3] صالح بلحاج، **جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من (1956-1965)**، (نشر بن مرابط)،(2014)، ص 35.

وقد قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ تقارير مشجعة على فكرة انشاء حكومة مؤقتة منها، تقرير كريم بلقاسم المؤرخ في **05 ماي 1958** الذي أرسله **عمر أوعمران** الذي أشار فيه إلى ضرورة تغير مواجهة العدو، ذلك في إذا كانت ثورتنا فاجأت فرنسا في البداية وزعزعت عدتها السياسية والعسكرية، فالعدو قد تدارك نفسه عندما رآنا نراوح مكاننا" كما ذكر بن طوبال في تقريره على تدهور ظروف المقاتلين، وكذلك انزال الولاية بالداخل[1].

عن القيادة الخارجية بإقامة الفرنسيين للأسلاك الشائكة والمسمى بخط شارل وموريس وصعوبة إدخال الأسلحة[2]، كما أكد مؤتمر طنجة الذي جمع كل من حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني من **27 إلى 30 أفريل** 1957، والذي دعي بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية إلى إقامة حكومة مؤقتة[3].

وفي **09 سبتمبر** أخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرار تحولها إلى حكومة وتكفل مصري بإعلام فتحي الديب وتقرر ذهاب كريم بلقاسم والشريف محمود إلى تونس لإعلام الرئيس بورقيبة، وأما فيما يتعلق بتوزيع الوزارات فقد كلف مصري للقيام باستشارات فردية لكل عضو من أعضاء لجنة التنسيق، والتنفيذ وفي هذا التوجه اقترح فرحات عباس أن تمثل في الحكومة التشكيلات الأربع الموجودة في جبهة التحرير، وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل وحركة انتصار الحريات الديموقراطية، الاتجاه الديموقراطي للبيان الجزائري والعلماء، وإما لرئاسة الحكومة فأقترح أن تعود إما لصالح كريم بلقاسم باعتباره أحد التاريخيين أو تعود إلى الدكتور الأمين الدباغين على اعتباره أنه كان رئيس الوفد الخارجي[4].

---

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص 185.

[2] فتحي الديب، المصدر السابق، ص 388.

[3] لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 190.

[4] Ferhat ABBAS. L atopsie. Guerre. Edition garmerfreres paris. 1980.p 244.

وبعد ثلاث أيام من النقاشات توجهت الأنظار نحو عبد الحميد المصري الذي يحمل الورقة التي تضم أعضاء أول حكومة جزائرية، فأعلنت رسميا عن حل لجنة التنفيذ والتنفيذ وتشكيل حكومة[1] مؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958، وقد قرأ فرحات عباس نص الإعلان أمام ما يقارب مئة صحفي وأهم ما جاء فيه، أن لجنة التنسيق والتنفيذ وبالتفويض من المجلس الوطني للثورة بقرار **07 أوت 1957** قررت تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أن هذه الأخيرة سوف تتولى المهمة التنفيذية لدولة الجزائرية لغاية تحرير الأراضي الوطنية[2].

وهكذا تم الإعلان عنها رسميا يوم الجمعة **19 سبتمبر 1958** على الساعة الواحدة بعد الظهر وأسندت رئاستها إلى **فرحات عباس**[3].

وبعد تشكيل هذه الحكومة التي كانت منذ يديتها تعاني من عدة مشاكل اختلفت وتعدت لعل أبرزها كان نوايا بعض الأعضاء بتنصيب أشخاص معينين ليس على المستوى رئاسة الحكومة فحسب، بل كنواب لرئيس الوزراء وكوزراء أيضا، فإن اعتراض أغلبية أعضاء لجنة التنسيق وتنفيذ على تعين أولئك الأشخاص ورفضهم الانصياغ لمطالب الأغلبية، جعل

---

[1] أنظر الملحق بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، (تر): ألحسن زغدار،(د .ط)، (ديوان المطبوعات الجامعية)، (الجزائر)، (د. س . ن)، ص 52.

[2] محمد بجاري، المصدر السابق، ص 120.

[3] فرحات عباس، ناضل في صفوف جبهة انتصار الحريات الديموقراطيات منذ سن السادس عشر، انظم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1955، توجه إلى تونس 1959 للمشاركة في اجتماع العقداء، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة ثم سفيرا للجزائر في القاهرة ، ثم في سوريا 1962، ولبنان 1965، كما كان عضو في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، أنظر إلى Mohamed1961 Harbi.op.oit.p409.

هؤلاء يتكلون ويتآمرون للقيام بالتمرد على الحكومة المؤقتة المعارضة للحكومة المؤقتة، قد أصبحت تشكل تيارا شديد الخطورة، بل ويهدد كيان الثورة الجزائرية[1].

في هذا السياق يذهب **العقيد علي كافي**[2] قائد الولاية الثالثة شمال القسنطيني الذي يعتبر من أكبر المعارضين لقرار التأسيس حيث يقول" رغم أن المآخذ فإن التشكيلة اعبر حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية، وانتقاما ساطعا من بطخة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس وفرحة، إذ للمرة الأولى منذ **1830**تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبناءه[3].

غير أن الشيء الذي سيزيد الموقف خطورة والوضع تأزم في عام **1958** بتونس هو محاولة انقلاب عسكري ما يعرف المؤامرة لعمري محمد التي تعد محاولة انقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى –الأوراس– نمامشة والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل القضاء على سلالة **كريم بلقاسم ومحمود شريف**[4].

كذلك أزمة العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة والتي تعبر عن طبيعة العلاقة السائدة بين الحكومة المؤقتة وقائد الثورة في الداخل، وأزمة **لأمين دباغين** كونها أزمة داخل حكومة

---

[1]: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 399.

[2] **علي كافي**، ولد **سنة 1928**، شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية، عين قائد منطقة ثم خلف ابن طوبال على رأس الولاية الثانية، شارك في اجتماع العقداء العشر نهاية 1959، عين في سبتمبر 1961، ممثلا لجبهة التحرير الوطني في القاهرة وفي الجامعة العربية بعد الاستقلال، أنظر إلى: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، (ط1)، (الجزائر)، ص 435.436.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص 225.

[4] **محمود شريف**، ولد **سنة 1912**، انخرط في صفوف حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، عين قائد للولاية الأولى، ثم السادسة سنة 1956، كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وكلف بوزارة التسليح والتموين في أول تشكيل للحكومة المؤقتة (1958–1960)، أنظر إلى آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، (دار الملا للنشر والتوزيع)، (الجزائر)، (2008)، ص 131.

المؤقتة نفسها، وستسمح لنا بمعرفة مدى تكامل وتجانس الطاقم الحكومي الذي أعلن عنه في **19 سبتمبر 1958**، والذي كان معارضا لتعيين فرحات عباس وزاد الخلاف خاصة بعد وفاة زميله علاوة عميرة في **جانفي 1959**[1].

أيضا تذهب من جهة أخرى إلى اتهامات العقيد الهواري بومدين بالتقصير في إمداد الناحية الغربية بالسلاح والمؤونة، وأمام هذا الوضع الخطير أصبح يواجه الثورة إضطر رئيس الحكومة المؤقتة إلى التنازل، لكن اشترط أن تسند مسؤوليته إمعان النظر في الأزمة الحكومية إلى عشر عقداء، توصيل العقداء العشرة بعد أكثر من **100 يوم** من المناقشات والمساومات والدسائس إلى عدة قرارات من ذلك توصلوا في النهاية إلى تعيين مجلس وطني جديد، وتوجيهه الدعوات لعقد الدورة الثالثة التي قرأ أن تكون في طرابلس ابتدأ من منتصف شهر ديسمبر لعام **1959**، وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة[2]، وكان من مقررات هذا الاجتماع ما يلي:

- ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة.
- تحديد برنامج عمل آفاق المستقبل.
- ضرورة الحذر عن سياسة ديغول، خاصة الخطاب الذي ألقاه في **1958**، وكان يهدف إلى زعزعة الثقة في نفوس المجاهدين.
- أيضا ضرورة إيجاد حل لتحصين الخطوط المكهربة، على الحدود.

نقل العمل المسلح إلى الخارج وإعادة جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر.

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 493.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 188.

وكان الهدف من هذه المقررات وضع حد لإنزلاقات التي كانت الثورة تتعرض لها داخليا، وذلك عن طريق إعادتها إلى مسارها الصحيح[1].

وهكذا تم تعيين مجلس وطني جديد، وكان اجتماع العقداء بمثابة لجنة تحضيرية لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة إذا بالانقصاء منه، افتتحت أشغال هذا الأخير، وقد امتدت فترته من **16 ديسمبر 1959إلى جانفي 1960** حيث كان في طرابلس بليبيا، وتم التطرق لعدة قضايا خاصة متعلقة بالحكومة المؤقتة ونشاطها والوضعية العسكرية، وبعد نقاش خرج المجلس بعدة قرارات منها:

عين فرحات عباس رئاسة من جديد، تعيين كريم بلقاسم نائبا للرئيس ووزيرا للخارجية، وبوصوف وزير للتسليح والمخابرات والمواصلات العامة، وبن طوبال وزيرا للداخلية[2]، كما توالت الحكومة المؤقتة تعيين هيئة أركان العامة التي تضم هواري بومدين كقائد لأركان وأحمد قائد علي منجلي مساعدين له[3]، وبخصوص ابقاء على فرحات عباس، فاقر المجلس تعيين فرحات عباس لأن الحكومة مقبلة على إجراء محادثات مع حكومة ديغول[4].

---

[1] محمد الشبوب، **اجتماع العقداء العشر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2009، ص 61-62.

[2] سهام ميلودي، **علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير لنيل في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، (2011)، ص 34.

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 53.

[4] SAAD DAHLAB. POUR L INDEPENDONNES DE L ALGEREI. MISSION ACCONPLIE. EDITION DAHLEB. ALGER. 2001.P 125.

نجد تأسيس الحكومة المؤقتة تمكنت من الحصول على الدعم متعدد الأشكال من الدول العربية، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي في إطار جامعة الدول العربية، هذا ما مكنها من توسيع عملها سواء على الصعيد العسكري أو في المجال الدبلوماسي[1].

بالنسبة للنشاط الحكومة المؤقتة في المجال العسكري فبعد تأسيس الحكومة المؤقتة الثانية تم انشاء وزارات عينت تشكيلتها[2].

وأنشأت وزارتها مصلحة التسليح والعتاد وكذلك مصلحة التموين العام والذي يتشكل من هيكلين الادارة والمالية مكلفة بجمع المال والمقبوضات التي تتم بواسطة صكوك تودع لدى المكتب، كانت مهمتها تزويد جيش التحرير بمختلف التجهيزات والأسلحة إضافة إلى انشاء ورشات لإصلاح السيارات المتعلقة في نقل الأسلحة بمختلف أنواعها[3]، فيما بعد قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع في **ديسمبر 1959**، دمج وزارتين هما وزارة التسليح والتموين العام ووزارة المواصلات العامة والاتصال، وأسندت القيادة إلى العقيد عبد الحفيظ بوصوف، وتأسيس قيادة الأركان العامة، على رأسها العقيد بومدين، وتم تسليم المهام يوم **22 جانفي 1960**، وأصبح من البديهي إذا كان هذين الكيانين الذين تعتبر مهمتها استراتيجية يستنتج عن جمعهما فعالية اعترى من مجال الإمداد من جهة أخرى[4].

بعد نشاط الحكومة المؤقتة في المجال العسكري كان للمجال الدبلوماسي النشاط الأكبر بالنسبة لها، وذلك من خلال تكثيف الاتصالات بعدة دول من أجل كسب التأييد والاعتراف

---

[1] عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، (2011)، ص 102.

[2] وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 56.

[3] محمد قنطاري، **الثورة الجزائرية والقواعد الخلفية بالجهة الغربية والعلاقة المغربية إبان ثورة التحرير**، (د. ط)، (وزارة الثقافة)، (الجزائر)، (1993)، ص 62.

[4] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 60- 207.

لها بحقها في الاستقلال ومن بين هذه الاتصالات زيارة فرحات عباس السعودية رفقة بعض الوزراء الجزائريين[1].

كذلك تمكن الحكومة المؤقتة من الحصول على دعم متعدد من العديد من الدول العربية، خاصة من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) العراق وليبيا وتونس والمغرب الأقصى وهو ما سيمكننا من توسيع مجال تعاملها الدبلوماسي ليشمل تكتلات أخرى مثل دول المعسكر الاشتراكي والدول الحديثة الاستقلال، ومن ثمة الحصول على تضامن دولي واضح سنعمل الحكومة المؤقتة الثانية بالخصوص على توسيعة انشاء مكتب خارجية جديدة ليشمل القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، أمريكا[2].

كما زادت الحكومة المؤقتة نشاطاتها دوليا من خلال المشاركة في المؤتمر الأفرو آسيوية والدولية، وذلك ابتداء بمؤتمر أكرا الثاني (غانا) والذي بدأ من 08إلى 12 ديسمبر شاركت فيه الحكومة المؤقتة لوفد رسمي، تلقت فيه القضية الجزائرية الدعم الافريقي[3].

أيضا شاركت في مؤتمر مزوفيا(ليبيريا) الذي انعقد من **04 إلى 08 أوت 1959** بالعاصمة الليبيرية منروفيا، جمع الدول الإفريقية المستقلة وانظم وفد الحكومة المؤقتة كعضو رسمي حيث رفرف العلم الجزائري إلى جانب زيارة البلدان الإفريقية المستقلة التسع محققا انتصارا على الصعيد الدبلوماسي[4].

---

[1] جريدة المجاهد، (ع18) ، (ج1) ، 15 فيفري 1958، ص 04-08.

[2] عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية(1954-1962)**، المرجع السابق، ص 103.

[3] محمد ودوع، **مواقف المغرب العربي تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)**، (ج2) ،(د. ط) ، (وزارة الثقافة)، (الجزائر)،(د .س. ن)، ص 90.

[4] جريدة المجاهد، ع 48، 1959/08/10، ص 03.

أيضا المشاركة في **مؤتمر تونس** الذي انعقد من **25 إلى 31 جانفي 1960** شارك فيه فرحات عباس، أيضا حققت فيه الحكومة كبيرة[1].

إضافة إلى مؤتمرات أخرى شاركت فيها الحكومة المؤقتة، مثل **مؤتمر كوناكري 12 .15 افريل 1960**، ومؤتمر أديس أبابا (إثيوبيا) **14 جوان 1960**ومؤتمر الدار البيضاء **04-08 جانفي 1961**، ومؤتمر القاهرة الثاني 20-30 مارس 1961، هذه المؤتمرات زادت من التعريف بالقضية الجزائرية وأعطت الدعم الدولي لها، وجندت في صفوفها الدول الافريقية المعادية لإستعمار[2]، ويتجلى ذلك من خلال التحضير لمناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة في إطار عمل اللجان، تحضيرا للدورة الرابعة عشر 14 جوان 1959 حيث تولت 25 دولة إفريقية وآسيوية تسجيل القضية الجزائري بجدول أعمال الدورة الرابعة عشر بالذات مناقشة القضية في اللجنة الأولى وتقدمت **22 دولة** آسيوية بمشروع قرار في **03 ديسمبر 1959**، ويعترف القرار بحق تقرير الدخول في مفاوضات في أقرب وقت لوقف إطلاق النار وتقرير المصير واعتبار إلى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري في التفاوض[3].

أما في الدورة الخامسة عشر كانت في **22 سبتمبر 1960** عادت القضية الجزائرية للظهور مجددا للظهور في هذه الدورة بعد الطلب الذي تقدمت به **25 دولة** من الكتلة الأفرو آسيوية، وقد حرصت الحكومة المؤقتة على بدء المناقشات حول القضية الجزائرية على تذكير دول المجموعة الافريقية والآسيوية بالمسؤولية الدولية الملقاة على عاتقها في هذه الثورة، وهو ما أبرزه **فرحات عباس** في رسالته التي تعلقها الحكومة المؤقتة والشعب الجزائري

[1] جريدة المجاهد، ع61، 1960/02/08، ص 06.

[2] محمد ودوع، **مواقف المغرب الأقصى اتجاه الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 92-93.

[3] عبد المالك بن عودة، المرجع السابق، ص 19-20.

على موقف هذه الدول من القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، وأعرب عن أمله في أن تطبيق هذه الدول سيادتها وتؤدي رسالتها في العدالة والتضامن[1].

وقد تقدمت أربعة وعشرون دولة إفريقية آسيوية بمشروع قرار ينص على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير، وافقت عليه **27 دولة** ورفضتها **20 دولة** وأمسكت **28 دولة** عن التصويت، ولذلك أدخل عليه تعديل في الجمعية العامة فحذفت منه الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة[2]، أما الدورة السادسة عشر **1961** في هذا العام دخلت الجزائر مرحلة حاسمة خاصة بعد أن قابلت فرنسا بفضل ضغط الثورة عليها، الدخول في مفوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق تقرير المصير، وحصلت فعل لقاءات مولان ولكن ذلك لم يمنع من إثارة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة لأن لقاءات التفاوض الصادقة كانت مصحوبة بمساومات رخيسة من طرف فرنسا، وضغوط بقصد الخروج بالقضية إلى متاهات ومنفرجات لا تؤدي إلى أي حل شريف، وقد فضحت جبهة التحرير كل تلك الأساليب وكشفتها للرأي العام العالمي، وفق ذلك رفضت أن تساوم على مستقبل البلاد والشعب وأن تسير في طريق تصفية ثورته المباركة التي تقترب دوما من النصر المحقق[3].

أما أخيرا وهي الدورة الأخيرة بالنسبة للقضية الجزائرية بعد أن دعت فرنسا لمبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، حيث دخلت الجزائر الدورة وهي تحمل أوراق اعتمادها كدولة كاملة السيادة لتحتل مقعدها في هيئة الأمم المتحدة بفضل دعم الكتلة الآفرو

[1] جريدة المجاهد، (ع 76)، 05-09-1960، ص 08.

[2] عطاالله فشار، المرجع السابق، ص 123.

[3] عطاالله فشار، المرجع نفسه، ص 124.

آسيوية في المحافل الدولية، وبهذا الانتصار انضمت الجزائر للأمم المتحدة وأصبحت لها كامل العضوية[1].

المبحث الثاني: نشاط القيادة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة 1960-1962:

بدأت السلطات الفرنسية بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني، قبل أن تعترف فرنسا رسميا بالجبهة كطرف محارب، وتدخل معها في المفاوضات الرسمية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، أو كان هدف فرنسا من هذه الاتصالات هو محاولة للمساوة مع قادة الثورة، لقاف القتال لكن قادة الثورة كانوا في كل مرة يؤكدون على مواقف الثورة الثانية التي جددها بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، ويعود أول انتصال بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى شهر **أفريل 1956**، وتوالت هذه الاتصالات إلى **22 ديسمبر 1956** ببلغراد بين السيدين محمد خيضر والأمين دباغين عن جبهة التحرير الوطني، وبيير هربوت عن فرنسا، لكن هذه الاتصالات توقفت بعد شهر واحد من الاتصال الأخير بعد عملية القرصنة الجوية التي قامت بها السلطات الفرنسية المتمثلة في اختطاف طائرة الوفد الجزائري **22 أكتوبر 1956**، وقد قضى هذا الاختطاف على نجاح الاتصالات السرية[2].

ولم تكن لدى السلطات الفرنسية النية الصادقة في فتح باب المفاوضات مع قادة الثورة، لأن المشكلة بالنسبة لها مشكلة داخلية فرنسية[3].

---

[1] مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)**، المرجع السابق، ص 343.

[2] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 260-261.

[3] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 225.

لكن نضال الثوار الجزائريين والضغط الدولي أرغم الرئيس الفرنسي شارل ديغول بالاعتراف يوم **16 سبتمبر 1959** بمبدأ تقرير المصير[1].

وقد أعتبر خطابه في نفس اليوم دعوة جدية للتفاوض، لكن في الحقيقة كان هذا المشروع يعبر عن توجه جديد في السياسة الديغولية حيث اعتمد على مخطط تقسيم الجزائر وتخيير الجزائريين بين البقاء تحت الحكم الفرنسي أو تقسيم واستقلال بعض مناطق الشمال من الجنوب، وركز ديغول على ربح معركة المفاوضات والتي لم تأخذ مسارها الجدي والرسمي إلا في نهاية عام1960.[2]

ففي **14 من شهر جوان 1960** ألقى الجنرال ديغول خطابا دعا فيه قادة الثورة إلى القدوم إلى باريس، لقد قبلت الحكومة المؤقتة هذا الطلب وحددت بذلك مدينة مولان الفرنسية للقاء، دامت هذه المحادثات من **25 إلى 29 جوان 1960**، أرسلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مندوبين عنها هما: أحمد بو منجل وأحمد الصديق بن يحي، ومثل فرنسا كل من روجي موريس والجنرال **هوميردي كاسين**، تمثلت هذه المحادثات في أن فرنسا هي وحدها تقرر الحل ومع على الجزائريين إلا أن يقبلوا، وهذا ما رفضه ممثلو الحكومة الجزائرية[3].

وبهذا لم تتحقق هذه المحادثات أية نتيجة إيجابية لأن الوفد الفرنسي كان يسعى بالدرجة الأولى إلى التفاوض من أجل إطلاق النار فقط، كما أن وفد جبهة التحرير قد استاء من معاملة السلطات الفرنسية له، حيث فرضت عليه مسارا إعلاميا وحرمته من إجراء اتصالات

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 207.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 460.

[3] محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 263-264.

مع الخارج، ولم تسمح له بالزيارات والاتصالات بالصحافة، وبهذا انتهى هذا اللقاء الفرنسي الجزائري الأول من نوعه بإخفاق التام[1].

لكن الاتصال بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية لم ينقطع حيث تم لقاء آخر في **مدينة لوسارن** في **20 فيفري 1961**[2]، ومثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيدان أحمد بومنجل والطيب بولحروف، ومثل فرنسا **جورج بومبيدو** وهو **بيرلويس**، وكانت أكثر جدية من سابقاتها، وبعد عرض كل من **بومنجل وبومبيدو** لوجهات النظر الأساسية صرح هذا الأخير بأن: " الحكومة الفرنسية تسلم باستقلالها ما نسميه الجزائر المفيدة أي باستثناء الصحراء"، وقد اعترض السيد بومنجل بقوله: " الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها"[3].

وفي مطلع شهر **مارس 1961**يعود بومبيو ومعه مقترحات جديدة في تغيير طفيف في الموقف الفرنسي، إذ أن ديغول لأول مرة يدعو إلى إمكانية فتح مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، أما عن الصحراء فليس هناك تغيير في المبدأ، وقد فشلت هذه المحادثات بسبب تسلط وعناد الطرف الفرنسي[4].

حيث أن ديغول كان يريد الاحتفاظ بالسيادة الفرنسية على كامل الصحراء الجزائرية، مهما كلفه الثمن، حتى أن المفاوضات التي جرت بين السلطات الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في الفترة ما بين شهري **ماي وجويلية 1961**، كانت قضية الصحراء من الأساس وعندما لم تستطع رضخت للأمر الواقع وأبدت نيتها في وضع الموضوع محل

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 522.

[2] عمار ملاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، (د .ط)، (دار الهدى)، (الجزائر)، (2005)، ص 74.

[3] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 264.

[4] عمار ملاح، المرجع نفسه، ص75.

الخلاف للمناقشة، وعليه طرحت فكرة جعل الصحراء مياهها دولية مشتركة، غير أن الجبهة رفضت الخوض في أي طرح لا يراعي وحدة التراب الجزائري، بما فيه الصحراء[1].

إن تسارع الأحداث واتساع صدى الثورة الجزائرية خصوصا في الميدان الدبلوماسي، جعل من الجنرال ديغول يراهن على ايجاد طريق لتسوية القضية الجزائرية[2]، ففي **30 مارس 1961** نشر بلاغين رسميين في كل من باريس وتونس يعلنان على الشروع في الحادثات الجزائرية الفرنسية في **مدينة إيفيان**[3]، والتي كان من المترقب إجراءها في **07 أفريل 1961**، لكنها تأخرت نتيجة وضع فرنسا السياسي الذي ازداد تأزما، بالإضافة إلى رفض جبهة التحرير الوطني فكرة اشتراك أطراف أخرى في المفاوضات، وما تلاه من أحداث نتيجة الضغط الذي أظهره المستوطنون بمواقفهم المنادية بشعار " الجزائر فرنسية" وقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك بأن أسسوا منظمة إرهابية تمثلت في منظمة الجيش السويO.A.S[4] .

[1] لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 205.

[2] سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي للثورة الجزائرية (1960-1961)**،(د .ط)، (دار الحكمة للنشر)، (الجزائر)، (2010)، ص 194.

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 124.

[4] رابح لونيسي وآخرون، (ج2)، المرجع السابق، ص 43.

كما حاول أنصار الجزائر فرنسية من الجنرالات المتطرفين أمثال **صالان وبوهر وزيلر وشال** الإطاحة بالرئيس **ديغول** في **22 أفريل 1961**، مما عرض المفاوضات إلى التأهيل غاية 20 ماي 1961، بمدينة إيفيان أين التقى الوفد الجزائري المشكل من كريم بلقاسم، محمد الصديق بن يحي، أحمد فرنسيس، سعد دحلب، رضا مالك، أحمد منجل، ومن الطرف الفرنسي **لوي جوكس** و**كلود شاي وبرون ودولوس**، ورغم الجلسات المتكررة ما بين **20 ماي – 13 جوان 1961**، لم يحسم في القضايا الجوهرية إذ اصطدمت مرة أخرى بإصدار الطرف الفرنسي لمناقشة ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن بقية الملفات، والمساس بالوحدة الترابية للجزائر في الجنسية المزدوجة للجزائريين الفرنسيين، إلا أن الطرف الجزائري رفض المساومة على المبادئ الأساسية التي أقرها **بيان أول نوفمبر 1954**، الأمر الذي دفع بالسيد **لوي جوكس** رئيس الوفد الفرنسي من تعليق المفاوضات يوم **13 جوان 1961**[1]، وذلك بأمر من ديغول ومهما كان فغن جبهة التحرير الوطني في مفاوضات ايفيان تفادى تعليق المحادثات حول القضايا الثانوية بل ركز على القضايا الرئيسية، مما سبق تبين أن **مفاوضات إيفيان** وبرغم المناورات الفرنسية لأجل فصل الصحراء الجزائرية، فإنها كانت مفاوضات رسمية وجدية، كما أنها وضعت حدا للمحادثات السرية، ووضحت أكثر نقاط الخلاف ببين الوفدين، بالإضافة إلى أنها أبرزت حنكة الوفد الجزائري وأكدت شرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني[2].

[1] رابح لونيسي وآخرون، (ج2)، المرجع السابق، ص 43.

[2] سيد علي أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 210.

استأنفت المحادثات في لوغارين ما بين **20-28 جويلية 1961**[1]، وفي أثناء هذه الأحداث التي تمر بهها الثورة الجزائرية تم اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس الغرب، من **09** إلى **27 أوت 1961** لدراسة الوضع والخروج بقرارات حاسمة، وتم في هذا الاجتماع تغيير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وذلك لمجابهة الظرف التي تمر به الثورة، من خلال وضع استراتيجية جديدة لإفشال السياسة التي يخطها المستعمر لضرب الثورة[2].

وبذلك عين السيد **يوسف بن خدة**[3] خلفا **لفرحات عباس**، حيث طرأت على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عملية التغيير حيث لم يمس الأشخاص فقط وإنما امتداد إلى منهجية الاداء السياسي في هذه المرحلة التاريخية والحاسمة من عمر الثورة[4].

[1] رابح لونيس وآخرون،(ج2)، المرجع نفسه، ص 44.

[2] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 268.

[3] ولد في **1920**، ناضل في صفوف الحركة الطلابية، كما شارك بصفوف حزب الشعب الجزائري، في 1949 أصبح عضوا في اللجنة المركزية ح .إ. د ، عين بعد مؤتمر الصومام في لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957 عين رئيسا لبعثة ج ت و بلندن، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في حكومة فرحات عباس في 1958، وخلفه في 1961 في ثالث حكومة مؤقتة، وفي سنة 2003 انتقل بن خدة إلى جوار ربه، أنظر إلى: رابح لونيس، **تاريخ الجزائر المعاصر**، (ج 2)، ص 272.

[4] أحمد بشيري، المرجع السابق، ص 156.

استأنفت المباحثات الجزائرية الفرنسية من جديد في لوغران يوم **20-28 جويلية**، وفي هذه المرة تم إعداد جدول أعمال دقيق بناءا على طلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن الوفد الفرنسي لم يتراجع خطوة واحدة عن مواقفه السابقة، وربط مصير المفاوضات والمؤتمر بالصحراء، كما ربط مصير الصحراء بالمصالح الفرنسية، واعتبر أن الصحراء كانت لفرنسا، وهي بذلك تشكل قضية مستقلة بذاتها ورغم كل محاولات إلا أن الوفد الفرنسي لجأ آخر الأمر إلى محاولة أخيرة، فقد اقترح في محادثات لوغران أن تجميد قضية الصحراء إلا أن الوفد الجزائري رفض هذا الاقتراح، ذلك أن كل شيء يكمن أن يجمد إلا الصحراء[1].

وهو ما جعل **الجنرال ديغول** في **05 سبتمبر 1961**خلال ندوة صحفية عقدها يعترف بسيادة الجزائر على الصحراء، وهو ما حمل الحكومة المؤقتة على الإعلان عن نيتها في مواصلة المفاوضات يوم **24 أكتوبر 1961**، وأعلنت أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لوقف إطلاق النار فور تخلي عن فكرة حق تقرير المصير واعترافها باستقلال الجزائر، وتجددت اللقاءات التحضيرية أيام **28 – 29 أكتوبر 1961** في مدينة بال السويسرية حيث التقى سريا الوفد الجزائري المكون من محمد الصديق ابن يحي ورضا مالك، والوفد الفرنسي الكون من **برونو دولوس وكلود شاي**، وتركزت المحادثات حول السيادة الوطنية على الصحراء، والاستفتاء العام ليشمل سكان الصحراء، وأثار الوفد الفرنسي مسألة قضية ازدواجية الجنسية والمرحلة الانتقالية إلى آخره، وافترق الوفدان لغرض هذه القضايا على الحكومتين الجزائرية والفرنسية[2].

[1] بسام العسلي ومصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 156-157.

[2] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 134-135.

تم **لقاء بال الثاني** يوم **09 نوفمبر 1961**، حيث قدم الجزائري المكلف من طرف الحكومة المؤقتة تقرير المصادق عليه حول القضايا المطروحة في **الاجتماع الأول ببال** إلى الوفد الفرنسي، كما قدم هذا الأخير تقريره المصادق عليه من طرف الجنرال ديغول إلى الوفد الجزائري، وضمن هذه القضايا المدروسة الأقلية الأوروبية والتواجد العسكري والمرحلة الانتقالية والهيئة التنفيذية المؤقتة، ومنطقة الفرنك والصحراء، وتوقفت هذه المفاوضات السرية بسبب الإضراب عن الطعام الذي قام به الوزراء السجناء، **بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد، بوضياف محمد، بيطاط رابح، في 09-12 -1961**[1].

استأنفت المفاوضات **بمدينة ليروس** من **11 إلى 19 فيفري 1962** بين الوفدين الجزائري برئاسة **كريم بلقاسم، وبن طوبال، عبد الله دحلب، ومحمد بوزيح**، وبن يحي محمد الصديق، ورضا مالك، والصغير مصطفاوي، والوفد الفرنسي متكون **من روبيربرونو، وبرونودولاس**، والجنرال **دي كاماس**، وكلود شاي، وفي هذا اللقاء أعيدت قراءة النصوص المصاغة سابقا ونوقشت القضايا التي بقيت معلقة وتوصل الوفدان إلى إقناع بعضهم البعض، وتم اتفاق على جميع النصوص وافترق الوفدان على أساس أن يقدم كل وفد الوثيقة المتفق عليها كاملة إلى حكومته وكانت هذه المرحلة حاسمة في تاريخ المفاوضات[2].

[1] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 134-135.

[2] عمار ملاح، المصدر نفسه، ص 137.

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من **22 إلى 27 فيفري 1962**، لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها، حيث كان سعد دحلب هو المقرر، وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا لاجتماع بالاجماع[1].

بعد النتائج الايجابية لاجتماع طرابلس تم أخذ ميعاد رسمي للقاء سويسرا، وفي 07 مارس **1962** فتحت المفاوضات الجزائرية الفرنسية رسميا في ايفيان للمرة الثانية، عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نائب رئيسها كريم بلقاسم كرئيس على الوفد الجزائري، بالإضافة له كان هذا الوفد يضم كل من أحمد يزيد، بن طوبال، سعد دحلب، بن يحي محمد، بولحروف، رضا مالك، والعقيد عمار بن عودة، وكان الوفد الفرنسي مرؤوسا من طرف السيد **لوي جوكس**، بالإضافة إلى السيد **روبير بورو**، **وجان دوبرقلي**، **بيرنار تنركيو**[2].

الجنرال دوكاماص، رولاندبيكا، ودولوس، استؤنفت المحادثات على نفس وتيرة سابقاتها بروس، وتعين عليها أن تدوم حتى **18 مارس 1962**، ورغم أن كل المسائل قد نوقشت في روس إلا أنه تم التطرق في ذلك إلى أصغر وأدنى المسائل، وأخيرا في **18 مارس 1962** حوالي الساعة السادسة مساءا وبمقتضى هذا الاتفاق وقع الرئيسان جوكس وكريم بلقاسم على اتفاقيات ايفيان، وحدد وقف إطلاق النار **يوم 19 مارس 1962** في منتصف النهار[3].

[1] بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص37.

[2] وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص157.

[3] وهيبة سعيدي، المرجع نفسه، ص158.

كان لإعلان وقف إطلاق النار بداية للمرحلة الانتقالية، حيث تم الاتفاق على تنظيم استفتاء حددت المدة التي سيجري فيها التحضير من ثلاثة أشهر كحد أدنى، وستة أشهر كحد أقصى، وأوكلت هذه المهمة الأساسية إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة كون أن هذا الاستفتاء يعد المحطة الفاصلة بين مرحلة الجزائر المستعمرة ومرحلة الجزائر المستقلة، وعليه قامت الهيئة التنفيذية المؤقتة وهي الجهة المخولة قانونيا كما هو منصوص عليه في اتفاقيات ايفيان بتحديد تاريخ الاستفتاء، حدد بذلك يوم **01 جويلية 1962**، عرف مشاركة قياسية من طرف الجزائريين، **وفي 03 جويلية** أعلنت النتائج وكان عدد المصوتين بنعم حوالي 5975581 في المقابل كان عدد المصوتين ب لا 16534، وعقب إعلان النتائج الاستفتاء خرجت جموع الشعب الجزائري في كل ربوع الوطن محتفلين بهذا الانتصار الكبير[1]، وبذلك تم تحديد يوم **05 جويلية 1962** كموعد رسمي لإعلان الاستقلال، وهكذا بعد مضي 132 سنة من الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر، وبعد معركة شرسة دامت سبع سنوات، نالت الجزائر استقلالها[2].

[1] سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص51-50

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 209.

الخاتمة

خاتمة.

مثلت هذه الدراسة محاولة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من **1954-1962م**، وذلك بإبراز الدور الذي قامت به جبهة التحرير الوطني تجاه القضية الجزائرية، حيث سلطنا الضوء على الجانب الدبلوماسي ، ومن خلال فصول الدراسة خلصنا إلى جملة من الاستنتاجات:

تعتبر الدبلوماسية قلب نسج العلاقات الدولية ومحورها، فهي تقتصر على حنكة ورزانة المبعوثين السياسيين، ومدى مواكبتهم للظروف المحيطة، كما أن الدبلوماسية لا تقتصر على عهد من العهود وإنما تختلف أوجه وأشكال استخداماتها.

جاء ميلاد جبهة التحرير الوطني في مرحلة مهمة وحاسمة، حيث لعبت دورا بارزا في سعيها الدائم للتعريف بالقضية الجزائرية، إذ تمكنت من إنشاء مكاتب لها في بعض الدول العربية والإفر- آسيوية وحتى الغربية، من أجل التنسيق بين الداخل والخارج وكسب التأييد الخارجي للقضية الجزائرية.

اعتمدت جبهة التحرير الوطني لتحديد أهدافها الخارجية على **بيان نوفمبر 1954**، وكذا وثيقة الصومام **1956** اللذين كانا لهما دور كبير في تنظيم النشاط الدبلوماسي الخارجي للثورة الجزائرية.

في سبتمبر **1955** تمكنت الجبهة من تحقيق أبرز أهدافها الدبلوماسية وهو تدوين القضية الجزائرية لدى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في افتتاح الدورة العاشرة، وبذلك أعطت دفعا قويا في إستراتيجيتها في حل المسألة الجزائرية.

رغم كل التحديات فإن جبهة التحرير الوطني قد حققت انتصارات هامة في المجال الدبلوماسي وذلك من خلال حصولها على توصية تؤكد حق الجزائر في الاستقلال وتطالب فرنسا بالاعتراف بذلك.

تميزت الدبلوماسية الجزائرية بعد اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر **1954** بتجدد حركيتها ونشاطها في المطالبة بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره، حيث ساهمت في المشاركة في بالعديد من المؤتمرات، بداية بتدوين القضية في مؤتمر باندونغ وصولا إلى المؤتمرات الإفريقية.

استطاعت الدبلوماسية الجزائرية كسب الوفد والدعم العربي وتضامنت الدول العربية مع القضية الجزائرية، سواء كان دعم معنوي أو مادي.

توجت الإستراتيجية الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني بعد سلسلة من الكفاح، بإجبار فرنسا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، والوقوف في وجه مراوغتها، لتتمكن في نهاية المطاف من توقيع إتفاقية ايفيان وتحقيق الهدف الرئيسي لها وهو الاستقلال.

قائمة

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: بيان أول نوفمبر 1954

"أيها الشعب الجزائريّ

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا نعني الشعب بصفة عامة، و المناضلون بصفة خاصة نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسْبابَ العَميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية .فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجدها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا .

ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل.

هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين
المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.
وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.
ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.
وهكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع
الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.
ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف :

الاستقلال الوطني بواسطة:

إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

تدويل القضية الجزائرية.

تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما :العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة،

ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك ".

فاتح نوفمبـر 1950

الأمانة الوطنية

[1]: سهام بن غليمة، المرجع السابق، ص 270-274.

الملحق رقم 02: محضر مؤتمر الصومام 20 أوت

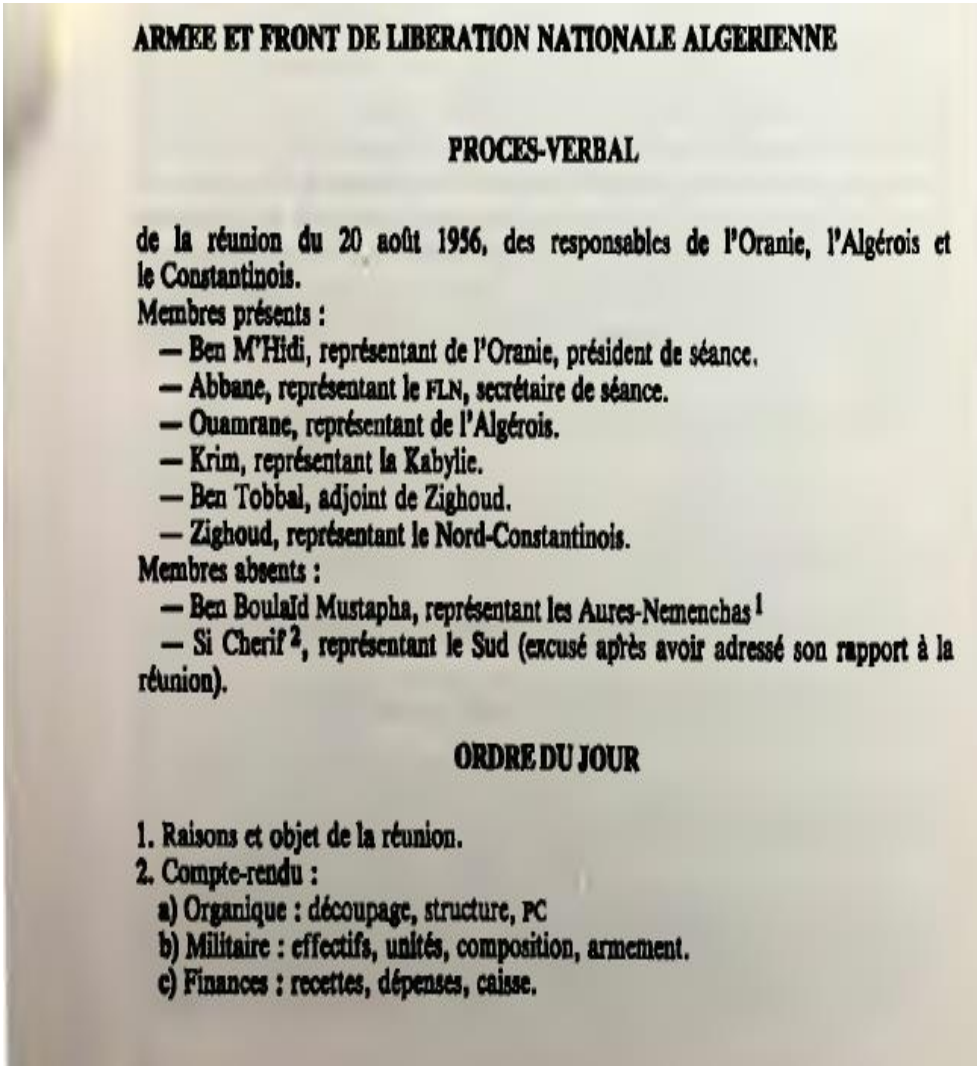

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE

PROCES-VERBAL

de la réunion du 20 août 1956, des responsables de l'Oranie, l'Algérois et le Constantinois.

Membres présents :

— Ben M'Hidi, représentant de l'Oranie, président de séance.
— Abbane, représentant le FLN, secrétaire de séance.
— Ouamrane, représentant de l'Algérois.
— Krim, représentant la Kabylie.
— Ben Tobbal, adjoint de Zighoud.
— Zighoud, représentant le Nord-Constantinois.

Membres absents :

— Ben Boulaid Mustapha, représentant les Aures-Nemenchas [1]
— Si Cherif [2], représentant le Sud (excusé après avoir adressé son rapport à la réunion).

ORDRE DU JOUR

1. Raisons et objet de la réunion.
2. Compte-rendu :
   a) Organique : découpage, structure, PC
   b) Militaire : effectifs, unités, composition, armement.
   c) Finances : recettes, dépenses, caisse.

الملحق رقم 03: تحركات الوفد الخارجي لجلب التأييد لتسجيل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ

القاهرة 12 أفريل 1955

تحركات الوفد الخارجي لجلب التأييد لتسجيل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955

خلال الأيام القليلة القادمة سيشهد العالم أول مؤتمر تاريخي من نوعه، ذالكم هو المؤتمر الأسيوي الإفريقي الذي سينعقد في باندونغ من اليوم الثامن من الشهر الحالي وستشارك فيه خمسة وعشرون دولة يكون سكانها تلث سكان العالم.

نحن الجزائريون الذين بلينا بالإستعمار طيلة قرن من الزمن، حاول فينا –هذا الإستعمار البغيض- علاوة على ما إقترفه من جرائم ينوء عليها جبين الإنسانية الذي جعل بيننا وبين العالم الخارجي ستارا حديديا لتعلق أهمية قصوى على هذا المؤتمر.

لذا فإن الوفد الجزائري في الشرق العربي بادر إلى إرسال وفد يتكون من الأخوين حسين آيت أحمد وامحمد يزيد لحضور المؤتمر، وقد طاف وفدنا بكافة الأقطار الأسيوية داعيا إلى القضية الجزائرية ومعرفا بها. وبذلك إستطاع أن يحطم السور الحديدي الذي فرضه الإستعمار علينا، كما إستطاع أن يقنع الدولة الداعية إلى المؤتمر بضرورة طرح القضية الجزائرية على بساط البحث إلى جانب قضيتي القطرين الشقيقين تونس ومراكش.

كان الإتجاه في هذه الأقطار هو تأخير النظر في القضية الجزائرية والإهتمام بقضيتي تونس ومراكش، وترجع الأسباب إلى السور الحديدي الذي ضربه الإستعمار على الجزائر.

قام الوفد بمهمته في الأقطار الأسيوية، وبعد أن قامت الدول العربية على رأسها مصر والمملكة العربية السعودية تبنى القضية الجزائرية، ورفعها إلى المحافل الدولية، أصبحت هذا القضية تنال من عناية الأقطار الأسيوبة الصديقة.

قررنا نحن المغاربة تكوين وفد موحد يمثل الأقطار الثلاث يقوم بنشاط موحد في الإتصال بالمؤتمر، وإستمداد العون من دولة وشعوبة لتقف من قضية المغرب العربي موقفا واحدا يساعده على نيل حريته وإستقلاله ليستطيع المساهمة في إقرار الأمن والسلام في ربوع العالم.

محمد خيضر رئيس الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي

الملحق رقم: 04 مذكرة وجهت لباندونغ

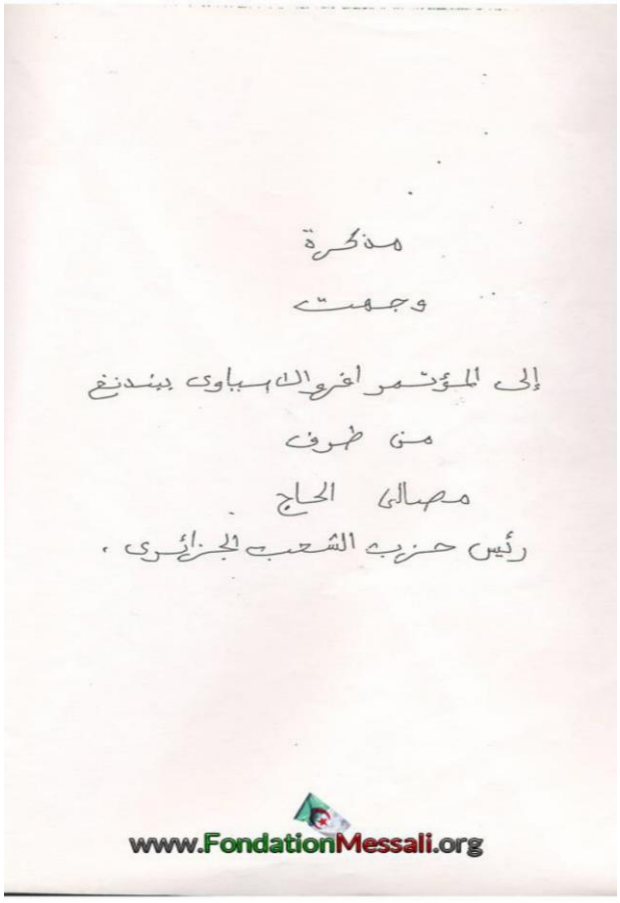

مذكرة

وجهت

إلى المؤتمر الافرو آسيوي ببندونغ

من طرف

مصالي الحاج

رئيس حزب الشعب الجزائري .

www.FondationMessali.org

سيدي الرئيس المؤتمر بندونغ -
السادة الوفود .
السادة .

اجتماع مؤتمر بندونغ هو حادث ذو اهمية كبيرة في هذا القرن.
التاريخ الجوهري لتاريخ الانسانية الشعوب بصفة عامة وخاصة
تاريخ الشعوب المستعمرة يعلن بأن هذا الحادث اثبت وجود الحرية والملة
وكل الوعود المعلم المؤكد من ضمير العالمي ، استطيع ان اتمنى لشعب
الجزائري ان يتكون منجاح من هذا المؤتمر ، وتمنيات التي اوجهها الى كل
المندوبين 29 دولة هنا حاضرين .

اخيرا اضاف هذه لحظة الحاسمة ان نؤكد على انخراطنا المثالي الذي هو في
الاصل فينة بندونغ ، فيما يخص تصريحات المقررين لك استعمار الذين
يريدون ان يبرؤنا منعزلين لهذه المثل العليا والذين يحاولون عن
تفكيك الشعوب الافريقيا والاسيوية
وهذا هو هدف السيد شومان اتجاه هذا المؤتمر الذي صيح
لجريدة " لوموند " يوم 3 مارس 1955 -
" هذا المؤتمر يجب ان يجمع كل المفوضين اكثر من نصف العالم .. ولكن
الجنس الابيض لن يكون هكذا "
" يقترح مبدأ الغوائد المشتركة الاسيوافريقيا واسيا وتكون محصورة لاهتما
المشترك الله وروبي "
" امام هذا الخطر الفخم ، امريكا كان لها رد فعل ، مثل فرنسا وبريطانيا
الكبرى "
ولكن يات المتحدة لا تخيف اقل منا ، هذه التجربة الاولى لتحلل بمستقبل
افريقيا
" اليوم اينا نجد اسيا تمارس في افريقيا نفوذ مباشرة ، اوروبا تكون عكس
الحقيقة والتجارة الامريكية في بدات كاذبة "
لهذه التصريحات يؤكدون ان يجعل بافريقيا حقل التوسع لك وروبا ومأدا
لشمال افريقيا قضية سهلة " داخلية " والاستعمار يريد ان يحلها على حسب
رغباته اي بنار وسيوف .
اضافة لمجموعة العالم الغربي على سياسات الاستعمار الفرنسي تحاول نزع
من مجموعة شمال افريقيا الجزائر لجعلها اقليم فرنسي .
ايضا منذ الفزو 1830 الشعوب الاسلامية الجزائرية فتحي بالاستقلال والقوم
بعد ما ان تجرد من ممتلكته واراضيه
في فجر انطلاقة حرب العالمية الاولى شعبنا تعبئ لتهيئ الانسانية
حالته المأساوية ولن ارادته ان يعيش حر
ايضا الحركة الوطنية الجزائرية لم تتوقف منذ هذا الوقت كفاحها على مستوى
السياسي لكي يسمو صوته ومطموحاته القانونية .
في 1945 الشعب الجزائري كان بالاحضار طالب حريته واستقلاله .
وهذا المطلب صرح به في مؤتمر وطني في نهاية الحرب العالمية الثانية
وهذا طبقا لميثاق الامم المتحدة والذي انضم بقمع في دماء بعد ان سبب

الملاحق

هذا القمع الدموي ضد شبيبتنا والذي هو في حقيقته حطم الحركة الوطنية الجزائرية حامل
راية الحرية ولواء حقوق شعبنا استمر في الكفاح في صفوف الحزب بعد رجوع مناضلينا
السياسيين من معتقل الاعتقال.
رجع الى نشاطه الشرعي حزبنا منذ 1946 تحرير الكفاح السياسي الذي وصله الى لحاق
المشكلة الجزائرية امام المجلس الفرنسي والرأي العام العالمي.
في سنة 1948 طرح المشكل الجزائري امام المجلس الامم المتحدة والذي هو في الوقت
الحاضر يعقدون دورتهم في باريس.
من سنة 1983 الى 1 نوفمبر 1954 الحركة الوطنية الجزائرية لم تتوقف ابدا اي
مناسبة لعرض مشكلة الجزائر لكل الحكومات المتوالية ورأي العام الدولي
كل الوسائل السلمية استعملت لجذب النظر كل الحكومات الفرنسية
على الوضعية الشعب الجزائري.
اجابة على هذه المحاولات الحكومات تكلن في بعض الاحيان بالاعمال
او تستعمل القوة والقمع وابتعاد ونفي الوطنيين.
بينما ورغم كل المواقف، الحركة الوطنية الجزائرية تحصلت في اكتوبر 1947 على
قوانين انتخاب اين كان لها 5/4 من الاصوات الشعب الجزائري.
هذه الانتخابات التي كان لها صريحة سياسية محضة وبدأ المنتخبون
عبروا وصوتوا على البرنامج السياسي للحزب والذي كان دستور
الجزائري ذو السيادة منتخب باقتراع العام بدون تفرقة الجنس والديانة
ليس هذا فقط الحكومة لم تعطي اي اعتبار لهذا الاستفتاء ولكن بعد هذا
الحادث قررت استخدام كل الوسائل لتحطيم المعنويات هذا
الانتصار وان ينحل الحزب بصفة او اخرى.
ايضا كل الانتخابات التي جرت بعدها كانت منهجيا مدبرة بصفة ايجاد
كل المترشحين للحركة الوطنية الجزائر.
ايضا الانتخابات افريل 1948 لمجلس الجزائري الثاني وثلاثون مترشحا
القمع القبض عليهم قبل الانتخابات والوطن بدأ ينظم للقمع والخوف والفزع
الاداري لهدف تحتمه ان يهيمن على المترشحين الاداريين بالتالي في
سنة 1949، بمناسبة الانتخابات التشريعية كل المترشحين الوطنيين
حرموا من الدعاية الانتخابية.
منذ الانتخابات الجزائرية اصبحوا يتكلمون بالاقوال المأثورة ليتأهل بالغش
والاحتيال لتدخل مباشر للادارة وجهازها تعسفيه.
كل هذه تصرفات تعني بأن الامبريالية تريد بأي ثمن اخماد صوت
الشعب وبزيادة الكفاح السياسي اصبح غير مسموح وادن نشاط السياسي
كان موضوع مطاردة قمعية.
الحركة الوطنية كانت مجبرة ان تطبق بعض نشاطات سريا لكي تجعل
من نشاطها السياسي شرعي.
هذه الصفة تأتت اجابة للاهتمام الاستعمار لترك متابعة الاستغلال
ولم يريد ان يسمح لشعب ان يخبر رأي العام بمأساته.
وجرده من ملكيته، أفقره وحرمه من الحريات الديمقراطية ليدافع عن حقه

حاليا ما يقرب عن اربعة من العمال انهم بطالين دائما، هذا الشعب
مطارد من الارض، يسكن في الخيم والمغارات قرب المقابر، جائع وبدون
اسعافات ومخرب ومشبع بالامراض كالسل، كساح، كشاح
واقصر بأن 50% من العائلات الجزائرية يعيشون بأقل من 1200 فرنك شهريا
هذه الحالة اوصلت عن شبيبة الجزائرية للفرار عن هذا الجحيم للبحث عن
عمل المشكوك فيه، حاليا ما يفوق عن 400000 جزائري عن فرنسا الذين يخضون
حياة المنفيين طوعا لكي يحاولون ربح معيشتهم ولعائلتهم.
وفيما يخص التعليم ما يفوق من 95% من الشعب الجزائري امي،
وحاليا يوجد مليونين ونصف من صغار الجزائريين ليس لهم مكان لدراسة
وصغار الثوريين يدرسون بكل الهولة والفوضوية.
نعم الشعب الجزائري هو عشرة مرات اكثر، يوجد 887 طالب، واثوريين
يوجد 5946
اللغة العربية، لغة الام والذين لعشرة ملايين من الجزائريين، مباشرة انجزائر
في 130 سنة من الاستعمار ونهاية اعتبرت لغة اجنبية.
من جهة اخرى الدين الاسلامي الحنيف بجميع موظفيه وكل ممتلكاته الدينية
حولت الى مجمع لدعاية لمصلحة فرنسا.
عكس للقانون المؤرخ في 1905 متضمن فصل الدين عن الدولة، الحكومة
الفرنسية ادمجت لنفسها الحق ان ترأس الدين الاسلامي واحتكار كل
الاملاك الموجودين على مستوى القطر الجزائري قبل الغزو.
فيما يخص السياسة، الشعب الجزائري محروم من الساحة السياسية
بسلسلة من القوانين الاستثنائية.
هذه هي الوضعية الشعب الجزائري التي لم تكون كأقلية الاوروبية والتي هي
من القنصليات وهي في القصور والفيلات وتمتع بالرفاهية التي تعد
بعشرات الملايين.
وتمتلك ما يفوق من 70% من ثروات العامة للجزائر، الموانئ، سكك
الحديدية، المناجم، الحقول الكبرى هم الثروة والاستغلال الخاصة لهذه
الاقلية.
كل سنة كبار ممتلكي الاراضي يحصدون ما يقرب عشرين مليون هكتولتر
من الخمور والشعب الجزائري الذي نزعت له اراضيه فهو موجب عليه ان
يسترد القمح الشعير الذي يستهلكه.
وهذه هي معاملة كل الادارة واليد الحديدية للشرطة التي تسيرها على حسب
رغباتها وفوائدها.
تحيفية ومعسورة، تصرف بدون محاسب في الملايين والشعب الجزائري
يتقاضى مئتين فرنك لخمسة عشر ساعة يوميا.
ها هي اشارة الثروة في سنة 1954 مستعمرين الجزائر صرفوا في
فرنسا والناتج الخام من عشرين مليار فرنك، فيما يخص السياسة لهذه
الفئة القليلة من المستعمرين يمتلكون 3/5 من جزء الانتخابات
واما المنتخبين الجزائريين بما أنهم منتخبون بفضل الادارة الاستعمارية
فإنهم الملعبة الاستعمار.

الملاحق

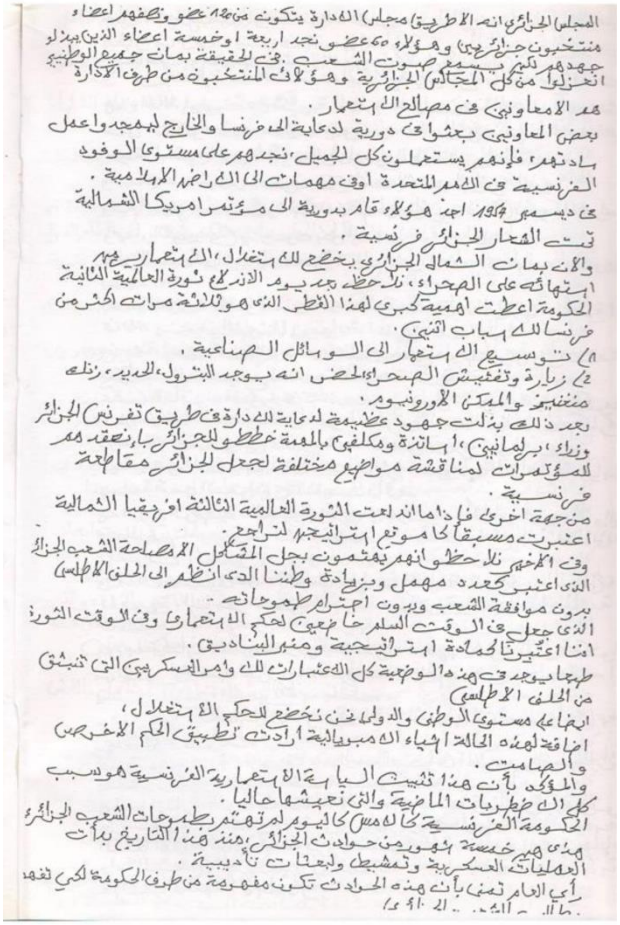

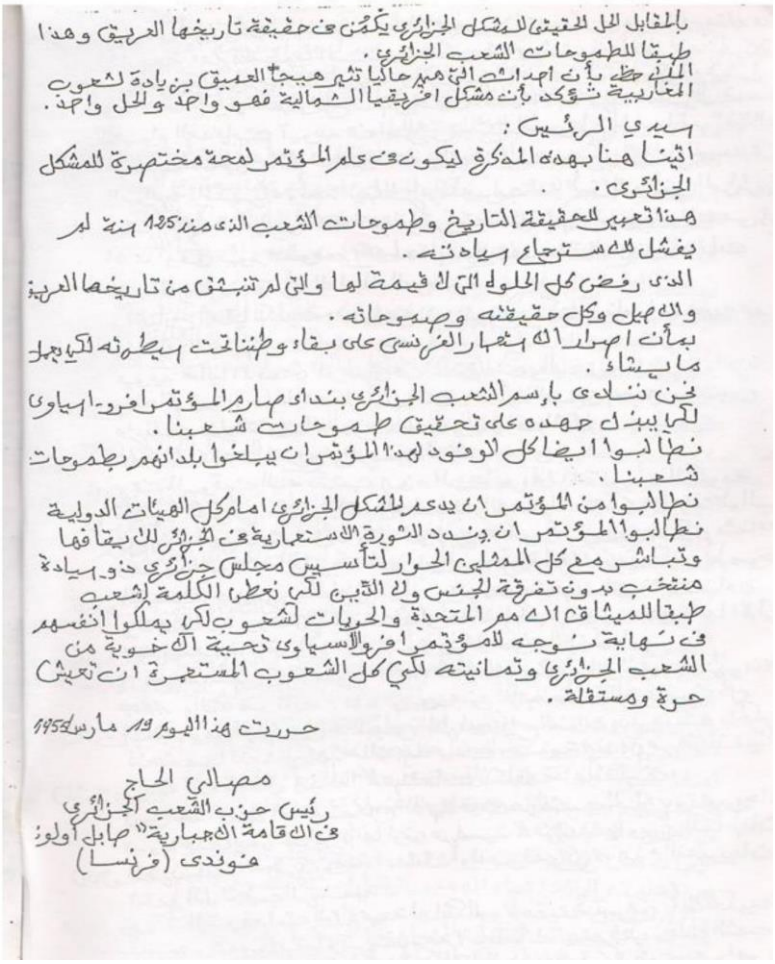

بالمقابل الحل الحقيقي للمشكل الجزائري يكمن في حقيقة تاريخها العريق وهذا طبقا للطموحات الشعب الجزائري.
الذي حظي بأن احداث التي هبت حاليا تثير هيجان العميق بن زيادة لشعوب المغاربية تؤكد بأن مشكل افريقيا الشمالية فهو واحد والحل واحد.

سيدي الرئيس:

اثينا هنا بهذه المذكرة ليكون في علم المؤتمر لمحة مختصرة للمشكل الجزائري.

هذا تعبير للحقيقة التاريخ وطموحات الشعب الذي منذ 135 سنة لم يفشل لك استرجاع سيادته.

الذي رفض كل الحلول التي لا قيمة لها والتي لم تنبثق من تاريخها العريق والاصيل وكل حقيقته وطموحاته.

بأن اصرار الاستعمار الفرنسي على بقاء وطنا تحت سيطرته لكي يعمل ما يشاء.

نحن نناشدكم باسم الشعب الجزائري بنداء صارم المؤتمر افرو-اسيوي لكي يبذل جهده على تحقيق طموحات شعبنا.

نطالبوا ايضا كل الوفود لهذا المؤتمر ان يبلغوا بلدانهم بطموحات شعبنا.

نطالبوا من المؤتمر ان يدعم المشكل الجزائري امام كل الهيئات الدولية

نطالبوا المؤتمر ان يندد الثورة الاستعمارية في الجزائر لكل بقاعها وتباشر مع كل الممثلين الحوار لتأسيس مجلس جزائري ذو سيادة منتخب بدون تفرقة الجنس ولا الدين لكي نعطي الكلمة الشعب

طبقا للميثاق الامم المتحدة والحريات لشعوب لكي يملكوا انفسهم

في نهاية نوجه للمؤتمر افرو الاسيوي تحية الاخوية من الشعب الجزائري وتمانيته لكي كل الشعوب المستعمرة ان تعيش حرة ومستقلة.

حررت هذا اليوم 19 مارس 1955

مصالي الحاج
رئيس حزب الشعب الجزائري
في اقامة الاجبارية "صابل أولوز"
فوندي (فرنسا)

[1] : https://studentshistory13.com/archives/2472, le 13/09/2020, 13:54.

الملحق رقم: 05 بيان المجموعة الآسيوية الإفريقية في الأمم المتحدة

بيان المجموعة الآسيوية الإفريقية في الأمم المتحدة[1]

تقول التقارير الواردة من الجزائر و مراكش، بأن عـدد القتلـى في الحـوادث الداميـة في نهاية الأسبوع، قد بلغ 1300 قتيل، و يخشى أن يتضاعف هـذا العـدد، نتيجـة لاسـتمرار سـفك الدماء، و تشير الأنباء الصحيفة إلى أن مدنا و قرى برمتها قد محيت من الوجود، بفعـل القـوات الفرنسية المصفحة، و الطائرات الحربية، و هذا الإجراءات ليست مجرد إجراءات قمـع، بـل إنهـا تتطور إلى حرب باردة، و قد وجهت هذه الحوادث الدامية، ضربة قاضية إلى أسـطورة الدعايـة التي حاولت التفرقة بين البربر و العرب، قي صراع شمال إفريقيا للحرية، و قد وضحت الوحـدة في ولائهم لبلادهم و زعمائهم.

و تعتقد المجموعة الآسيوية الإفريقية، أن مراكش و الجزائر، لا تستطيعان خدمـة قضيـة الحرية و العدالة، إلا إذا كانتا دولتين حرتـين مسـتقلتين، لا قطريـن راسـخين في الأغـلال، و أن المجموعة الآسيوية الإفريقية، لترغب مرة أخرى في لفت أنظار الرأي العـام العـالمي إلى الخطـورة البالغة للموقف في شمال إفريقيا، و إلى الحاجة إلى إيجاد حل له، يتفق مع رغبات و أماني شعوب شمال إفريقيا.

و طبقا لمبادئ و ميثاق هيئة الأمم المتحدة، و القـرار الإجمـاعي لمؤتمـر بـاندونغ، تدعـو المجموعة الآسيوية الإفريقية هيئة الأمم المتحدة إلى أن تبذل قصارى جهدها لوضـع حـد عـاجل لأعمال الإبادة الجارية ضد شعب ليس له جريمـة غـير السـعي إلى حيـاة أفضـل، بحصولـه علـى حريته و كرامته.

لذلك قررت المجموعة إرسال وفـد قوامـه سـبعة مـن أعضائـه، (بورمـا، مصـر، الهنـد، إيران، العراق، ليبيا، ليبيريا) لمقابلة السكرتير العام، للفت نظره إلى خطورة الموقف، الذي يهدد السلم و الأمن العالميين.

[1]: عطا الله فشار، المرجع السابق، ص 135.

الملحق رقم 06: بيان الجمعية العامة

الجمعية العامة

بعد أن ناقشت المسألة الجزائرية
وبالاشارة الى قرارها فى ١٥ فبراير ١٩٥٧ .
تأسف لان الامل الذى عبرت عنه فى قرارها ذاك لم يتحقق .
وتعترف بأن مبدأ حق تقرير المصير ينطبق على الشعب الجزائرى
وتلاحظ أن الحالة فى الجزائر تستمر فى زيادة الالام وخسائر الارواح .
تدعو الى مفاوضات تؤدى للوصول الى حل يتفق مع مبـــادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة .

٢ ــ قدمت كل من كندا والنرويج وايرلندا فى ٦ ديسمبر ١٩٥٧ تعديلين لمشروع القرار الذى قدمته الدول الاسيوية الافريقية . وقد عارضت الدول الاسيوية الافريقية هذا التعديل

ونص التعديل كالاتي :

(أ) تحذف الفقرة الرابعة من الديباجة ويحل محلها الاتي :

« تعترف بان شعب الجزائر له حق العمل من اجل مستقبلهم بطريق ديموقراطي »

(ب) تحذف التوصية الاخيرة فى المشروع ويحل محلها الاتي :

« تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي ومن اجل الوصول الي حل يتفق مع مبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحـــدة »

وعرض التعديل للتصويت فكانت النتيجة الموافقة على التعديل باغلبية ٣٧ صوتا ضد ٣٦ صوتا وامتناع سبعة اصوات»

والجدول الاتي يوضح موقف الكتل عند التصويت :

الكتلة	نعم	لا	امتناع	جملة
الاسيوية الافريقية	١	٢٤	٣	٢٨
الشرقية	—	١٠	—	١٠
الغربية	٢٠	١	١	٢٢
أمريكا اللاتينية	١٦	١	٣	٢٠
	٣٧	٣٦	٧	٨٠

٣ ــ عرض مشروع قرار الدول الاسيوية الافريقية بعد تعديله المشار اليه فى الفقرة السابقة فكانت نتيجة التصويت ٣٧ صوتا ضد ٣٧ صوتا وامتناع ستة أصوات .

ا ــ الدول التي امتنعت عن التصويت «٦»

بوليفيا . كمبوديا . جواتيمالا . المكسيك . الفيليبين . تركيا

ب ــ الدول التي وافقت علي المشروع «٣٧»

الارجنتين . استراليا . النمسا . بلجيكا . البرازيل . كندا . شيلي . الصين . كولومبيا . كوستاريكا . كوبا . الدانمارك . جمهورية الدومينكان . اكوادور . سلفادور . فنلندا . هندوراس ايسلندا . ايرلندا . أسرائيل . ايطاليا . لاوس . لوكسمبرج . هولندا . نيوزيلاندا . نيكاراجوا . النرويج . بناما . براجواى . البرتغال . أسبانيا . السويد . المملكة المتحدة . الولايات المتحدة الامريكية . اوروجواى . فنزويلا

ج ــ الدول التي رفضت المشروع «٣٧»

افغانستان . البانيا . بلغاريا . بورما . بيلوروسيا . سيلان . تشيكوسلوفاكيا . مصر . اثيوبيا . غانا . اليونان . هايتي . هنغاريا الهند . اندونيسيا . ايران . العراق . اليابان . الاردن . لبنان ليبيريا . ليبيا . الملايو . مراكش . نيبال . باكستان . بولندا . رومانيا . المملكة السعودية . السودان . سوريا . تايلاند . تونس اوكرانيا . الاتحاد السوفيتي . أليمن . يوغوسلافيا .

٤ ــ تقدمت كل من الارجنتين والبرازيل وكوبا وايطاليا وبيرو واسبانيا وجمهورية الدومينيكان بمشروع قرار ولكنها امتنعت عن عرضه للتصويت امام النتيجة التي حصل عليها مشروع قرار الدول الافريقية الاسيوية بعد أن ادخلت عليه التعديلات المقدمة من كل من كندا وايرلندا والنرويج .

٥ ــ أمام نتائج التصويت فى اللجنة الاولي . لم تتمكن هذه اللجنة من التوصية باى مشروع امام الجمعية العامة . وجرت مشـــاورات ومحادثات بين الوفود ؛ واخيرا تقدم مشروع مشترك من عدة دول وتمت عليه موافقة الجمعية العامة بالاجماع .

الملحق رقم 07: تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التى حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

رئيس المجلس الوزاري	فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة	بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس	أحمد بن بلة
	حسين آيت احمد
	رابح بيطاط
وزراء دولة	محمد بوضياف
	محمد خيضر (1)
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين الدباغين
وزير التسليح والتموين	محمود الشريف
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمواصلات	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون شمال افريقيا	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	احمد فرانسيس
وزير الاعلام	امحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	احمد توفيق المدنى
	الأمين خان
كتاب دولة	عمر اوصديق
كلهم في الجبل .	مصطفى اسطنبولي

[1]: بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 52.

الملحق رقم 08: تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية .

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزئرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم:

1 – رئيس مجلس الحكومة ..... عباس فرحات

2 – نائبه ووزير الشؤون الخارجية ..... كريم بلقاسم

3 – نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا) ... احمد بن بلة

4 – وزير دولة ..... محمدي السعيد

5 – وزراء للدولة (مسجونين بفرنسا) ..... حسين آيت احمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6 – وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية ..... عبد الحميد مهري

7 – وزير الإتصالات والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف

8 – وزير الشؤون المالية والإقتصادية ..... احمد فرنسيس

9 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد

10 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال

وكما يلاحظ فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال.

ثم إن الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب" وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين، قايد احمد، علي منجلي.

[1]: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 585–586.

الملحق رقم 09: تشكيلة الحكومة المؤقتة الثالثة

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة التي عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة بطرابلس 27/9 أوت 1961 .

رئيس المجلس الوزاري وزير المالية والشؤون الإقتصادية :	بن يوسف بن خدة
نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية	بلقاسم كريم
نائبا لرئيس المجلس	احمد بن بلة
نائبا لرئيس المجلس	محمد بوضياف
وزير دولة	حسين آيت احمد
وزير دولة	رابح بيطاط
وزير دولة	محمد خيضر
وزير دولة	الاخضر بن طوبال
وزير دولة	السعيد محمدى
وزير الشؤون الخارجية	سعد دحلب
وزير التسليح والاتصالات العامة	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير الاعلام	امحمد يزيد .

[1]: بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 54.

قائمة

المصادر

والمراجع

أولا/ المصادر:

01- الجرائد:

- جريدة المجاهد:

1. جريدة المجاهد، ع 01، جوان 1956.
2. جريدة المجاهد، ع 02، 01 نوفمبر 1956.
3. جريدة المجاهد، ع 12، 27 جويلية 1958.
4. جريدة المجاهد، ع 15، بتاريخ 01-01-1958.
5. جريدة المجاهد، ع 18، 15 فيفيري 1958.
6. جريدة المجاهد، ع 23، 07 ماي 1958.
7. جريدة المجاهد، ع 26، 02 جويلية 1958.
8. جريدة المجاهد، ع 61، 08 فيفري 1960.
9. جريدة المجاهد، ع 76، 05 فيفري 1960.

02- المصادر العربية:

1. أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، (ج 3)، (د .ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
2. أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر**،(ط1)، كتاب الجزيرة شاهد على العصر، دار العربية للعلوم، 2007.
3. بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان**، (تح): الحسن زغوار، (د. ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. س . ن).
4. روبير ميل، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميل**، ت ح: لعفيف لخضر، (ط3)، دار الأدب، بيروت، 1883.
5. سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، (د. ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.
6. عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، (ط. خ)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

7. عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الجزائرية 1961**،(ج 1) ، (د. ط)، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال والتوزيع، الجزائر،(د .س. ن).
8. عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية (1954-1962)** ، (د .ط)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
9. علي كافي، **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1960-1667)**، (د. ط)، دار القصبة، الجزائر، 1999.
10. عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**،(ج1)، (د. ط)، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
11. عمار ملاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية**، (د. ط)، دار الهدى، الجزائر، 2005.
12. فتحي الديب، جمال عبد الناصر، **الثورة الجزائرية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
13. مالك بن نبي، الفكرة الافريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، (تر)، عبد الصبور شاهين، (ط3)، دار الفكر، دمشق، 2001.
14. مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج(1954-1962) مؤتمر الصومام في مسار الثورة الجزائرية**،(تر): صادق العامري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
15. محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)**، (ط2)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.
16. محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954 (1919-1962)**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر.
17. محمد تقية، **الثورة الجزائرية**، (د. ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
18. محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008.
19. محمد عباس، **إغتيال حلم ...أحاديث مع بوضياف**، دار الهومة، الجزائر، 2009.

ثانيا: المراجع:

01- باللغة العربية:

1. أحسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956**، (د. ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، سطيف، (د. س. ن).
2. أحمد الرفاعي، **قضية الجزائر والتضامن العربي**، (د .ط)، دار الفكر،(د .س. ن).
3. أحمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، (ط2)، ثالة للنشر والتوزيع،(د. م)، 2009.
4. أحمد حلواني، **الثورة الجزائرية في الصحافة السورية (1955-1957) دراسة لمواقف تيارات سياسية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2017.
5. أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والاعلام، (ط2) ، منشورات من المتحف الوطني للمجاهد، (د. م)، 1995.
6. أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954 - 1958)**، (د. ط)، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
7. أحمد علي مسعود، **التطور السياسي للثورة الجزائرية (1960-1961)**، (د. ط)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
8. أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)**، (د. ط)، دار التنوير، الجزائر، 2013.
9. أمين شلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة**، (ط2)، علاء للكتب للنشر والتوزيع، 1997.
10. بسام لعسيلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، (د. ط)، دار النفائس، لبنان،(د .س. ن).
11. بشير سعيدوني، **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، (ج1) ، (د. ط)، دار مدين، الجزائر،(د. س . ن) .

12. بوعلام بو حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**،(د .ط)، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
13. حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية**،(ج2)، (د. ط) ، دار السبيل، الجزائر، 2009،
14. حسين الشامي، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها**، (ط3)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
15. حفظ الله بو بكر، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، (د. ط)، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2013.
16. حمانة البخاري، **فلسفة الثورة الجزائرية**، منشورات مخبر الأبعاد بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، (د .س. ن).
17. رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، (ج1)، (د. ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د. س . ن).
18. رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، (ج2)، (د. ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د. س. ن).
19. زبيحة زين الدين المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأمة، (د. ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009.
20. زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، (د. ط)، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
21. زهير إحدادن، **شخصيات ومواقف**،(د. ط)، منشورات ANEP، الجزائر، 2002.
22. صالح بن القبي، **الديبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**، منشوراتANEP، الجزائر، 2002.

23. الطاهر جبلي، **الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)**، (د. ط)، دار الأمة، الجزائر، 2015.

24. عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر(1890-1962)**،(د. ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، .2010

25. عبد القادر نور، **شاهد على ميلاد صوت الجزائر**، (ط1)، منشورات الاذاعة الجزائرية، دار هومة، الجزائر،(د .س. ن).

26. عبد الكريم عوض خليفة، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**،(د. ط)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

27. عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، (ج2)، (د .ط)، دار سحنون للنشر والتوزيع، (د. س. ن) .

28. عبد الله مقلاتي، **مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية**،(د. ط)، شمس الزيدان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

29. عبد الله منقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية**، (د. ط)، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

30. عبد الله منقلاتي، **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية (1954-1962)**،(ج2)، (د. ط)، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. س. ن).

31. عبد المالك بن عودة، **قضية الجزائر في الأمم المتحدة**، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر،(د .ط)، (د .م)،(د .س . ن).

32. عبد الواحد بوجابر، **الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة (الولاية الأولى التاريخية)**، (د .ط)،(د. س. ن).

33. العقيد الطاهر زبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)**، (د. ط)، وحدة الرويبة ANEP، 2008.

34. عمار بن سلطان وآخرون، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، سلسلة المشاريع الوطنية العربية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

35. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، (د. ط)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

36. عمار صالح العمري، **موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية (1954-1962)**، **(ط .خ)**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

37. عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، (ط1)، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

38. عمال هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954**، (د .ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

39. عمر بو ضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية(1954-1960)**، (د. ط)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. س. ن).

40. عمر تابليت، **القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**، (ط1)، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

41. الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية(1954-1958)**،(د .ط)، دار هومة، الجزائر، 2012.

42. فتح الدين بن أزواو، **إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954 - 1962)**، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

43. لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الافريقية**، (ط1)، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

44. محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**،(ج2)،(د. ط)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.

45. محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية**، (ط. خ)، وزارة المجاهدين.

46. محمد شلوش، **الإذاعة الجزائرية النشأة والمسار**، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر.

47. محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)**،(د. ط)، دار القصبة، الجزائر، 2007.

48. محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعد بالجبهة الخلفية والعلاقة المغربية إبان ثورة التحرير، (د. ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 1993.

49. محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

50. محمد لمبارك الميلي، **مواقف جزائرية**،(ط)1، المؤسسة للكتاب، الجزائر، 1984.

51. مريم الصغير، **البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955-1962)**، (ط1)، دار السبيل، الجزائر، 2009.

52. مريم الصغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1958-1962)**، (د. ط)، دار الحكمة للنشر، الجزائر،(د. س. ن).

53. مسعود عثماني، **الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب**، (د. ط)، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

54. مصطفى طلاس، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**،(د. ط)، مكتبة دار طلاس، سوريا، (د . س. ن).

55. معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي**،(د .ط)، دار الحكمة والنشر، الجزائر، 2010.

56. مولود قاسم آيت بلقاسم، **ردود الفعل داخليا وخارجيا عن غزة نوفمبر أو بعض مآثر نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2008.

57. همشاوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، (د. ط)، دار هومة، الجزائر، (د. س . ن).

58. وزارة المجاهدين، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

59. وهيبة سعيدي، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)**، (د. ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

60. يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية**، (ط1)، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

61. يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين:** (ج3)، القسم 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. س . ن).

02- باللغة الأجنبية:

1. Ferhat ABBAS. L atopsie. Guerre. Edition garmerfreres paris 1980
2. Jan melissen.ed.the new publicy soft power in internationnale relation (new york:palgrave mancmillan.2005)
3. Le FLN Mirage et réalité Ed j ai paris 1980. Mohamed Harbi
4. Mohamed Harbi.les archines de la revolution Algerienne edition jeune Afrique. Paris 1981.
5. SAAD DAHLAB. POUR L INDEPENDONNE DE L ALGEREI. MISSION ACCONPLIE. EDITION DAHLEB ALGER 2001.

ثالثا/ المقالات:

1. بشير سعيدوني، "**مؤتمر الصومام 20 أوت 1556 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية**"، مجلة الدراسات الإفريقية، ع 6، 2018.
2. زياد خلف عبد الله الجبوري، "**تطور الديبلوماسية- دراسة تحليلية-**"، مجلة تكريت، العدد 09، (د. م)، 2007.
3. صبيحة بخوش، "**وحدة المغرب العربي من منظور مؤتمر طنجة 1958**"، مجلة الباحث، ع8، 2014.
4. عبد الله مقلاتي، "**مشكلة التسليح إبان مرحلة إندلاع الثورة (1954-1956)**"، مجلة العصور جديدة، ع 16-17، 2015.
5. محمد السعيد ناصري، " **معبر ومسالك السلاح بالمملكة المغربية ودورها في تسليح الثورة الجزائرية (1956-1962)**"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 25، الجزائر، 2017.
6. مؤمن العمري، "**مؤتمر طنجة، 27-30 أفريل 1958**"، دراسة تاريخية وسياسية نقدية، مجلة العلوم الإنسانية، ع 23 ديسمبر 2009.

رابعا/ المذكرات:

1. أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001.
2. جمال سهيل، **البعثات الدبلوماسية المغربية إلى البلاد الفرنسي خلال القرن (11هـ / 17م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2010.
3. ديلمي آمال، **التنظيم القانوني الدولي للعلاقات الدبلوماسية عن الأعمال الإدارية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة تيزي وزو، 2012.

4. سهام بن غليمة، **الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين (1954-1958) بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016.

5. شروق الإبراهيم محمود زيد، **الدبلوماسية العامة الفلسطينية الرياضة نموذجا للقوة الناعمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2017.

6. صالح لميش، **مصدر ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 1988.

7. عبد السلام كمون، **مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي والمغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2012.

8. عطا الله فشار، **دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

9. عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي**، الثورة الجزائرية (1958-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2011.

10. عيسى لتيم، **دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954- 1962**، أطروحة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، 2015.

11. فايزة بكار، **إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ما بين (1926-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010.

12. لنا حسين صالح، **مسؤولية أعضاء البعثات الدبلوماسية عن الأعمال الإدارية،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
13. محمد خيشان، **مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة (1947-1957)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
14. محمد شطيبي، **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية (1954-1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
15. محمد شنوب، **اجتماع العقداء العشر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2009.
16. ميلودي سهام، **علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2011.
17. يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية(1954 - 1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

خامسا/ الموسوعات والقواميس:

1. آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، (د. ط)، دار الملك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
2. عبد الله مقلاتي، أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية.
3. عبد المالك مرتاض، **دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، (د. ط)، م .و . د. ب. ح. و. ث. 1954/11/01، الجزائر، (د. س . ن).

فهرس

الموضوعات

الفهرس الموضوعات:

مقدمة..... أ- ز

الفصل التمهيدي: مسار الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني من خلال مواثيق الثورة. ص 09- 20.

المبحث الأول: تعريف الديبلوماسية.....ص09-12

المبحث الثاني: الاستراتيجية الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني..... ص 13-16 من خلال بيان أول نوفمبر

المبحث الثالث: الاستراتيجية الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني ..... ص 17-21 من خلال وثيقة الصومام

الفصل الأول: نشاط الوفد الخارجي من 1954 . 1956. ص 22-46.

المبحث الأول: تشكل الوفد الخارجي.....ص 22-27

المبحث الثاني: نشاطات الوفد الخارجي على المستوى العسكري..... ص 28-46 الاعلامي، الدبلوماسي.

الفصل الثاني: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1956.1958 ص 48-72

المبحث الأول: تشكيل القيادة الخارجية بعد مؤتمر الصومام.....ص 48-55

المبحث الثاني: مهام الوفد الخارجي بعد مؤتمر ..... ص 56-72 الصومام العسكري، الدبلوماسي.

الفصل الثالث: القيادة الخارجية للثورة من الحكومة المؤقتة إلى الاستقلال 1958.1962. ص 74-94.

المبحث الأول: النشاط الدبلوماسي للقيادة الخارجية من 1958.1960.....ص 74-84

المبحث الثاني: نشاط القيادة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة 1960.1962.....85- 94

خاتمة.....ص 96-97

الملاحق.....ص 99-104

قائمة المصادر و المراجع.....ص 106-116

فهرس الموضوعات.

الملخص:

تمكنت جبهة التحرير الوطني من خلال نشاطها الدبلوماسي من إسماع صوت الشعب الجزائري وتحقيق الاستقلال وذلك عن طريق ممثليها الذين تمكنوا من اخراج القضية الجزائرية من مجالها الإقليمي الضيق إلى مجالها الدولي الواسع وبالتالي كان للعامل الخارجي أهمية في إنجاح الثورة الجزائرية حيث كان من أهم نتائجه الإعتراف بالحكومة المؤقتة كمفاوض رسمي مع الحكومة الفرنسية لتقرير مصير الجزائرين وبذلك استرجاع السيادة الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية – الثورة الجزائرية – الحكومة المؤقتة.

Résumé:

Le Front de libération nationale a pu, grâce à son activité diplomatique, faire entendre la voix du peuple algérien et obtenir son indépendance grâce à ses représentants qui ont pu faire sortir la question algérienne de sa sphère régionale étroite dans sa vaste portée internationale, et ainsi le facteur extérieur a été important dans le succès de la révolution algérienne, l'un de ses résultats les plus importants étant la reconnaissance du gouvernement intérimaire. En tant que négociateur officiel avec le gouvernement français pour décider du sort des Algériens et ainsi restaurer la souveraineté nationale.

les mots clés:

Diplomatie - la révolution algérienne - le gouvernement intérimaire.